

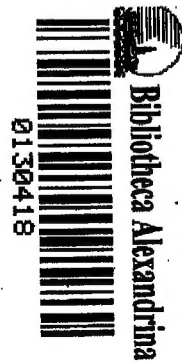
دَوْلَتِ الْمَلِكِيَّةِ

مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ مُؤَرِّحِ سُوْقِيَّةِ

تَأْلِيفُ
سِرْجِي سَمَرْفُوف

تَرْجُمَةُ
هَازِي سَرَايُضْ

وَلَدُ الْحَبِيبِ
بَيْرُوتَ



دولة المهدي
من وجهة نظر مؤرخ سوفييتي

14326

دَوْلَةُ الْمَلِكِ دَاوُدَ

مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ مُؤَرِّحِ رُسُوفِيَّتِي

تَأْلِيفُ

سِرْجِي سَمَرْفُوف

تَرْجُمَةُ
هَازِي سَرَايُضُ

وَلَارُ الْجَيْدِ
بَيْدُوت - لَبْنَانُ

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التخصيص : 962.403
سجل
رقم التسجيل : 14326

سجل

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الاولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الافتاء

إلى ذكرى المؤرخ المعلم الاستاذ سمير نوف.

هنري رياض

الخرطوم - ١٩٩٣

مقدمة الترجمة

يشتمل هذا الكتاب على ترجمة للأبواب الثاني والثالث والخامس من كتاب بعنوان « تاريخ السودان ١٨٢١ - ١٩٥٦ » ، لمؤلفه السوفيتي المعروف سيرجي سمرونوف .

وهذه الأبواب سبق أن نشرها المؤلف بعنوان « الحركة المهدية في السودان » ، في العام ١٩٥٠ كرسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، ثم ضمها كتابه الجديد الشامل لدراسة كل من حركة التحرر الوطني خلال عهد المهدية ، وفي عهد الحكم الثنائي حتى استقلال السودان في العام ١٩٥٦ .

فلقد زار المؤلف السودان عام ١٩٥٨ ، وحظي بمقابلة كبار المؤرخين والسياسيين والمتقنين السودانيين .. كما حظي بالاطلاع على ما لم يسبق له الاطلاع عليه من وثائق ومستندات وملشورات ومدونات وقوانين ، مما ساعده على استيفاء أوجه التصور في أبحاثه الأخرى .

وحصل معروف على الدكتوراه بسبب هذه الدراسات ، ونشرت رسالته عام ١٩٦٨ ، وهي حصة جهد استغرق ثلاثين عاماً تقريباً لدراسة تاريخ السودان والشعوب الأفريقية .

وقد انتهى المؤلف من دراساته إلى أن حركة المهدي ، وإن كانت حركة دينية لدى نشوئها ، إلا أنها أضحت بعد انتصارها على حملة هكس ، والاستيلاء على الأبيض ، وحصار الخرطوم ؛ ثورة تقدمية وطنية في مواجهة الحكم التركي المصري والاستعمار البريطاني وعملائه من كبار الإداريين مثل : بيكر وأمين وابتون وسلاطين وغردون وغيرهم ، وأن هذه الحركة الدينية الثورية أدت إلى نشوء دولة المهدي ذات الاستقلال السيامي والإداري والاقتصادي .

واستطاع المؤلف أن يرسم صورة حية مشرقة زاهية لانتصارات المهدي على قوات الحكومة والمستعمرين الأجانب ، من ناحية ، كما استطاع الإشارة إلى ميل الخليفة عبدالله التماشي وكبار رجال قبائل البقارة ، للسيطرة على زمام الحكم والإدارة والمناصب الكبرى والاستيلاء على أخصب الأراضي واللجوء إلى فرض مزيد من الضرائب وإنشاء أجهزة ضخمة لبيوت المال ، وإقصاء أبناء وأقارب المهدي والقضاء على حركات المقاومة المختلفة ومعاملة المعارضين لحكم الخليفة ، سواء كانوا من أبناء الشمال ، أو أبناء الجنوب ، معاملة الأجانب والأعداء .

ورغم أن نعوم شقير وكنتشنر وثيربولد وكرومر وولجت وهولت ، وبعض المؤلفين المصريين مثل : د. محمد فؤاد شكرى وعبد الرحمن

الزافعي ود. جميل عبيد ود. إبراهيم شعاعه حسن ود. أحمد عبد
الرحيم مصطفى ود. عبد القادر محمود . ود. عبد المجيد عابدين
استطاعوا إبراز بعض الأوجه المشرقة للحركة التحررية خلال العهد
الباكر المهدية .

إلا أن المؤلفين السودانيين المعاصرين وعلى رأسهم محمد عبد الرحيم
والشاطر بصيلي . ود. محمد إبراهيم أبو سليم . ود. يوسف فضل .
والصادق المهدي . ومحمد محبوب مالك . ود. محمد سعيد الفدال قد
استطاعوا رسم لوحة أكثر إشراقاً للمهدية : من ناحية . وأكثر عمقاً
ودقة في وصف نظام الحكم والادارة والاقتصاد للدولة المهدية ، مما
يساعد على فهم أعمق لأسباب النجاح والاختفاق والمقاومة لحركة
المهدية ، باعتبارها حقبة هامة في تاريخ السودان ، لا يمكن فهمها بمعزل
عن عهد الحكم التركي ، كما لا يمكن فهم تاريخنا المعاصر بمعزل عن
إيجابيات وسلبيات المهدية .

ولعل ذلك هو ما دفع كثيراً من المؤلفين السودانيين الاهتمام
بدراسة المهدية في القرن التاسع عشر ، والاهتمام بدراسة المهدية
الجديدة في القرن العشرين ، مثل : الدكتور جعفر محمد علي بخيت ،
والبروفيسر محمد عمر بشير ، والدكتور محمد إبراهيم أبو سليم ..
وبدراسة الحركات العنصرية والدينية ونحن على مشارف القرن الحادي
والعشرين .

إن دراسة تاريخ السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين
تؤخر بالدروس والمعبر ، وتدل دلالة واضحة على أن بلادنا لن

تحظى بالاستقرار والسلام والرفاهية ، إلا في ظل الديمقراطية
الحديثة ، وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين .. بل كافة
بني البشر .

هنري ريمس
المخطوم - ١٩٩٣

الباب الاول

السودان عشية الثورة

عقب حفر قناة السويس (١٨٥٩ - ١٨٦٩) ، وبفرض السيطرة على أقطار شرق أفريقيا الواقعة جنوب السودان ، ازداد اهتمام بريطانيا لاحتلال السودان .

مهما يكن ، فقد كان السودان يخضع لحكم مصر باعتباره جزءاً من الأمبراطورية العثمانية . ولما كانت بريطانيا عازمة عن تحدي تركيا ومصر .. فقد أخفت رغبتها في السيطرة على السودان تحت ستار الادعاء بأنها راغبة في مساعدة مصر على محاربة تجارة الرقيق .

والحق أنها جهزت بعثة عسكرية عام ١٨٦٩ ، لاستكشاف الاستوائية ومناطق الحدود ، تحت لواء العلم المصري ، وبقيادة

بريطانية ، على رأسها صموئيل هوايت بيكر . ولم يقع الاختيار عليه مصادفة بأي حال من الأحوال .

فقد كان بيكر هو الذي اكتشف أعالي النيل خلال ١٨٦١ - ١٨٦٥ .. كما اكتشف بحيرة M'Woutan N'Zige التي أطلق عليها اسم « البرت نياز » .

وأكد بأن بحيرة فكتوريا متصلة بالنيل الأبيض بجري مائي .. واستطاع بيكر خلال أسفاره ، أن يكتشف مجرى النيل الأبيض فيما بين غوندكرو ودوقيلي .

ولم يكن من العسير الاتصال بالخدوي اسماعيل للموافقة على تعيين بيكر رئيساً .. فقد وافق أمير ويلز خلال زيارته في أواخر العام ١٨٦٩ لدى الاحتفال بافتتاح قناة السويس . ولاحق أن أمير ويلز هو الذي أوصى الخدوي اسماعيل بأن يكون بيكر رئيساً للبعثة . وأفصح بيكر نفسه عن نوايا البعثة بوضوح إذ قال :

(إن اهتمامي الرئيسي ، هو العمل لمصلحة مصر ، وأن أوريد وأعوض في ذات الوقت نفوذ بريطانيا .

وكان دافع الجنرال غردون الذي خلفني هو نفس الدافع ، وقد توفي وهو على أمل أن تستولي بريطانيا على الخرطوم)^(١).

M. Abbas, The Sudan Question, New York; (١)
1952 - P. 34.

وتكونت البعثة من ٨٠٠ من جنود المشاة وسلاح الفرسان والمدفعية .

وأبحرت البعثة على ظهر أسطول من ست سفن بخارية ، وسبعة مراكب شراعية من الخرطوم في العام ١٨٧٠ ووصلت إلى غوندكرو في إبريل ١٨٧١^(١).

وما لبث أن نشبت معركة حامية الوطيس بين تجار الرقيق وقوات بيكر ، وكان النصر متبادلاً بين الفريقين .

وحدث أن قامت بعض القبائل النيلية بالجنوب ، التي نهب الجنود المصريون أبقارها من قبل ، واستولوا على كميات من الذرة ، بتأييد تجار الرقيق .

ووصل بيكر إلى مازندي عاصمة يونيورو في أبريل ١٨٧٢ ، ثم تقدم جنوباً . ولم يتردد في إنشاء محمية مصرية في يونيورو ، ووعد حاكمها كابريجا بأن السلطة المصرية تعمل على مقايضة سن الفيل لدى رعاياه في مقابل سلع مصرية .

ولم يفصح رد كابريجا عن القبول أو الرفض إذ كان يدبر مؤامرة في مواجهة بيكر .

فقد شن هجومًا على القوات المصرية دون انذار بالحرب ، ولم يسفر

R. A. Hill, Egypt in the Sudan, 1820 - 1881, (١)
London, 1959, p 136.

هجومه عن أضرار تذكر ، فقام بيكر بأشغال النيران في مازندي وولى مسرعاً بعيداً عنها .

وبعد محادثات فاشلة مع موكسا - Mutesa حاكم بوغندا ، غادر بيكر غوندكرو إلى القاهرة في أبريل ١٨٧٣ ، تاركاً وراءه محمد بك رؤوف نائباً عنه . وبلغت تكاليف البعثة التي تحملت بها الحكومة المصرية أكثر من مليون جنيه مصري ، وإن كانت نتائجها ضئيلة الأثر ، إذ لم تفلح إلا في إقامة محطات خارجية في التوفيقية وفانتكوفويرا على شاطئ النيل الأبيض ، وسط أفراد القبائل النيلية ، الذين لم يكونوا محابدين ، كما كان عليه الحال من قبل ، بل كانوا معادين للحكومة المصرية

ولم تقم البعثة بإلغاء تجارة الرقيق بطبيعة الحال ، كما لم تنصرف نيتها وقتئذ إلى شيء من ذلك .. بل تقدمت صوب الجنوب إلى أن وصلت قرب بحيرة البرت نياتزا .

وفشل بيكر في تنفيذ ما كانت تنوقمه منه الدوائر البريطانية الاستعمارية ، كما أنه لم يحقق ما كان الخديوي مؤملاً في تحقيقه . ولم يكن افتخاره بإضافة مساحات واسعة للسودان حق الحدود الاستوائية إلا تشدقاً .

ومع ذلك ، قام الخديوي إسماعيل بتعيين بيكر حاكماً على الاستوائية التي ادعى بأنه استولى عليها ..

مهما يكن ، فلدى عودة بيكر من القاهرة إلى الاستوائية ، لم يعم

بحكمها كما ينبغي . فقد ظل تجار الرقيق غير خاضعين للرقابة ، كما كان عليه العهد من قبل ، ولم يجد الجنود المصريون في أنفسهم الشجاعة الكافية لتلك المحطات الخارجية سعيًا وراء محاربة الرق ، حتى لو كان ذلك على مرمى البصر منها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد ساءت علاقات بيكر إلى حد بعيد مع كباريها .

ولما حان وقت التفكير في إيجاد حاكم بديل عن بيكر ، اقترحت الدوائر الدبلوماسية البريطانية تعيين شارل جورج غردون (١٨٢٣ - ١٨٨٥) الذي نال شهرة واسعة على أنه إداري استعماري حازم .

فلقد شهد غردون حرب القرم وحصار سباسبول . وحارب ضد القوات الصينية فيما بين ١٨٥٦ - ١٨٦٠ ، وكان رئيساً لجيش المنتصرين أبداً ، في خلال عامي ١٨٦٣ / ١٨٦٤ ، الذي سحق تمرد لوين Taupin ، وعاد إلى بريطانيا حاملاً لقب فيلد مارشال الممنوح له من إمبراطور الصين .

ووفقاً لرواية المؤرخ البريطاني ريتشارد جراي ، كان الحديوي اسماعيل على استعداد لتعيين أحد الرعايا البريطانيين خلفاً لبيكر ، وذلك لاعتبارات دبلوماسية^(١) .

(١) R. Gray, A History of the Southern Sudan, Oxford, 1961

والواقع أن نوبار باشا ، رئيس وزراء مصر وقتئذ ، هو الذي عرض رسمياً على غردون منصب حاكم الاستوائية ، وقبله غردون في ٥ سبتمبر ١٨٧٣ .

وفي فبراير ١٨٧٤ ، قابل غردون الخديوي إسماعيل الذي قام بإعطائه بعض الارشادات لتنفيذها قبل سفره ، ولكن ما أسرع أن غادر غردون القاهرة فوصل الخرطوم في منتصف مارس ١٨٧٤ .

ورافقه في سفره تسعة أشخاص من الأوروبيين لاحتلال أرفع المناصب الادارية ، وعلى رأسهم رومولو جسي الذي تعرف عليه غردون لأول مرة خلال حرب القرم ، وشالي لونج وهو أمريكي الجنسية ، وإدوارد شنيذر الطبيب الألماني ، والباس أمين باشا .

وقام غردون خلال حكمه للاستوائية ، بتخفيض الكميات المستوردة من الأسلحة ، ووضع نظاماً لكي تحتكر الحكومة بيع وشراء سن الفيل . وقام بحل أضخم قوات البازنقر ، الذين كانوا يعملون مزبقة لدى تجار الرقيق في مقابل معين ، ونجح في وضع بعض القيود على تجارة الرقيق في المناطق الخاضعة للقوات المراقبة في المحطات الخارجية .

مهما يكن ، ففي المناطق النائية ، ظل تجار سن الفيل والرقيق محتفظين بفرق مسلحة ، فاقت أعدادها كثيراً قوات الجيش المصري التركي .

وانصب اهتمام غردون على إنشاء محطات خارجية جديدة وتعزيز

المحطات القديمة .

وفي نهاية ١٨٧٤ ، كتب تقريراً ذكر فيه أن هناك اثنتي عشرة محطة خارجيه حكومية واقعة بين فم نهر السوبات والشواطىء الشمالية لبحيرة البرت نيانزا وأكبرها : لادو والرجاف وكيري ولابور ودوفيلي وفوريرا .

واتخذ غردون أيضاً أولى الخطوات لتنظيم الادارة بالمديرية . وقسمت المنطقة حول المحطات الخارجية إلى مراكز صغيرة ، عين فيها مسؤولون أمام المدير .

وكان أولئك الموظفون من الدناقة ، الذين عملوا على تحصيل الضرائب والمحافظة على النظام وشراء سن الفيل ، كما قاموا أحياناً بالفصل في القضايا بوصفهم قضاء محليين أو شعبيين .

وبالنظر لما استقر في ذهن غردون من جراء تجربة بيكر ، حاول غردون أن يتفق بطريقة أو أخرى مع قبائل الباري والمكره والمادي والأشولى . ولم يبد عداوة في مواجهة دولة يونيور ، وقصد بوجه عام اتباع الوسائل السلمية لكي يعترف مولسا حاكم بوغندا بسلطة مصر .

لكل ذلك ، أنشأ غردون محمية مصرية على جزء من أرض يونيور وبوغندا ، على بعد ٦٠ ميلاً من بحيرة فكتوريا ، عن طريق تشييد محطة خارجية في نياميانجو Niamnyango على نهر سومرست ، باقصى

الجنوب^(١) .

وكانت السلطات المحلية تقوم بالاستيلاء على أبقار القبائل النيلية والذرة وسن الفيل بواسطة القوات المسلحة .. وعق وجدت معارضة من الأشخاص ، قامت باستعمال الثيران في القرية وأخذ العشور من القرويين تهديد القرى المجاورة .

واستطاع الرحالة الروسي ف. ف. جوتكر Yunker ، ينظره الثاقب ، رواية ما شاهده يحزب السودان في العام ١٨٧٧ بقوله^(٢) :

(وجدت قبائل دينكا البونجو والجور وغيرهما على حافة فقد الاستقلال .. بل أشرفوا على الهلاك ، في حين أن كلا من شراينفورث وهاميلن وبتريك كانوا سعداء بمشاهدة ظواهر الطبيعة والحياة البدائية) .

واستطرد جوتكر قائلا :

(وأجبر دينكا جانق الذين لاذوا بالاختفاء في زرائبهم ،

(١) R. Hill, Egypt in the Sudan, 1820 - 1881, p. 139

(٢) V. V. Yunker, Puteshestivya po Africa (1877 - 1878 - 1879 - 1886), Moskoa 1949, p 132.

على الحرب وترك أبقارهم بافرة بلا رعياء ، وذلك لأن النوبيين الذين كانوا مسلحين على نحو أفضل ، استطاعوا إخضاع الزوج الذين غنموا الآلاف من أبقارهم ، وأخذوا لأجبارهم على حصد الذرة في مقابل العيش الكفاف . ولا يكاد يقع بصرك على بقرة في حين أن آلاف الأبقار كانت تشاهد في المراعي الخضراء من قبل .

وسمح الجنوبيون للأعداء بالاستيلاء على أجران الذرة دون مقاومة ، لكنهم حاولوا جهدهم الحرب بأبقارهم .

وفزع الأهالي لدى مشاهدة اثنين أو ثلاثة صرعى من طلقات الرصاص ، ومن سماع أصواتها الداوية ، غلغفوا وراءهم الأبقار للصوم . وأضحت الأبقار التي تركت وراءهم غنائم سائغة (١) .

والسلطات الحربية هي التي دأبت عادة على شن مثل هذه الحملات على الأراضي الآمنة للمواطنين الأفريقيين . وهناك قواعد صارمة لتقسيم الغنائم على المحاربين . . . فقد كان الماعز يترك للجنود ، وتسلم الأبقار لجهة الإدارة في المديرية .

ولم يكن من المستغرب ، وأحوال هذه : (أن مساحات شاسعة من أفريقيا الوسطى ، أضحت مقفرة بسبب انتشار الجماعات والأمراض ،

حيث لعب تصدير الرقيق دوراً ثانوياً أيضاً) .

وشرعت بريطانيا أثناء عمليات التوسع في جنوب السودان ، في نشر ضروب من العمران في أرجاء كردفان وسلطنة دارفور المستقلة المسماة المجاورة لها .. وتقع كردفان على ملتقى الطرق التي تصل غرب القارة بالمناطق النجالية والمناطق الاستوائية للفنية .

وكان سلاطين دارفور على علم بالمخاطر التي مهدتهم من جيرانهم الشرقيين منذ فتح محمد علي باشا لكردفان ، ومع ذلك فقد ظلت القوافل المهمة بسن القبل وريش النعام والصمغ والرقيق ، تمر من دارفور عبر كردفان ، متجهة إلى الحدود الجنوبية لمصر ، في سلام ، كما كان عليه العهد من قبل ، منذ قدم الزمان .

وفي السبعينات من القرن التاسع عشر ، ألحت بريطانيا على أن تقوم مصر بتغيير اتجاهها الودي حيال دارفور . ومن ثم صدر أمر لحاكم السودان لوقف مرور القوافل القادمة من دارفور ومصادرة الرقيق المحمول عليها .

واستقر رأي الخديوي على عدم موالاة العداء مع الزبير ، بل قام بتميينه وكيلاً للحاكم على المديرية .

ولما خشي سلطان دارفور أن يقوم الخديوي بهجوم عليه ، دهم الحدود الجنوبية لمسلطنته بمزيد من القوات الحربية .. واستطاع الزبير باشا ، الذي لم يكن يتوقع عوناً من الخرطوم ، أن يهزم قوات دارفور في أكتوبر ١٨٧٣ ، واستولى على عاصمتها الفاشر .

وبالنظر الى ضم سلطنة دارفور إلى ممتلكات الحديوي ، رغب الزبير في أن يعين حاكماً لدارفور ، ومن ثم سافر إلى القاهرة ، لكنه حجز هناك تحت ستار أعذار متباعدة متضاربة ، ولم يسمح له بالعودة إلى السودان .

وشرعت بريطانيا ، في ذات الوقت ، في اتخاذ ترتيبات تمكنها من احتلال مصر ، بل واحتلال السودان أيضاً .

وبالنظر إلى شح المواد الخام في بريطانيا ، تم التفكير في أن تصبح مصر مصدراً لتصدير القطن والصوف لسد احتياجات المصانع البريطانية ..

وفضلاً عن ذلك ، أرادت بريطانيا السيطرة على الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس ، المملوكة لشركة فرنسية ، واحتفل بافتتاحها في ١٩٦٩ ، لوضع أقدام بريطانيا على الطريق الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا . وهيات الظروف التي تم فيها حفر قناة السويس إمكانية تنفيذ الخطط البريطانية .

فلقد أثقلت ميزانية مصر بمعظم نفقات حفر القناة بأكثر مما تحملته الشركة . وتمين على الوالي الممالي ، والحديوي إسماعيل اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الأجنبية ، التي قدمت قروضها بفوائد مجحفة باهظة . ومن ثم استطاعت المصارف والشركات الصناعية البريطانية والفرنسية اختراق هيكل الاقتصاد المصري تدريجياً ، حتى أضحت يثن أكثر فأكثر ، من جراء عبء الفساء بأصل الدين وفوائده المرهقة .

والتي يخفف الخديوي أعباء الديون المترتبة ، باع في العام ١٨٧٥ الأسهم المملوكة للحكومة المصرية في شركة قناة السويس ، وهي تشكل ٤٥ ٪ من مجموع أسهم الشركة . وتم البيع للحكومة البريطانية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، ومع ذلك لم يؤد البيع إلى الغرض المنشود من تخفيض أعباء الديون ..

فقد بلغ مجموع الديون على مصر ، في العام ١٨٧٦ أربعة وتسعين مليوناً من الجنيهات ، واستنزفت معظم إيرادات الخزينة المصرية للوفاء بها .

وانتهزت الدول الأوروبية حالة افلاس الخديوي ، فأخضعت مصر لنظام الرقابة المالية في ذات العام .

وفي العام ١٨٧٨ وافق الخديوي على أن تشكل حكومة بمصر من وزراء أجنبية برئاسة نوبار باشا ، الذي كان ممثلاً لرأس المال الأوروبي .

وعين السير ريفرز ويلسون وزيراً للمالية ، وكان هو المحرك الفعلي لشؤون الوزارة بأمرها .. كما عين مسيو بلنير وزيراً للشؤون الاجتماعية .

وأضحت مصر بذلك أكثر اعتماداً على الدول الأوروبية ، وبوجه أخص بريطانيا العظمى

ولما أصبح البريطانيون حكام وسادة مصر ، اتجهوا صوب السودان . وأضحى غردون منذ ١٨٧٧ حاكم عموم الاستوائية .

وحاول المؤرخون البريطانيون تجنب إثارة المسائل السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تعتبر فيما يبدو أول وهلة مسؤولة عن الوضع الشاذ لبلاد شاسعة واسعة الأطراف ، خاضعة لمصر ، لكن حاكمها الفعلي بريطاني .

وما ذهب اليه المؤرخون من أن المسائل المذكورة لا تعدو أن تكون سلسلة من المصادفات يتعذر قبوله كسبب مقنع لمجريات الأمور والأحداث ..

فهل كان مصادفة أن قابل غردون ، رئيس وزراء بريطانيا في السفارة البريطانية في استانبول ، قبل تعيينه حاكماً على الاستوائية بواسطة الخديوي إسماعيل^(١) ؟

وهل كان مصادفة أن عرض عليه الخديوي إسماعيل منصب حاكم عموم الاستوائية عندما أبدى غردون الرغبة في أن يكون الرجل الذي ينفذ ويتبع نصيح الصديقين اللذين قابلهما لدى عودته لبريطانيا بعد انتهاء مهمته في الاستوائية^(٢) ؟

وهل كان مصادفة أن قام غردون بعد أن أصبح حاكم عموم

M. Shibeika, The Independent Sudan, New (١)
York, 1959, p 27

R. Hill, Egypt In The Sudan, 1820 - 1881, (٢)
p 144

السودان ، بطرد كبار الموظفين المصريين والسودانيين لكي يعين بدلاً
عنهم رجالاً كانوا محل ثقته ؟

من الواضح أنه كان هناك شيء أكثر من إدعاء المصادفة ، ذلك أنه
بالنظر إلى خضوع شؤون مصر المالية لبريطانيا ، كان الخديوي خاضعاً
بدوره لها ، وما كان أمامه غير قبول الشخص الذي اقترحت تعيينه
حاكماً عاماً للسودان ، على الرغم من ادراكه التام بأن ذلك يوسع
الفرصة لبريطانيا لحكم السودان من غير رقابة من جانبها ، من الناحية
العملية .

ولعله مما تجمل الإشارة إليه في هذا المجال أنه لم تبرم اتفاقية بين
مصر وبريطانيا إلا في أغسطس ١٨٧٧ ، وكان ذلك لمحاربة تجارة
الرقيق في السودان .

وأنص في الاتفاقية على أنه يجب أن يتم الحظر تماماً في ميعاد لا
يخاوزه ١٨٨٩ . وترك لغردون السلطة في تنفيذ ذلك ، بل أعطي
تفويضاً مطلقاً في هذا الأمر ، ومن ثم كان قادراً على إنشاء قوات
مسلحة وفق مشيئته ، لمحاربة المتمردين على سلطته أكثر من اهتمامه
بمحاربة تجارة الرقيق .

ومن ثم أضحي غردون ديكتاتوراً مطلق السلطة والاختصاص
والتصرف . واحتل المناصب الكبرى عدد من الأوروبيين ، معظمهم
من حملوا تحت إمرة غردون لما كان حاكماً على مديرية الاستوائية .

فلقد عين أمين باشا حاكماً على الاستوائية . ورمولو جسي حاكماً

على كردفان . وفرانك لبتون حاكماً على بحر الغزال .. وظل
فرنز مونز نفور ، الذي سبق تعيينه في العام ١٨٧١ ، حاكماً على
مصوع .

وعين جيفلو مفتشاً لمصلحة البريد والبرق .. وعين ررداف سلاطين
الاماني الجلسية ، حاكماً على دارفور .. وقد سبق أن النعق بخدمة
حكومة السودان مفتشاً للضرائب في ١٨٧٩ ، وخضع كبار الموظفين
لشركة ونفوذ بريطانيا في أداء أعمالهم وتصرفاتهم .

ولما كان الخديوي قد نظر إلى السودان باعتباره مصدراً للإيرادات
للفواء بقروضه المتراكمة ، فقد ازدادت أعباء الضرائب على أهالي
السودان ، كلها تراكت الديون على خزينة مصر .

وقد أرسلت إلى الخديوي حصيلة الضرائب التي جمعت من الأهالي
في عام ١٨٧٣ بواسطة إسماعيل باشا أيوب ، حاكم عموم السودان ،
وبلغت جماعتها مليون جنيه^(١) . واستولى محصلو الضرائب الجشعون
على ما يماثل ذلك المبلغ تقريباً .

وأضحت البلاد على حافة الإفلاس المالي . واستنزفت موارد الدولة
من جراء التكاليف والنفقات الباهظة لجنود الاحتلال ورجال الإدارة
المصريين ، وكان الخصم المنتظم على حساب خزينة مصر ، أكثر بنود

(١) M. Percy, The Sudan In Evolution, London 1921 p 93

المصروفات شيوعاً وتضخماً .

وفي العام ١٨٧٨ أضفى السودان مديناً لمصر بمبلغ ٣٢٧٠٠٠ جنيهه^(١) . واستخدمت القوات الحربية ، مرة أخرى لتحصيل الضرائب .

ودلّ انخفاض الضرائب المتحصلة في ١٨٨١ على مدى تجاوز الضرائب إمكانيات المواطنين للوفاء بها .

وعلى هذا ، انخفضت حصيلة الضرائب المفروضة على قبيلة كنانة من ٢٩٢ جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيه .. كما انخفضت حصيلة الضرائب على قبيلة الهباتية من ٧٤٨ جنيهاً إلى ٢١٥ جنيه^(٢) .

وتجنب كبار ملاك الأراضي في وسط البلاد ، وتجار الرقيق في الجنوب ، دفع الضرائب عن طريق تقديم الرشاوى .

بيد أن إفقار أهالي البلاد لم يكن يعزى للضرائب وحدها ، فلقد أجبر الأهالي على زراعة قصب السكر والقطن - وهو المحصول الرئيسي للتصدير بالنسبة لمصر - بدلاً عن زراعة الذرة ، وهي الغذاء الرئيسي للمواطنين . والأسعار التي دفعت للمنتجين كانت منخفضة للغاية ، وحدث

(١) E. Crimer, Modern Egypt, London. 1908
p 350

(٢) H. A. Mac Michael, The Tribes of Northern and Central Kordofan, Cambridge. 1921, p 171

نقص في مواد الطعام .

فدفعت الاضطهادات الأترياء من ملاك الأراضي إلى هجر مقارم ،
ومن ثم أضحت الأراضي الخصيبة على ضفتي النيل التي كانت خضراء ،
أراضي قاحلة .. ولم تعد القرى مأهولة بالسكان ، وانهار نظام
الري الصناعي^(١).

ولما كان ذلك كذلك ، فقد بدت الدلائل على وجود انتفاضات
شعبية في شتى أرجاء البلاد .

ففي ١٨٧٧ ، وقعت انتفاضات في مديرية دارفور التي همت لمصر ،
على ما سبق ذكره . فلقد تمرد الأهالي بقيادة هارون ، القريب
والصديق الحميم لسلطان دارفور . وامتدت حركات التمرد في معظم
أرجاء المديرية .

وفي يونيو ١٨٧٧ ، قام خردون بشن هجوم شرس نجح في إخضاع
شعة التمرد هناك .

واشتعل لميب السخط أيضاً في بحر الغزال في مواجهة الإداريين
المصريين المستبدين .

وفي ١٨٧٨ حدث تمرد جديد في دارفور بقيادة سليمان ، وهو
ابن الزبير باشا .

A. B. Theobald, The Mahdia, London, 1951, (١)
pp 25 - 26

وظلت المناوشات والمعارك مستمرة بينه وبين قوات الحكومة خلال أكثر من عامين ، واستطاعت قواته صد الهجمات الحكومية المتوالية ، والتي حظيت بأعداد متزايدة من الجنود الذين أرسلوا من الخرطوم ، للمشاركة في القتال .

ولم تخف حدة الحرب إلا في أواخر ١٨٧٩ ، وهرب كثير من جنود سليمان الزبير عام ١٨٨٠ . وأصدر غردون أمراً بإعدام سليمان وبعض قواده للكبار .

وتجنباً لامتداد اشغال حركات التمرد ، قرر غردون عزل المناطق التي لم تتم هزيمتها في الجنوب .

وأرسل قوات مسلحة تحت ستار مراقبة تجارة الرقيق بالمناطق النيلية ، ومنع نقل الأرقاء والأسلحة والمهات بطريق النهر .

وقام أيضاً بمحظر التجارة بين الأبيض والجنوب (١) . وهو أمر أضر بمصالح كافة المواطنين ، فضلاً عن القبائل الرحل في الجنوب كردفان ودارفور ، لعدم استطاعتهم الحصول على الذرة من المناطق الزراعية .

وساد الاعتقاد بأن على القوات الحربية تنفيذ أمر غردون ، وإعدام

(١) R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan;
London - New York. 1896. p 40

، من خالف أمره (١) ، وامتثلت السجون ، وأضحت البلاد تحت سيطرة
كتاتورية عسكرية .

بيد أنه كان لأهالي السودان هدف مشترك ، هو تحرير البلاد من
الاستعمار البريطاني البغيض ، والحكم التركي المصري المستند على
سالح كبار ملاك الأراضي .

ولقد تولى قيادة الحركة الوطنية قائد يدعى محمد أحمد عبدالله .

ولد محمد أحمد بن عبدالله في حوالي ١٨٤٣ بمحيزة لبب بالقرب من
فلا ، وهو ينتمي إلى قبيلة الدفاقة .

وكان والده يعمل في صناعة المراكب الشراعية ، وتهبأت القرصة
مد أحمد للامسة شقاء ومعاناة الفقراء من قهر وظلم الأغنياء والحكام ،
صحبه والده في مناطق مختلفة من السودان .

ولما توفي والده ، التحق بخلاوة في بربر ، فبرزت وتجلت مواهبه منذ
سفر في حفظ القرآن .

وغادر محمد أحمد بربر إلى أم درمان ، حيث أكمل تعليمه في الخلاوة
في يدي أستاذه وشيخه المشهور محمد شريف وتعلم محمد أحمد كثيراً
، تجاربه الخاصة واتصالاته بعدد كبير من الناس .

Colonel Gordon in Central Africa; Ed: by G. (١)
B. Hill; London; 1881; p 294

وفي العام ١٨٧١ ، استقر في جزيرة أبا ، حيث اعترف به شيخاً .
 وكان خطيباً بليفاً وواعظاً موهوباً ، داعياً لحرب الكفار غير المؤمنين
 بالاسلام . وجذبت تعاليمه كثيراً من الأفراد ، وما لبث أن كثر
 عدد أنصاره ، فجاءه بأنه المهدي المنتظر ، فأضحى محبوباً أكثر
 فأكثر .

وتكون جيش المهدي المتمرد من فقراء المزارعين المستغلين وأفراد
 القبائل الرحل والحرفيين والأرقاء .. أما كبار ملاك الأراضي الزراعية
 والتجار ، فقد قاصبوا المهدي العداء في عهد البساكر ، ثم حاولوا
 الاستفادة من انتصاراتها لكي يضمنوا السيطرة على زمام الأمور
 في البلاد .

ايباب الثاني

اولى انتصارات حركة التحرر

في شرق السودان

لم يكن السودان هو القطر الوحيد الذي تمخض عن التحرر ، فقد سادت حركات التحرر الوطني جميع أرجاء وادي النيل في أواخر القرن التاسع عشر ، ويعتبر المصريون أول من عارض الحكم البريطاني .

وظل السير ريفرز ويلسون ، وزير المالية في وزارة نوبار باشا - أغسطس ١٨٧٨ - دائب الضغط على الحكومة لتوفير مصادر جديدة للدخل لمقايبة المطالبات المتكررة المضطردة للدائنين البريطانيين للوفاء بالديون المستحقة .

وهائي الأهالي ، ومعظمهم من الفلاحين شطف العيش من جراء

هذه السياسة المحففة .

وأضحى لمحصلي الضرائب والمقرضين والسامسة والتجار الجشعين اليد العليا والسيطرة التامة على الريف

وتم تخصيص ثلث إيرادات الدولة لسد احتياجات البلاد ، وخصص ثلثا الإيرادات للوفاء بالقروض الأجنبية .

وازداد ضغط الجماهير .. وفي أبريل ١٨٧٩ أقال الخديوي إسماعيل وزارة لوبار باشا ..

ورداً على هذا الاجراء ، حرّضت بريطانيا وفرنسا ، الوالي العثماني على عزل الخديوي إسماعيل ، لكي يحل محله ابنه توفيق . وثمّ تمين توفيق خديوياً على مصر في يونيو ١٨٧٩ .

وفي سبتمبر ١٨٨١ أطاح العربيون بوزارة رياض باشا التي شكلها توفيق باعتبارها أداة لتنفيذ السياسة البريطانية بمصر .

وفي فبراير ١٨٨٢ شكلت وزارة جديدة بمصر تضمنت عناصر وطنية تولى فيها عرابي ، قائد الحركة الوطنية ، وزارة الحربية .

طالب العربيون الخديوي بإصدار دستور جديد ، وإعادة تنظيم الجيش ، وتحرير البلاد من السيطرة الأجنبية ، وتقييد حقوق الأتراك في تملك الأراضي واستغلال مياه النيل

وانقسمت مصر إلى فريقين ضم الفريق التقدمي الثوري قوى الفلاحين والجنود وأبناء الطبقة الوسطى وصفوة المثقفين التقدميين .. وضم الفريق الرجعي كبار ملاك الأراضي ورجال الدين ، والبرجوازية

المستغلة .

ولما خشيت بريطانيا وفرنسا انتشار لواء الحركة الوطنية في أرجاء مصر ، أرسلت إلى مصر أساطيل برية وبحرية .

وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ ، أطلق الأسطول البريطاني نيران مدافعه على الاسكندرية . واحتلت القوات البريطانية الاسكندرية بعد أسبوع من ذلك التاريخ .

والحاز توفيق الذي كان لا يزال مقيماً بالأسكندرية ، إلى جانب البريطانيين . وأعلن أن عرابي متمرد على رأس الدولة .

وشكلت أجهزة جديدة للدولة في القاهرة ، على رأسها المجلس الخصوص والمجلس الحربي .

وقول عرابي بأشأ قيادة القوات الحربية الثورية ، بيد أن الجيش كان ضعيف القوى وغير مدرب تدريباً كافياً .

وفي ذات الوقت ، قام كبار الرأسماليين وملوك الأراضي بنأييد البريطانيين دون تستر أو حياء ، أو قاموا بذلك في مكر من وراء ستار ، بحث أعضاء المجلس الخصوص إلى الاصرار على ضرورة التسليم وعدم موالاة الحرب في مواجهة الغزاة .

وقامت القوات البريطانية التي نزلت بسور سميد والاسماعيلية في البداية ، باحتلال القاهرة ، وهزمت قوات عرابي في موقعة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢

وقبض على قادة التمرد ، وفرض على مصر أن تدفع مبلغ تسعة

ملايين من الجنهات لبريطانيا .

وشكلت حكومة رجعية موالية لبريطانيا . ومن ثم أضحت مصر مستعمرة بريطانية ، ولكن بريطانيا ترددت في احتلالها على نحو سافر ، ومن ثم ظلت رسمياً جزءاً من الامبراطورية العثمانية ..

وظل القنصل العام البريطاني كرومر وهورست وكنتشار يتحكمون مصر بمساعدة قوات الاحتلال . واتبعوا سياسة جعلت اقتصاديات مصر خاضعة لمصالح بريطانيا العظمى .

وظلت مصر تقاسي من قلاقل سياسية بالغة الأثر والخطر لمدة أربع سنوات امتدت ما بين ١٨٧٩ - ١٨٨٣ .

وفار سكان وادي النيل في مواجهة الامبراليين البريطانيين وملاك الأراضي المسيطرين على الحكم بمصر . بيد أن الحركة العربية لم تتعد مع الحركة المهدية كما كان يخشى البريطانيون .

ولما كانت الحركة العربية مترددة بين الولاء للشعب والولاء لطغمة حاكمة خائنة لمصالح الشعب ، تتكون أساساً من كبار ملاك الأراضي ، فقد سطمت الثورة العربية في أول مرحلة من مراحلها ، بواسطة القوات البريطانية .

ومع ذلك ، فإن حركة عرابي هيأت المجال للنضوج بحركة المهدية وبقوتها .

وشن محمد أحمد المهدي حرباً لا هوادة فيها في جميع أرجاء البلاد ضد الحكم التركي المصري ، لما وجد المناخ السياسي صالحاً ، فقد انتشر

لهيب السخط في صفوف المجاهدين السودانية ، وكانت مصر تمر بأوضاع
ثورية ، وظلت القوات الانجليزية والمصرية في السودان في موقف
لا تحسد عليه ، إذ كانت قوات الاحتلال المصرية متمسكة مع
الحركة المهدية .

وازداد عدد المؤيدين للحركة المهدية .

وفي أغسطس ١٨٨١ أعلن محمد أحمد أنه المهدي المنتظر . وطلب
من أتباعه أن يتوجهوا للجهاد ضد الغزاة البريطانيين والأتراك والمصريين
وقال بأن كل الناس متساوون أمام الله .. وطالب بالقضاء الضرائب
الجائرة بغير المحتملة .

بيد أن الهدف الرئيسي من ذلك كله هو تحرير السودان من
السيطرة الأجنبية ، لأنه يجب على المسلمين أن يحكموا أنفسهم
بأنفسهم .

وانتشر أتباع المهدي في شتى الأقاليم القريبة والنائية لتوحيد
الجمود تحت راية المهدي الجديد ، الذي شنّ الجهاد المقدس ضد
الكفار .

ولما ترددت على أسماع الخرطوم دعوة المهدي للجهاد ، أرسل رؤوف
باشا حاكم السودان رسولا إلى المهدي بفرض ما أطلق عليه المفاوضة .
ثم أرسل رؤوف باشا الباخرة الاسماعيليه ، وعلى ظهرها ٢٠٠ جندي ،
إلى جزيرة أبا للقبض على المهدي واحصاره إلى الخرطوم . وتزل الجنود
بلا بالجزيرة وانقسموا إلى فريقين ، وهاجوا خيام المهدي .

بيد أن أتباع المهدي وبعض العرب هناك صدوا الهجوم المفاجيء ،

وبعد معركة وحشية بين المتحاربين ، قتل معظم جنود الحكومة .
وصمم المهدي على الهجرة ، إذ لم يعد يستشعر الطمأنينة للبقاء
بالقرب من الخرطوم .
وما لبث أن هاجر واستقر بالقرب من جبل قدير بمنطقة جبال
النوبا ، جنوب كردفان ، حيث كان يؤمل في كسب مزيد من الأنصار
من القبائل الرحل .
وواجه أنصاره كثيراً من المشاق والصعوبات عندما استقروا في ذلك
المكان الوعر .
ولم يكن لغير المهدي حصان للركوب ، ولم يتوفر لدى المحاربين
أسلحة نارية ، وكان الطعام شحيحاً . ومع ذلك أثارت دعوة الجهاد
الحمية في نفوس كثير من المواطنين ، وبوجه أخص الفقراء ، واضطرد
عدد الأنصار المنضمين لجيوش المهدي أكثر فأكثر .
وقال عبدالله محمد أحد حواربي المهدي وخليفته بعد موته ، إنه في
العهد الباكر لحركة المهديّة تقاطر الناس عليها تبعاً لأنهم فقراء
وتطلّموا إلى تأييدها لمصالحهم ، بينما الأغنياء وميسورو الحال ..
ابتعدوا عنها^(١) .
وعادت الحملة التي أرسلت بقيادة محمد باشا سعيد لتعقب المهدي ،
أدراجها كليلة حسيرة .. فلم تخاطر بموالة السير ، لأن الأنصار سبق

أن غلّوا السير إلى أصقاع ثانية .

وفي أوائل ديسمبر ١٨٨١ ، استشاط راشد بك ، حاكم فاشوده غضباً من جراء انتشار حركة المهدي بسرعة فائقة ، فأصدر أمراً بإرسال حملة من ٤٠٠ جندي لمحاربة المهدي في قدير ، لكن قوات المهدي أوقعت بهم هزيمة نكراء عن طريق هجوم مفاجيء .

وازداد المهدي زهواً وفخراً عقب انتصاره ، كما زاد عدد المهاجرين اليه في جبل قدير .

وتلقى المهدي من الأبيض وبربر والخرطوم وسنار دعوات الزيارة من السكان الشغوفين لمشاهدة منقذهم وخلصهم .

وفي مارس ١٨٨٢ ، أصبح عبد القادر باشا حاكماً خلفاً لرؤوف باشا . وما لبث أن وصل الحاكم العام الجديد ، الذي تميز بالروح العملية أكثر من سابقه ، إلى الخرطوم ، لكنه لم يستطع أن يغير من الأمور شيئاً يذكر .

وفي ١٥ مارس ١٨٨٢ ، غادرت الخرطوم حملة تأديبية مكونة من ٦٠٠٠ مقاتل ، بقيادة يوسف باشا الشلاي ، لمحاربة المتمردين في جبل قدير .

ولم يكن يوسف باشا الشلاي يخشى أولئك الجوعى والمتعبين وأنصاف العراة ، على حد تعبير سلاطين ، ولكن أنصاف العراة والمتعبين هم الذين حطموا في ٧ يونيو قوات يوسف الشلاي ، وكان ذلك نصراً باهراً للمهدين .

وذكر سلاطين في هذا الصدد بأن سكان كردفان ودارفور ، وهم
أكثر الفئات فقراً ، قد ابتهجوا ابتهاجاً شديداً وهملوا لانتصار
المهدي ..

وقد ترك كثير منهم ديارهم متوجهين بصحبة زوجاتهم وأولادهم صوب
جبل قدير للانضمام إلى جيوش الأنصار .

وتجمع بعض المحاربين تحت إمرة قيادات مختارة من بين صفوفهم ،
للهجوم على المحطات الحربية الخارجية وموظفي الحكومة .

وعادت القوات العسكرية التركية والمصرية إلى وضع الخطط دفاعاً
عن النفس . وأمر عبد القادر باشا بتشييد تحصينات دفاعية في
المدن الكبرى . وتعمقت قواته بالمناطق الريفية سعياً وراء
خباء هناك .

وأصدرت سلطات الخرطوم إعلاناً بدفع جنبيين لكل من يقتل أحد
المتمردين ، وثمانية عشر جنبياً لكل من يقتل شيخاً^(١) ، لكن لم يكن
لذلك صدى أو جدوى .

وعلى الرغم من أن قوات المهدي ظلت في جبل قدير دون اتخاذ
أي ترتيبات للهجوم على القوات المصرية ، إلا أنه مع ذلك وقعت
معارك شرسة مريرة ، بين الأنصار والقوات الحكومية في سائر

F. R. Wingate, Ten Years Captivity in the (١)
Mandi's Camp, London 1892. p 34

أرجاء القطر .

ودارت رحى المصارك حتى سبتمبر ١٨٨٢ لصالح القوات المهدية وحدها . وبذلت قوات الحكومة جهدها للاحتفاظ بأبي حراز وسنار وكر كوج .

وانتصرت قوات المهدية على القوات الحكومية في إقليم كردفان في كل من أصحاف وشات والطيارة وبركة .. وبقيت إرا هي المائق الوحيد أمام غزو قوات المهدي لاحتلال الأبيض ، إذ ظلت كل من المدينتين الكبيرين تحت سيطرة الحكومة .

كان المهدي على وشك محاصرة الأبيض .

وأعلنت رغبته في الحصار على نحو واسع الانتشار ، وأبدت فصائل كثيرة من المجاهدين الرغبة في الانضمام إلى جيوشه .. ووقع الاختيار على بركة مكاناً للتجمع ، وما لبث أن حضر المهدي نفسه مع قواته الجارزة إلى بركة .

وفي ذات الوقت ، كانت حامية الأبيض منهمكة في تشييد تحصينات جديدة بناء على تعليمات سعود باشا حاكم المدينة .

وبدت الحفائر العميقة التي تمت كافية لصد جيحافل الأعداء ، كما بدت على نحو مماثل التحصينات والمباني التي شيدتها الحكومة في وسط الأبيض .

ولما كان المهدي واثقاً من النصر ، أرسل ثلاثة من المندوبين طالباً تسليم المدينة .. رفض سعود التسليم ، بل قام بشتق الرسل الثلاثة .

وفي أوائل سبتمبر ١٨٨٢ ، تحركت قوات المهدي من بركة صوب
المدينة المحاصرة

كان تحت إمرة المهدي أكثر من ٣٠٠٠٠ محارب .

وبدأت المباشرة في ٨ سبتمبر ١٨٨٢ ، وانقسمت جيوش المهدي
إلى قسمين . القسم الأصغر مكون من ١٠٠٠٠ مقاتل تقريبا ، اتجه
صوب الناحية الشرقية .

والقسم الأكبر بقيادة المهدي شخصيا اتجه صوب الجنوب الغربي .

وتقدمت قوات المدينة تقدما حثيثا ، لكن صد هجومها خلال بضعة
ساعات من المعركة . وفقد المهدي شقيقه ، كما فقد بعضا من كبار قواده
وآلآفا من المجاهدين .

ولم ينجح أيضا هجوم قوات المدينة في ١١ سبتمبر ، ولا في ١٤
سبتمبر ١٨٨٢ . وأصاب المهدي اليأس من اقتحام الأبيض على عجل ،
كما كان يؤمل ، ومن ثم قرر أن يظل حصاره قائما ، وأن يطلب مزيدا
من المجاهدين من جبل قدير .

وظل الحصار مستمرا بضعة أشهر .

واتخذ المهدي إجراءات صارمة لمنع تهريب الذرة .

وأصاب أهالي الأبيض قحط شديد لضعف إمدادات الغذاء ، وتضور
أفراد العائمة جوعا . وانتشرت بينهم الأمراض المعدية ، وامتثلت
الطرق المحيطة الموتى ، وصرعى الحرب ، الذين كانوا على شفا

الموت^(١) .

وباءت بالفشل جميع المحاولات لجلب المساعدات من الخرطوم ، ذلك أن القرات التي أرسلت كانت تنضم إلى الأنصار مراراً وتكراراً ، أو تتم إبادة قبل وصولها إلى الأبيض .

وفي ٥ يناير ١٨٨٣ استسلمت حامية بارا ، إذ طوقت بحصار ضار منذ تطويق الأبيض .

وقامت قوات المهدي بأسر عدد كبير من الجنود ، والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والمهمات .

وما لبث أن وصلت أخبار سقوط بارا إلى أهالي الأبيض ، وساد اليأس صفوف جنود حامية الأبيض ، وقد عاثوا الأمرين من الجوع والمرض .. وبدأ للسلطة هناك أنه لا جدوى من المقاومة . وقر كثير من جنود الحامية من المدينة .. ولم يخف الأهالي تأييدهم للأنصار الغزاة .

وعقد قادة الجيش مجلساً للحرب ، فقرر تسليم المدينة للأنصار .

وتعهد المهدي بعدم قتل الجنود والأهالي ، وسلم أفراد الحامية أسلحتهم . وروى أحد الضباط المصريين ما شهده بقوله :
(أننا لم نبد مقاومة ، ولم يُقتل أو يُجرح أحد منا) .

J. Okrwalder. Ten Years Captivity in the (١)
Mandi's Camp, London, 1862, p 34

واستولى الأنصار على غنائم كثيرة ، من بينها ٥٠٠٠ بندقية و ٥ مدافع ومخازن مملوءة بالمواد الغذائية والبضائع والمهمات ، فضلا عن منقولات وأشياء وسلع مملوكة لتجار أو موظفين عموميين .
وأعلن ٣٥٠٠ جندي مصري بأنهم سيحاربون تحت راية الأنصار .

ولا يعتبر الانتصار الباهر للمهدي في واقعة الأبيض مشار الفخر فعسب ، بل يُعتبر أيضاً أول نجاح عظيم لسياسته ، لأن الأبيض كانت ممكلاً للحكومة ومن أكبر المدن بكردفان .

واستولت قوات المهدي على المباني الحكومية باعتبارها مقر الرئاسة وتم القضاء على أي شيء أو أثر ينسب على القهر والظلم الأجنبي .
فلقد أحرقت جميع المحررات الحكومية والمعقود التجارية والمحررات الرسمية والتمهيدات ..

وطبعت لأول مرة بمطبعة الحجر ، منشورات وتعليمات المهدي ، باعتبارها أساس التشريع في المستقبل ، بكليات كبيرة لتوزيعها على سائر الأقاليم .

وحظي تنظيم الجيش باهتمام كبير من جانب المهدي ، واتخذت الاجراءات والترتيبات للاعداد لخوض المعارك المقبلة .

وفي ذات الوقت ، وقعت حوادث سياسية خطيرة بمصر . فقد أجهضت حركة التحرر الوطني التي قادها أحمد هراي باشا . وسيطرت القوات البريطانية على مصر سيطرة تامة ، ومن ثم أقصي نفوذ فرنسا ، المتنافسة القديمة لها في احتلال المنطقة .

وعادت إلى تولي الحكم وزارة شريف باشا الرجعية . وما أن استشعر البريطانيون بالتخفف من عناء المقاومة المصرية ، حتى أسرعوا للتصدي في وحشية لمقاومة المهدي . وأجبروا شريف باشا على تجهيز حملة مكونة من ١٠٠٠٠ جندي ، على أن تكون بقيادة بريطاني ، يدعى هكس باشا مع ثلة الضباط البريطانيين . بيد أن حملة هكس فشلت فشلاً ذريعاً ، إذ قضت عليها قوات المهدي بالقرب من الأبيض في ١٨ نوفمبر ١٨٨٣ .

والحاز إلى قوات المهدي دون تردد معظم الجنود المصريين المناهزين للأفكار التحررية للحركة المرابية .

واكتسبت المهدي أنصاراً وأراضي جديدة وأسلحة نارية كثيرة عقب هزيمة قوات هكس . وسيطر المهديون على معظم مناطق البحر الأحمر ، وعلى مديرتي دارفور وكردفان وبعض المناطق في الجنوب .

الباب الثالث

انهيار المناورات السيامية البريطانية

أفزع فشل حملة مكس باشا الحكومة البريطانية ، مثلما أفزع الطبقة الحاكمة بمصر . ووصل اللورد كرومر الذي تم تعيينه قنصلا عاما لبريطانيا ، القاهرة في نوفمبر ١٨٨٣ ..

وكتب في أول تقرير له يقول :
(أضحت الأوضاع بالسودان خطيرة تماما . لم يسمع شيء عن مكس منذ ٢٧ سبتمبر) .

واستورد قائلا :

(ليس لدى حكومة مصر أموال ، وقد أرسلت آخر رجل توفر لديها ... وإن هزم مكس ، فإن المصريين سيفقدون

كل السودان (١).

وأجابه اللورد جرانفيل ، وزير خارجية بريطانيا بقوله أن التجاء بريطانيا واضح تماماً :

(إننا لن نستطيع أن نمد مصر بقوات مساعدة بريطانية ، أو هندية ... ولن يكون من صالح مصر في شيء أن تجلب للسودان قوات من الجيش التركي .

وإن حدث أن استشرت في هذا الصدد ، فأنصح بالتخلي عن السودان بشروط معينة (٢).

وفي ٢٢ نوفمبر ١٨٨٣ ، قرأت أخبار هزيمة حملة مكس لاسماع مصر . وأدى هذا إلى تضارب في الآراء . فقد ذهبت بريطانيا إلى التخلي عن السودان ، بينما ذهبت مصر إلى اقتراح مؤداه الحفاظ على الخرطوم .

وجاء في برقية أخرى :

(يكاد يتعذر علي الاقتناع بأن شريف باشا يعتقد بأنه يمكن له الحفاظ على الخرطوم متى تقدمت قوات المهدي لمحورها ، كما أنه ليس بمقدوره أو زملائه الإصرار على الجلاء منها) .

(١) E. Cromer, Modern Egypt, London, 1908 p 372

(٢) Ibid p 372

وامتنع كرومر مما ورد في برقية اللورد جرانفيل في ١٨ ديسمبر ١٨٨٣ من أن الموقف المبني لاجلنا هو أن :

(حكومة جلالة الملك ليس لديها نية في الاستعانة بقوات بريطانية أو هندية في السودان ... وأن حكومة جلالة الملك لا توافق على أن تضاعف من أعباء مصر المالية بالصرف على عمليات حربية ، لأنه حتى لو كتب لها النجاح ، وهو أمر غير مرجح ، فإن آثارها ستكون أمراً مشكوكاً فيه بالنسبة لمصر) ...

وعلى هذا ، استوعب الأمبراليون البريطانيون الدرس من هزيمة حملة مكس ، فلم يفكروا في إرسال حملة جديدة ، كما لم يأبهوا بالتفكير في الدخول في معارك أخرى في مواجهة قوات المهدي ... ذلك أن بريطانيا لم تستشعر وقتئذ أنها على استعداد لخوض معركة حاسمة مع المهديين ، كما أن الظروف الدولية لم تكن ملائمة لإرسال قوات بريطانية إلى السودان . فلم تكن بريطانيا قد فرغت تماماً من احتلال مصر ، وتثبيت أقدامها هناك ، ولم يكن من المستغرب أن عداء فرنسا كان في أوجه ، على نحو لم يحدث من قبل إطلاقاً .

ولم تبد الدول الأوروبية الكبرى ، فيما عدا إيطاليا ، مشاعر ودية حيال بريطانيا . فقد نشأت معارك حربية جديدة تسببت في توتر العلاقات بين بريطانيا وكل من فرنسا وروسيا وألمانيا ، كما تطلبت مصروفات ضخمة وقوات احتياطية لم تتوفر لبريطانيا .

مها يكن ، فقد بذلت بريطانيا محاولات لكي تجعل حق من هزائنها

نصرأ أدبياً لها ، وأن تكسر الحلقة المفرغة عن طريق مناوراتها الدبلوماسية .

كانت بريطانيا تؤمل في أن تتغلب على الأنصار المتمردين عن طريق انسحاب القوات والموظفين المصريين من السودان والابقاء على السيطرة البريطانية على زمام الحكم في السودان عن طريق الوصول إلى إتفاق مع ملاك الأراضي السودانيين ، وقادة الحركة المهدية .

ولعله من الواضح أن الأمبرياليين البريطانيين لم يبادروا بالافصح عن أفكارهم للسلطات المصرية ، لكنهم اقتصروا على النصح بالتخلي عن السودان .

وعلى الرغم من أن كرومر نفسه قد اعترف بأن « سياسة انسحاب مصر من السودان كان أمراً مرغوباً عنه تماماً من جانب مصر » ... إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على أن تذهب كل مذهب ممكن ، لكي تحصل على موافقة مصر على التخلي عن ربوع السودان .

لذلك لم يكن كرومر ليتورع عن أن يمسك بزمام الحكم بصفة مؤقتة ، إذا لم تشكل وزارة مصرية لتنفيذ المقترحات السياسية التي أملتتها الحكومة البريطانية .

وكان بمقدور القوات البريطانية الموجودة بالقاهرة والاسكندرية أن تجعل من التهديد حقيقة ماثلة .

وأجبر الخديوي على الانصياع لأوامر بريطانيا
وفي ٨ يناير ١٨٨٤ أبرق كرومر إلى جرانفيل بأن :

(وزارة جديدة شكلت برئاسة لوهار باشا ، وأن لوهار نفسه راض تماماً عن فكرة التخلي عن السودان ، على أن يحتفظ بملكية سواكن)^(١).

وطبقاً لما جرت عليه تقاليد السياسة البريطانية العملية ، كان على القوات المصرية القيام بتنفيذ عمليات التخلي ، لكن بقيادة وإشراف البريطانيين ، وخلال عمليات الجلاء توقعت بريطانيا أن تدفع بمصر إلى كواليس المسرح السياسي .

واعتبرت بريطانيا الجلاء وسيلة فعالة لعزل وانفصال السودان عن مصر .

ولم يكن أمام الحكومة المصرية غير أن تخمن ما دار بذهن بريطانيا . وفي المداولات الرسمية التي جرت بين كرومر ولوهار ، اعتبر الجلاء عن السودان بمثابة حل مؤقت وعاجل أملته الظروف المحيطة .

وفي ذات الوقت ، ظلت الأخبار المتواترة من الخرطوم تقول :
(وإذا افترضنا جدلاً أن لدينا قوات ضعف القوات الحالية ، فإننا لا نستطيع المحافظة على الخرطوم في مواجهة المد الثوري الذي همّ كافة أرجاء البلاد) .

(١) E. Cromer, Modern Egypt, London, 1908 p 384

وذلك على حسب ما جاء في برقية الكولونيل قوت لونق Goetlong .

وكانت مرة العمل أكثر الحاحاً في تلك الظروف . ونشب نزاع بين الحكومتين ، فمن يكون القائد الذي يتولى عملية التخلي .

وأثبت نوبار باشا أنه كان طيب الطوية . فقد أصرّ على أن يكون القائد عبد القادر حلمي باشا ، الذي كان حاكماً عاماً للسودان من قبل ، بيد أن ذلك كان يؤدي إلى إهدار وفشل الخطة المبيتة لبريطانيا .

لذلك تم تعيين الجنرال غردون وفقاً لأوامر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا .

وفي ٢٤ يناير ١٨٨٤ غادر غردون ومساعداه هربرت ستيوارت لندن إلى القاهرة . وكان أمام غردون مهام من السير التقلب عليها بأي حال من الأحوال . فقد وجب عليه تنفيذ الخطة البريطانية دون استئمان بقواتها المسلحة .

ولما كان يعمل نائباً عن خديوي مصر ، فقد كان عليه استخدام كل الوسائل المتوقعة لديه للقضاء على حركة المهديّة ، فضلاً عن رفع العلم البريطاني على سارية قصر الحاكم العام بالخرطوم .

وتسلم غردون وهو بالقاهرة تعليمات من الحكومة البريطانية جاء فيها :

(ويجب عليك أن تعلم أن الغرض الرئيسي الذي عليك أن تحذره هو التخلي عن السودان ، وقد أجازت الخطة بعد مداوات مستفيضة مع الحكومة المصرية ، بناء على نصيحة من حكومة جلالة

الملك . . ولا يجب تغييرها بأي حال من الأحوال . وإنك لتعلم أيضاً أن إعادة البلاد لأهلها ، يجب أن يكون لـ مختلف السلاطين الصغار فيها الذين لا تزال عائلاتهم باقية هناك . . وأنه يجب أن يبذل مجهود لتكوين مجلس اتحادي بين أولئك السلاطين)

(ويجب عدم الإبقاء على القوات المصرية لمجرد أنها قد تدعم سلطة الحكام الجدد للبلاد .)

واقترح كرور ، بناء على توصيات جرانفيل ، بأن يرشح غردون لمنصب حاكم عام السودان . . ووقع الخديوي على تعيينه بدون تردد ، كما وقع على الخطاب الموجه للشعب السوداني نيابة عنه ، وإن كانت صياغته تمت في لندن .

تضمن الخطاب كل التوجيهات التي سبق أن وجهت لغردون حرفياً ، إذ جاء فيه :

(وأخلص إلى القول بأن علينا أن نعيد الاستقلال مرة أخرى للأسر القديمة من ملوك ومكوك الأقاليم في السودان وقد قمنا بتعيين - غردون - المذهب إلى تلك الأقاليم كممثل لنا للعمل على إرجاع موظفي حكومتنا وجنود قرائنا المسلحة وممتلكاتهم وممتلكات حكومتنا . لذلك فإنني سأطلب من السلطان . . تشكيل الحكومة الخاصة المقبلة في الحدود المرسومة . .)^(١)

C. G. Gordon, The Journals of Major - Gen (١)
Gordon at Khartoum, pp 551 - 552

بيد أن سياسة إرجاع السلطة لمختلف السلاطين الصغار الذين كانوا بالبلاد منذ فتح محمد علي باشا للسودان ، ومعارضه نفوذهم لنفوذ المهدي ، كتب عليها الفشل . فقد مضى عهد طويل على احتلال محمد علي للسودان ، وفقدت كثير من الأسر الحاكمة القديمة سلطانها وكان غردون وجرانفيل على علم بذلك .

كانت السياسة البريطانية التي توجب على غردون تنفيذها هي إنشاء حكومة صورية (Puppet government) تكون خاضعة لرقابة بريطانيا وقادرة على إخماد الثورة المهدية بمساعدتها .

وتواترت أخبار الصحف بأن الهدف من انسحاب الحاميات المصرية هو المحافظة على سلامتها ، بأكثر من تكوين حكومة جديدة تعتبر دمية في يد بريطانيا .

وحاول غردون الاستفادة من شق الوسائل ، سواء عن طريق الاستعانة بشيوخ القبائل ، أو التعاون مع المهدي ، أو الزبير باشا ، لما شرع في تشكيل حكومته « المستقلة » للسودان ، كما دلت الحوادث اللاحقة .

ففي أثناء إقامته بالقاهرة ، قابل غردون في ٢٦ يناير ١٨٨٤ ، كرومر ونوبار ، وبعض الضباط البريطانيين والزبير باشا في السفارة البريطانية .

وفي خلال الاجتماع ، بدا أن غردون وكرومر اتفقا على أن يصبح الزبير باشا رئيساً للسودان المستقل ، ولكنه لم يكن هناك ما ينبىء

عن وصول غردون والزبير إلى نتيجة معينة ، ولم يصل إلى إتفاق واضح .

وقبل وصول غردون إلى الخرطوم ، توقف في مدينة بربر ، وشرع في تنفيذ خططه ... ونشر فرمان الذي أعلن بموجبه السودان دولة مستقلة عن مصر ، لكنه خاضع لغردون ، باعتباره الحاكم العام ، الذي عين في هذا المنصب بواسطة الخديوي توفيق والحكومة البريطانية^(١).

وصدر فرمان مماثل في الخرطوم ، حيث ظهر غردون في ١٨ فبراير بمظهر الحاكم العام الذي كان راغباً في الحصول على تأييد جماهير السودان ...

وشجب نشاط السلطات المصرية التركية ، واتخذ إجراءات عدة بدت متوافقة مع مصالح السودانيين .

لذلك أصدر منشوراً جعل تجارة الرقيق أمراً مشروعاً ، رغم أنه قبل ذلك كان من دعاة إلغاء الرق .

وجاء بالمشور :

(وإنني سأعطيكم أيضاً الحق في الاحتفاظ بالرقيق الذي في خدمتكم بدون تدخل من الحكومة أو أي جهة أخرى) .

E. Cromer, Modern Egypt, p 188

(١)

مهما يكن ، فالواقع أن المنشور لم يكن هم غير فئة ضئيلة من السكان .

وشكل مجلس وطني من اثني عشر عضواً من الأعيان لماونة الحكم الجديد في تنفيذ برنامج الإصلاح

ونلقى غردون بنفسه شكاوى وتظلمات المواطنين في القصر . وأصدر أوامر لاطلاق سراح عدد كبير من المسجونين . وأحرقت كشوفات المدينين للأضرائب ، وكل محررات وأدوات الظلم والقهر في احتفال كبير أقيم أمام القصر . بل أكثر من ذلك : خفض غردون الضرائب المفروضة إلى النصف .

وعلى الرغم من أن غردون كان يعطي الجماهير أكثر مما كانت تتوقعه من المهدي ، إلا أنها كانت معادية للحكم الأجنبي وبقطة بفطرتها ، كما كان حالها من قبل ، على حد تعبير القنصل البريطاني في الخرطوم .

وفي خلال إقامة غردون الساكرة في الخرطوم ، لم يكن لديه إصرار على زيارة المهدي شخصياً ، كما سبق أن فكر ودبر من قبل ، إذ اكتفى بأن أرسل إليه هدايا ثمينة مع خطاب وجهه إليه على أنه « سلطان كردفان » .

ولم يربك غردون أن تكون توجيهات الحكومة البريطانية له خلواً من شيء من ذلك . ولم يقبل المهدي هداياه ، ورفض اللقب الذي أضفي عليه ، مقترحاً على الحاكم الجديد اعتناق الاسلام والانضمام

إلى صفوف حركة المهدي^(١).

وأجاب غردون على خطاب المهدي في إيجاز بقوله :

(وصلني كتابك الركيك العبارة ، العاري من المعنى ، الدال
على سوء ذيتك وخبث طويتك ... ولا أرى حاجة إلى مخاطبتك
مرة أخرى ...)^(٢)

ومع ذلك فقد فعل ، بل الحق أن رسائل كثيرة تبودلت بين
غردون والمهدي ، فترة طويّة ، ودأب غردون يخاطب المهدي « السلطان
كردفان » ، على نحو مماثل لما دأب عليه في إضفاء لقب السلطان على
كبار قواد المهدي .

والحق أن غردون لم يتوقف عن محارقاته الرامية لكي يغير كبار
أنصار المهديّة مواقفهم ، بحيث كان يمكن الاستفادة من ذلك كسلاح في
مواجهة حركة المهدي .

وأكثر ما راوده من آمال هو وصول الزبير إلى السودان .

وامتدت إقامة الزبير بمصر ، وعلى الرغم من أنه ابتعد عن السياسة
بعد إعدام ابنه سليمان ، إلا أنه ظل محبوباً في السودان ، كما كان

(١) F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, p 111

(٢) Ibid p 115

عليه الحال من قبل .

ولما وصل غردون إلى الخرطوم ، وأصدر قرارات فورية في بعض الشؤون ، ولم يخالفه التوفيق في اتصالاته بالمهدي ، وأمرام المهدي ، استقر رأيه على أنه لا أحد غير الزبير يصلح أن يكون مرشحاً لرئاسة دولة السودان الوليدة .

وفي ٨ مارس ١٨٨٤ كتب إلى كرومر يقول :

(أنه يستحيل العثور على شخص أفضل من الزبير لحكم السودان . فليس هناك من يفوقه قوة وعلو نسب . إن المهدي يدعي الرئاسة على الكون كله . والزبير سيكون هو السلطان الذي يجمع كلمة القبائل ..)^(١)

وأيد كرومر ما ذهب إليه غردون ، لدى توجيه رسالته إلى جرانفيل وزبير خارجية بريطانيا ، إذ قال فيها :

(إنني أعتقد أن الجنرال غردون على حق عندما قال بأن الزبير باشا هو الرجل الوحيد الذي يمكن أن يقوم بالمهمة) .

ولم يكن لدى جرانفيل ، الذي عبر عن رأي الحكومة البريطانية ، اعتراض على تعيين الزبير ... كما أعتقد بأن : « الاتصال بالزبير يؤدي إلى القضاء على سلطة المهدي » ، على الرغم من أنه لم يكن يستبعد

احتمال ممالأته وتأييده المهدي فيما بعد .

مها يكن ، فلم تشكل حكومة برئاسة الزبير ، رغم أن الطريقة التي أثير بها الأمر كانت مثيرة للاهتمام . فكلمنا زاد الجدل حولها في القاهرة ولندن ، كلما ائضح أن مستقبل السودان المستقل ، المزعوم كان نظاماً ينأى تماماً عن التعليقات المحددة التي تلقاها غردون من الحديوي .

وصور غردون وكرومر وجرانفيل ، السودان المستقل على صورة أقرب إلى الشكل التالي :

أن يكون الزبير رئيساً للحكومة ، باعتباره سلطاناً أو حاكماً ، على أن يكون من ناحية رسمية خاضعاً لحديوي مصر .

وكان من المتوقع إعطاء حكومة السودان إعانة قدرها ٢٥٠٠٠٠ جنيه من مصر لمدة ثلاث سنوات .

وفضلاً عن ذلك ، فإن على مصر ، مد السودان بالأسلحة الحربية ، وعلى الزبير القبض على المهدي ، وإيداعه السجن .

وكان من المأمول أن تؤول الأسلحة والمراكب الشراعية ، والسفن المملوكة لمصر للسودان ... وألا يشمل السودان الحديد مدريات : فاشوده والاستوائية وبحر الغزال ومدينتي مصوع وسنكات^(١) .

(١) C. G. Gordon, The Journals of Major - gen
C. G. Gordon at Khartoum, p 557

وكان من المتوقع أيضاً منع تجارة الرقيق ، وإبقاء النظام الإداري على ما هو عليه بدون تغيير ... وأن لا يتم جلاء كل القوات والموظفين المصريين وفقاً لمتطلبات الأحوال إلا بعد أن يتم تشكيل « حكومة سودانية جديدة » .

وفضلاً عن ذلك ، كان على القوات البريطانية محاربة المهدي ، بدون أقل ذكر للقوات المصرية :

(لأنه يجب على القوات البريطانية أن تساعد على موالاة الحرب ... حق الحصار الحصار من الخرطوم وسنار) .

ورغم ذلك كله ، فإن مصر هي التي كان يتعين عليها الوفاء بكل النفقات الحربية .

وذكر كرومر لجرانفيل ، أن السلطان الجديد الحق في قبض مبلغ معقول من الحكومة المصرية^(١) .

وكان على مصر أن ترسل الأسلحة والمهمات للسودان ، فضلاً عن معونة مالية مقدارها ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، على ما سبق ذكره ، وعسدم سحب أموال الحكومة المصرية من السودان ، بل أيلولتها إلى حكومة الزبير ، حسب الاتفاق مع الحديوي .

وعُبر عن سياسة بريطانيا نحو السودان بصراحة تامة في التعليقات

التي وجهت إلى اللورد ولسلي ، قائد الحملة الحربية في سبتمبر ١٨٨٤ الذي كلف بمعاونة غردون ، والتي جاء فيها :

(وبالنسبة للحكومة المقبلة للسودان ، وبوجه أخص الخرطوم ، فإن حكومة جلالة الملكة تكون مفتبطة لدى تكوين حكومة بالخرطوم ... ذات صلة بالإدارة الداخلية لكل إقليم من أقاليم البلاد ، على أن تكون مستقلة عن مصر)^(١).

ويمكن أن تتم الاتصالات الخارجية ، للسلطان الجديد - حاكم السودان - مع الحكومة المصرية من خلال ممثل الحكومة البريطانية بالقاهرة ، على ما ذكر ذلك كرومر لجرانفيل في ١٩ فبراير ١٨٨٤ .

وعلى هذا ، صورت السياسة الداخلية والخارجية للسودان المستقل على أنها واقعة في الاعتبار الأول على كامل بريطانيا .

وعلى الرغم من أن المؤرخين البريطانيين ذهبوا إلى أن الحرية المطلقة للحاكم العام في التصرف ، هي التي تسببت في إخفاق الخطة البريطانية في السودان ، إلا أن الواقع هو أن الحكومة البريطانية هي التي كانت توجه وتصوّب أفعال غردون .

لقد كان على غردون الالتزام باتباع التوجيهات الصادرة من لندن بدقة ، لكن الفشل في تنظيم حكومة السودان « المستقل » هي التي

أجبرته على الانحراف عن الخطة السياسية المرسومة .

واقترح غردون بأنه يتمين على الحكومة البريطانية قبول طلب الحكومة المصرية الاستعانة بقوات تركية المشاركة في محاربة المهدي ، بيد أنه لم يكن للحكومة البريطانية أقل ميل للانحراف عن خطة التخلي عن السودان .

وبعث جرانفيل برسالة في أول مايو ١٨٨٤ لكرورمر ، قال فيها بأن :

(استخدام القوات التركية في السودان سيؤدي إلى تغيير في الخطة الأساسية لحكومة جلالة الملكة ، الرامية لفصل السودان عن مصر وإعادةه إلى استقلاله السابق) .

راضعت تصرفات غردون عقب وصوله إلى الخرطوم بادية التناقض والاضطراب والتردد .

ففي ٢٧ فبراير ١٨٨٤ ، أي عقب تسعة أيام من وصوله ، أصدر غردون منشوراً موجهاً لأهالي السودان ، أشار فيه إلى أن القوات البريطانية دائبة للسير صوب الخرطوم لمساعدته (١) .

وترك غردون الذي كان يؤمل في حضور الزبير في أقرب وقت ، القوات الأفريقية - فواة جيشه الجديد في المستقبل - باقية في

E. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian (١)
Sudan, p 110

رحاب الخرطوم ، وأبقى القوات المصرية بأمر درمان ، لاعدادها للسير
طويلا إلى الشمال .

والتصرفات البريطانية التي أريد التستر عليها على نحو سيء لدى
إنشاء « حكومة جديدة » ، كان من المهم أن تلفت نظر الحكومة
المصرية ...

ففي ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ تلقى غردون رسالة مطروقة من الخديوي قال
فيها إنه كان كبير الأمل في نجاح حملاته الحربية في مواجهة قوات
المهدية ، وإنه في كل الأحوال ، لا يمكن أن يتنازل عن ممتلكاته
السودانية^(١).

ونجد في مذكرات غردون عبارة فريدة هي :
(قام توفيق بموجب برقية بإلغاء فرمانه الذي يتخلى فيه عن
السودان ، والذي قمت بتمزيقه) .

وبذل غردون ، أقصى جهده لمدد تنفيذ خطة إجلاء القوات
والموظفين المصريين ، وحاول تكوين حكومة مستقلة معتمدة على
بريطانيا .

وأجازت لندن بقاءه بالخرطوم لمواصلة مهمته . وكان لكل من البرقيتين
التي بعث بها وزير الخارجية البريطاني في ١١ و ١٣ مارس ١٨٨٤
دلالة كافية في هذا المنحى .

E. Cromer, Modern Egypt, p 520

(١)

جاء في البرقية الأولى :

(ليس لحكومة صاحبة الجلالة ادنى رغبة في تقييد سلطات الجنرال غردون قبل الأوان ، لذلك فهي تقترح بأن تمت فترة مهمته إلى أية مدة معقولة ضرورية لتنفيذ الأغراض التي من أجلها أرسلت بمشته) (١).

وجاء في البرقية الثانية :

(إذا كان من رأي الجنرال غردون أن احتمال مغادرته الباكرة تقلل من فرصة تنفيذه لمهمته ، وأن بقاءه شخصياً بالخرطوم لأية فترة يراها ضرورية يمكنه من تكوين حكومة مستقرة بها ، فمن حقه البقاء هناك) (٢).

ولم تعد حكومة جلالة الملكة الفترة لفردون لأداء مهمته فحسب ، بل وعدته بدفع أي مبلغ يراه ضرورياً (٣).

ودفع ذلك كله غردون أن يقول في إبريل ١٨٨٤ :

(أعتبر نفسي حراً في التصرف وفقاً لظروف الأحوال ، إنني سأبقى هنا بقدر ما أستطيع) (٤).

E. Cromer, Modern Sudan, p 520 (١)

Ibid p 522 (٢)

Ibid p 220 (٣)

Ibid p 555 (٤)

وعلى أية حال ، لم تحسم المشكلة التي أثارها التفكير في تعيين الزبير حاكماً لسودان مستقل ، على النحو السالف شرحه .

وأرسل جرانفيل مذكرة لكرورمر في ٥ مارس جاء فيها :
(إن حكومة صاحبه الجلالة ليس بوسعها تحمل مسؤولية إرسال الزبير إلى الخرطوم) .
بيد أن غردون - صاحب الرأي المخالف - فقد دأب على استعجال وصول الزبير حتى آخر سبتمبر ١٨٨٤ .

مهما يكن ، فقد تبين فيما بعد ، أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص في معالجة هذه المسألة ، لثبوت صلة بين الزبير والمهدي . ولما كان غردون شديد الرغبة في تكوين حكومة د لسودان مستقل ، فقد استنفذ كل المدد المحددة للجلء عن السودان . وفي ٢٦ مايو ١٨٨٥ استولت قوات المهدي على بربر ، وصدت كل طرق التمهق ونحو الشمال ، لذلك شرع غردون في اتخاذ الترتيبات للدفاع ، ولكنه لم يكف عن التفكير ، وهو في دوامة المشاكل المحيطة به ، في إنشاء حكومة تعتمد أساساً على بريطانيا .

الباب الرابع

الثورة في شرق السودان

كان قائد التمرد في المنطقة الشرقية على ساحل البحر الأحمر ، هو عثمان دقنه ، أحد كبار القواد المشهورين في المهديّة والمُحدر عثمان من سلالة تركية في استانبول ، أقامت واستقرت بالقرب من سواكن .

وكان لجدّه ووالده شركة تجارية بسواكن . وورث عثمان أعمال الشركة التي كانت لها اتصالات ومعاملات في كثير من المدن والقرى الكبرى على ساحل البحر الأحمر .

وعرف عن عثمان كثرة تجواله لأغراض ممارسة تجارته ، مما جعله كثير التّجارب ، مدركاً لمعااة أفراد الشعب من شطّط في العيش ، وقهر من جانب الحكم التركي المصري .

ولما ثار بغض رفاقه معتلين التّصيان والتمرد ضدّ الغزاة المستعمرين ،

لم يتردد عثمان في الانضمام لحركة المهدي ، بل كان من أوائل المبايعين للمهدي .

وبالنظر إلى صلاته الواسعة مع الجمهور وموهبته الفائقة في الإدارة والتنظيم ، استطاع عثمان دقنه أن يتولى قيادة المهدي في شرق السودان .

وتعتبر هذه المنطقة من أعظم المناطق الهامة ، لأنها تضم الموانئ البحرية ، وطريقاً ممتداً من سواكن إلى بربر ، ذا أهمية استراتيجية لمصر ، وهي منطقة مجاورة لأثيوبيا .

وفي منتصف ١٨٨٣ ، أرسل عثمان دقنه ، الذي أصبح عاملاً على المنطقة ، في مهمة إلى سواكن .

وفي أغسطس ١٨٨٣ ، اضطره نشاط الأنصار .

واقترح جيشهم المكون من ١٥٠٠ مقاتل من المجاهدين الأشداء ، إلى حدود سنكات .

وطلب عثمان من الخليفة المصرية هناك التسليم ، إلا أنها رفضت ، بل استطاعت صد الهجوم الشرس لقوات المهدي .

وفي ٩ سبتمبر ١٨٨٣ ، هُزمت قوات عثمان في هندوب ، الواقعة بالقرب من سواكن .

وفي أكتوبر ١٨٨٣ ، استطاعت قوات المهدي إبادة كتيبة خاصة أرسلتها الحكومة من سواكن للفك الحصار عن سنكات . ثم قضت قوات الأنصار بالحق الهزيمة بقضية أخرى ، قدمت لرفع الحصار عن طوبكر ، ومن ثم استطاعت قوات المهدي محاصرة سنكات وطوبكر .

وكسلا والقضارف والقلايات ، فضلاً عن بعض المدن الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ونظراً لما أصاب الحكومة البريطانية من فزع من جراء انتصارات المهدي غير المتوقعة ، فقد أجبرت خديوي مصر على إرسال حملة عسكرية إلى المنطقة الشرقية .

وتضمنت التعليمات الموجهة من الخديوي ، والتي سلمت لقائد الحملة فالتين بيكر :

(المهمة الموكلة اليك هدفها استقرار السلام في منطقة سواكن وإصلاح طرق المواصلات ، بقدر الامكان ، بين بربر وسواكن ، كما أطلب منك التصرف بعناية فائقة بالنظر إلى عدم كفاية القوات التي وضعت تحت إمرتك) (١) .

وتعين على الجنرال بيكر ، والحال هذه ، استخدام القوات المسلحة لقمع الانتفاضات في سواكن ، ومحاولة فتح طريق سواكن وبربر .

بيد أن التعليمات التي أعطيت لبيكر ، لم تلبث أن ألغيت بسبب تغيير بريطانيا لسياستها واتباعها لتطبيق سياسة جديدة ، تضمنت إرسال غردون إلى الخرطوم .

ففي ١١ يناير ١٨٨٤ صدرت لبيكر تعليمات جديدة من السير

إيفلان رود ، قائد قوات الاحتلال بمصر ، نيابة عن الخديوي - على حسب الظاهر - جاء فيها :

(١ - إن كل ما ورد اليك من تعليقات فيما يتعلق بسلطتك التديرية في فتح طريق بربر - سواكن من الناحية الغربية بسواكن عن طريق القوة ، متى لزم الأمر ، تعتبر ملغاة .

٢ - وإن كان لا مفر من استعمال القوة في سبيل اجلاء حاميات الحكومة بسنكات وطوكر ، فإن لك أن تستعمل القوة ، بشرط أن تتحقق من كفاية قواتك واحتمالات لجأحك على نحر معقول .

٣ - إن عليك الاستمرار في بذل كل جهد ممكن لفتح الطريق إلى بربر بالطرق الدبلوماسية (١) .

وكان من الجائز أن تكون المفارقات السلبية مع شيوخ ونظار القبائل المحلية ، أمراً ميسوراً إلى حد ما ، بما كان يؤدي إلى جعل مهمة غردون غير ذات أثر ، لو تخلت بريطانيا عما كانت تقصد القيام به في شرق السودان .

وفي ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣ وصل فالتين إلى سواكن ، وقرر في ٣١ ديسمبر التحرك لانقاذ حاميه طوكر .

وعندما تقدمت قواته المكونة من ١٠٠٠٠ جندي ، هوجت فجأة

بواسطة قوات المهدي ، وهزمت شر هزيمة ، ولم ينج من الموت غير
بيكر وعدد قليل من الضباط . واستولى الانصار على ٣٠٠٠ بندقية .

وشرعت القوات المربطة بسنكات في شق طريقها إلى سواكن ،
لكن تم القضاء على أفرادها . واستولى الانصار على سنكات ، وكانوا
على وشك الاستيلاء على سواكن ، وطوكر ... واضطرت الحكومة
البريطانية إلى الاستعانة بقوات بريطانية ومصرية .

ومنذ أن تمت المشاورات مع السلطات العسكرية لارسال عدد كاف
من القوات البريطانية لفك الحصار من الحامية الحكومية ، وتنفيذ
العمليات الحربية في المنطقة في حالة الطوارئ ، كتب جرانفيل إلى
غردون بسأله عما إذا كان ذلك يعينه في مهمته أم يضربها^(١).

وأجاب غردون بأنه يؤبر أن تطلق الاشاعات عن تدخل القوات
البريطانية أكثر عن تدخلها في الواقع ، استناداً على أنه سيكون لها
أثر خطير على الروح المعنوية للانصار .

وعلى هدي بما اقترحه غردون ، طلب اللورد هارنجتون ، وزير
دفاع بريطانيا من القائد العام ، جيرلد جراهام السفر إلى السودان ،
قائداً لبعثة بريطانية ذات مهمة خاصة .

وكان على جراهام أن ينصح قواد المهدي بتسريح جنودهم ،

P. Crabtree, Gordon, the Sudan and Slavery, (١)
London 1933, p 208

والانصال بفردون بالخرطوم ، وصولا لتحقيق وضع السودان في المستقبل .

وذكر جراهام أيضا :

(لنقل إتنا لسننا في حرب مع الغرب ، لكن يجب تفسيره القوات التي تهدد سواكن)^(١).

ولم يكن هناك ما ينبىء عن احتمال نجاح أية مفاوضات سلمية . وفي ٢٧ فبراير ١٨٨٤ وصلت إلى ترنكات قوات حكومية مكونة من ٤٠٠٠ جندي . فوجدت قوات المهدي قد احتلت طوكر .

ومع ذلك ، كسب جراهام معركة بالقرب من التب El - Tob في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ ، وهي تقع شمال طوكر . وفتح الطريق إلى طوكر .

وفي ١٣ مارس ١٨٨٤ ، لحقت الهزيمة ، أيضا بقوات المهدي في توماي Tomai بالقرب من سواكن ثم تقهقرت

وما أن قامت القوات البريطانية بالوفاء بجزء من مهمتها دفاعاً عن سواكن ، حتى غادرت السودان ، دون أن يبرم أي اتفاق مع قوات المهدي .

وبالنسبة لبريطانيا ، بدأ كسب جراهام المعارك التي خاضها ، سبيلاً

جديداً لامكانية إجراء مفاوضات دبلوماسية مع هجان دقنه . وقد حاول الأمبراليون البريطانيون ، الذين لم تتوفر لديهم قوات كافية لمحاربة المهدي ، أن يشقوا صفوف المهدي عن طريق الوصول إلى اتفاقات جانبية مع بعض قادتها .

وبالمثل ، قاموا بالاتصال بشيوخ القبائل في منطقة بربر . ولما وصلت قوات المهدي إلى هناك في مارس ١٨٨٤ ، أرسل كرورم برقية لجرانفيل فذكر فيها :

(لقد أصبح الآن من الأهمية بمكان ألا نكتفي بفتح طريق بربر - سواكن فحسب ، بل نعمل على الوصول إلى اتفاقيات خاصة مع القبائل التي تقع بين بربر والخرطوم) .

ورم جرانفيل متسائلاً :

(هل من المرغوب فيه إرسال فصائل من الجيش المصري إلى حامية وادي حلفا ، لتقديم مزيد من التأييد للجنرال غردون في الخرطوم ؟

وهل يتطلب الأمر إرسال بعض الضباط البريطانيين الذين يتوفر لديهم بعض الامام باللغة العربية وخبرة بالتعامل مع الأهالي ، إلى بربر ، انتظاراً لتعليقات غردون ؟)^(١)

(١) المرجع السابق ص ٥٣٩ .

وبالنظر إلى المناورات السياسية التي اتسم بها موقف الحكومة البريطانية ، فقد قررت أن ترسل إلى سواكن وبربر ، الكابتن كلشنر والليفتنانت راندل ، حاملين فرماناً من الخديوي .

نجح كلشنر وزميله في إجراء مفاوضات مع شيوخ قبائل البشاريين والعبادة والكبابيش ، وقاموا بمشاهدة مدن وقرى واقعة بين وادي حلفا وساحل البحر الأحمر .

وكانت سياستها هي ذات السياسة التي اتبعها غردون الرامية إلى إرسال فصائل من الجنود للمحافظة على ميناء سواكن ، لكي تكون خاضعة أساساً للسيطرة البريطانية

إنها المؤامرة واحدة ، فقصدها منها حدوث شرخ والشقاق في صفوف حركة المهدي ، وذلك عن طريق إنشاء حكومة « مستقلة » صورية للسودان ، على النهج الذي اتبعه كل من بيكر وجراهام وكلشنر ، ومن ثم يُعتبر نشاط كل منهم حلقة في ذات المؤامرة .

دغني عن البيان أن المهدي لم يكن طرفاً في أية مؤامرة مع غردون . ذلك أنه في ٨ أغسطس ١٨٨٤ شرع المهدي بجيشه الجرار المكون من ٤٠٠٠٠ مجاهد في مسيرته الكبرى صوب الخرطوم .

وفي ٢٢ أكتوبر تقدمت طلائع وحدات جيشه صوب مشارف أم درمان .

وحاصر المهدي الخرطوم خلال شهرين ، حتى استسلمت له حاميات الخرطوم . وكان ذلك نهاية الكارثة التي حلت بالخرطوم ، فقد انتشرت

المجاعة بين السكان ، وهرب مزيد من جنود الحكومة ، واتجه المواطنون إلى الانضمام إلى الأنصار المجاهدين .

وفي ذات الوقت ، كان غردون لا يزال آملاً في وصول حملة الانقاذ التي غادرت القاهرة ... فقد دأب على بعث الرسائل منذ وصوله إلى الخرطوم .

وأبد كرومر مطلب غردون ، وذكر أنه أقنع الحكومة البريطانية في إبريل ١٨٨٤ بضرورة إرسال حملة لانقاذ غردون ، ولكن لم يقر البرلمان الإنجليزي بالموافقة على التمويل اللازم للانفاق على الحملة وقدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه إلا في إبريل ١٨٨٤ ، وعين اللورد ولسلي قائداً لـ حملة الانقاذ .

وفي ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ ، وصل إلى القاهرة ، ثم وصل حلفاء في ٥ أكتوبر ١٨٨٤ ...

وكان الهدف الرئيسي من حملته طوال مسيرته على النيل ، هو انقاذ الجنرال غردون والكولونيل ستيوارت ، والتعليلات التي تلقاها يمكن إيجازها في القول :

(متى نفذ هذا الغرض ، فإنه يجب عدم القيام بأية عملية من العمليات العدائية بأي حال من الأحوال) (١) .

(١) المصدر السابق ص ٥٨١ - ٥٨٢ .

وكانت الاستعدادات جارية لارسال الحملة منذ الوقت الذي تبين فيه
لبريطانيا عدم نجاح غردون في إنشاء دولة مستقلة .

ولو نجح غردون في مهمته ، فقد كان من الجائز أن يُستدل من
وصول القوات البريطانية أن لبريطانيا تفوذاً قوياً على الدولة السودانية
الوليدة ، المستقلة عن مصر .

وبين من الرسائل المتبادلة في هذا الشأن ، أن المهمة الوحيدة لحملة
الانتفاذ هي المحافظة على سلامة كل من غردون وستيوارت ، وأنه ليس
هناك خطأ يُنسب إلى السياسيين البريطانيين في إخفاق الحملة في أداء
مهمتها الرسمية .

وبدا أن غردون توقع وصول الحملة في وقت مبكر ، لأنه أصدر
في ٢٦ سبتمبر ١٨٨٤ أمراً لأربعة سفن للتأهب لاستقبالها .

وفي آخر ديسمبر ١٨٨٤ ، هكرت قوات الحملة المكونة من ٧٠٠٠
جندي في كورتى ، خيمت المشاة والفرسان وسودانيين من حملة البنادق
والمدافع . وحث غردون ولسلي على الاسراع لسد النقص في المؤن
القذائية ، وأمل أيضاً في أن يؤدي ظهور القوات البريطانية ، على
مسرح المعركة ، إلى القضم على زهور الحاميات التي حاصرت
الخرطوم .

وقسمت الحملة إلى فريقين ... أحدهما بقيادة هريوت ستيوارت اتجهت
صوب المنمة عبر الصحراء ، والآخر بقيادة الجنرال ايرل ، للانجاء
ببواخره عبر مجرى النيل .

وفي ٣٠ ديسمبر ، غادرت قوات ستيوارت المكونة من ٣٠٠٠ مقاتل
كورتي ، وبعد مسيرة ٩٨ ميلاً ، وصلت واحة جقدول في ١٢ يناير
١٨٨٥ .

وواجهت قوات ستيوارت مقاومة عنيفة شرسية من جانب القوات
المهدية .

ولم يصل إلى الضفة النهر ، شمال المتمة ، إلا بعد خوض معركتين
عنيفتين في واحة أبو كبله في ١٧ / ١ / ١٨٨٥ ، وفي واحة أبو كرو في
١٩ / ١ / ١٩٨٥ على التوالي .

وقابلت السفن البخارية القوات البريطانية القادمة في ٢١ يناير
١٨٨٥ في القبة ، جنوب المتمة ، التي اتخذت منطقة استراتيجيية
جديدة .

وأبحرت السفن وحمل ظهرها القوات البريطانية و ١٥٠ جندياً ،
وأسلحة ثارية ومهمات أخرى ، في ٢٤ يناير ١٨٨٥ ، لكنها لم تصل
اليها على الإطلاق

وقرر المهدي الذي لم يبالغ في تقدير قوة أعدائه ، في أول الأمر ،
أن يقتحم المدينة .

لكن رأيه استقر أخيراً ، بعد أن يدت تبشير النصر خائفة ، على
أن يحشد أفضل قواته لكي يصد القوات البريطانية القادمة من
الشمال .

وفي ٢٢ يناير ١٨٨٥ ، استولت قوات المهدي على الخرطوم ، وخر
غرفون صريعاً بين القتلى .

وكان حصار الخرطوم - المركز الاقتصادي والسياسي للبلاد -
تتويهاً لسلسلة الانتصارات الباهرة الساحقة للشعب السوداني في مواجهة
الأمبرياليين البريطانيين .

وفي صيف ذلك العام ، استولت قوات المهدي على دنقلا وكسلا وسنار
وحررت معظم أرجاء السودان تقريباً .
ولم يكن بمقدور بريطانيا موالاة المارك ، كما لم تكن الظروف
الدولية المحيطة بها تبرر ذلك .

وحاولت ألمانيا ، وهي أقوى دولة من دول التحالف الثلاثي ،
استغلال التناقضات التي شابت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ،
فاحتلت لفترة قصيرة ، فيما بين عامي ١٨٨٤ - ١٨٨٥ بعض أقطار
جنوب غرب أفريقيا ، مثل : الكامبيرون وتوجو . كما احتلت مناطق
في الشمال الشرقي لقيليا الجديدة ... فضلاً عن مركز هام مجاور
للسودان وأريتريا .

وقامت فرنسا التي لم تنس بعد ما ألمّ بها من جروح لفقده مصر ،
بموالاة السياسة العدوانية في أرجاء أفريقيا الوسطى ، ولم تقطع الأمل
في توسيع ممتلكاتها حتى أعالي النيل .

وأعلن البرلمان الإنجليزي في ٢١ إبريل ١٨٨٥ بأنه ليس في نية
الحكومة البريطانية القيام بأي عمل عدواني في السودان (١) .

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

وكان هذا اقراراً رسمياً بالهزيمة .

وفي ٢٥ يوليو أبرق ولسلي إلى الحكومة البريطانية بأنه تمّ التخلي
عن دنقلا تماماً .

وانتخدت وحدات من طلائع الجيش البريطاني والمصري موقف الدفاع
في وادي حلفا .

الباب الخامس

حركة التحرر في جنوب السودان

ليس من غير المؤلف في صفوف المؤرخين الغربيين الادعاء بأن حركة المهدي كانت شكلاً من أشكال أو ألوان التعصب الديني ، الذي استمد أصوله من المسلمين الذين أقاموا بشمال السودان ، وكان المراد من أنصار المهدي الرجوع إلى المعتقدات الدينية الأصولية القديمة ، لمحاربة المسيحيين الشرقيين والأوروبيين باعتبارهم دعاة مدافعين عن المسيحية .

أما بالنسبة لحركة تمرد الجنوبيين النيليين ، فإن المؤرخين الغربيين ، مبالوا إلى اعتبار حركة تمردهم جزءاً لا يتجزأ من حركة المهدي ، ولطالما عزوا كل الأهداف التي حققها الجنوبيون لمجرد تلاحم الجنوبيين وسوارم لأبناء الشمال .

بيد أن هذا النظر ليس صحيحاً .

صحيح أن كلا من الشماليين والجنوبيين حاربوا القوات البريطانية والبلجيكية والفرنسية وغيرهما من القوات الاستعمارية ، بيد أن الجنوبيين كانت لهم أهداف خاصة غير مشتركة بينهم وبين الشماليين .

فالنيليون الجنوبيون ليسوا مسلمين ، ولم يكن بمقدورهم استيعاب مفاهيم وتعاليم المهديية ، لذلك حاربوا الأجانب من أجل الحرية ، على وجه مسائل لحروب القبائل العرب السودانية المسلمة ، في مواجهة المستعمرين الأجانب .

وهناك مسألة أخرى ، حاول المؤرخون الغربيون إثباتها ، وهي أن الأوروبيين « المستعمرين » مثل غردون وأمين باشا وسلاطين باشا ، جاؤوا إلى السودان بنساء على دعوة من حكومة مصر لتطوير هدف قبيل هو محاربة تجارة الرقيق ، ولم يهدفوا بأعمالهم أن يكونوا أداة لاحتلال الأقاليم ، أو إنشاء أنظمة استعمارية ، وأن المهديين الذين كانوا محتفظين بعدد لا يستهان به من الرقيق ، بل كانوا من أكبر تجار الرقيق ، هم الذين قاموا بمحاربة الإدارة البريطانية المصرية ، حفاظاً على حقهم في ممارسة تجارة الرقيق ، فضلاً عن مصالحهم الأخرى .

بيد أن الوقائع التاريخية الثابتة دحضت هذه المفاهيم ، لأن كلا من الجنوبيين والمهديين حاربوا دائماً جنباً إلى جنب في جبهة مشتركة .

كما أن الجنوبيين لم يكونوا على عداوة مع المهديين بسبب مزاولتهم لتجارة الرقيق في نطاق معين ، بل كانوا أعداء في الواقع للمستعمرين الظالمين .

وفي محاولة لتبرير التوسع الاستعماري ، نسب المؤرخون الغربيون

نشوب الثورة المهدية إلى سوء إدارة الحكم التركي المصري . ولكن ليس سراً يذاع إن قيل إن الاستعماريين البريطانيين ومعاونيهم من الأوروبيين ، كانوا يديرون معظم شؤون الإدارة على مسرح الاقليم الجنوبي وفي عهد الحكم التركي .

ويمكن القول على وجه اليقين ، إنه بسبب أفعال أولئك الاستعماريين الذين وضعوا أساس النظام الاستعماري في الجنوب ، دخلت القبائل النبلية في صراع مرير في مواجهة الأجنبي الدخيل .

وكانت حركة تمرد الجنوبيين في بحر الغزال أكثر انتشاراً وتنظيماً من المديرية الأخرى .

وبالنسبة لدارفور وكردفان باعتبارهما الاقليمين المجاورين للجنوب ، لم تجد سلطات الخرطوم صعوبة في أن تخضع الأهالي هناك لرقابة صارمة دقيقة ، وأن تستخدم أكثر للصور وحشية في القمع الاستعماري المعروف والمألوف .

وقسمت المديرية إلى ثمانية أقسام ، على كل منها ناظر شمالي ... وأضحى المركز الإداري هو حصن ديم الزبير ، في الشمال الغربي للمديرية .

وهناك طريقان للمواصلات مع الشمال ، أحدهما يؤدي إلى شكا ودارفور ، ثم إلى وسط دارفور « طويشة ودارا » وكردفان « الأبيض » . والطريق الآخر الأكثر قصرًا ، يؤدي إلى ميناء نهري بشرع الرك . وكان هناك طريق للمواصلات أيضاً يربط بين ديم الزبير ولادو ،

المركز الاداري، المديرية الاستوائية . ويتصل الطريق بسلسلة من المحطات الخارجية مثل وار وجور غطاس ورومبيك وأياك .

وعين غردون فرانك لبنتون مديراً لكل من الاستوائية وبحر الغزال ، في حين أنه كان بحاراً بريطانياً ، لم يحظ بقدر كاف من التعليم أو المهارة الادارية .

ولما أعلنت ثورة المهدي في أواخر ١٨٨١ ، انضمت اليها القبائل النيلية في بحر الغزال . فقد سافر وفد من شيوخ الدينكا لمشاهدة المهدي ، لما كان مقيماً بجبل قدير .

وذكر البروفسور ب . م . هولت في هذا الصدد أنهم :

(بايعوا المهدي ، ونصحووا بالعودة إلى ديارهم لطرد الأتراك ، ووعدوا بأن تكون لهم الحرية المطلقة)^(١).

ولعل بما يدعو للأسى ، أنه لم تتوفر لدينا تفاصيل المحادثات التي دارت بين الطرفين ، وإن كان من المرجح أن يكون قد تم اتفاق هام يلزم المهديين باحترام استقلال النيليين .

ووقع عقاب على القادة الحربيين الذين رفضوا الانصياع لأمر المهدي بمعاملة النيليين معاملة الأصدقاء .

(١) P. M. Holt, The Mahdist State in the Sudan

1881 - 1898, Oxford 1958, p 70

وظلت انتفاضات النبلين تنشب في أجزاء متفرقة منذ ١٨٨١ ،
وخلال عام ١٨٨٢ ، ثم انتقلت إلى تمرد في ربيع ١٨٨٣ سد معظم
الأجزاء الشمالية الغربية بالمديرية .

وقام التبلبون بحظر المرور في الطرق الممتدة من ديم الزبير إلى
مشرع الرك ، وفي أرجاء الاستوائية .

واندفع رفاعي أغا الزبير أحد القواد المهمة في جيش لبتون ، متردداً
من مكان إلى آخر في أرجاء المديرية ، محاولاً دون جدوى ، القضاء
على الفتنة في مهبها .

وفي ٣ أبريل ١٨٨٣ ، كتب لبتون إلى ف. ف. جونكر يقول :
(مديرية بحر الغزال في حالة يرثى لها بسبب الانتفاضة التي عمت
كل أرجاء السودان .

وكل ما أستطيع فعله هو أن أحول دون أن يقوم العرب
ودينكا الأجار بالقضاء علينا جميعاً ...) (١)

ووصف لبتون في خطاب مؤرخ في ١١ أبريل أرسل إلى جوسكر ،
نجاح ساتي أفندي ، مساعده ووفيقه الخيم بقوله :

(إنشغل ساتي أفندي وهو يقود ٩٠٠ مقاتل ، في خلال مسيرته
بين مشرع الرك وجور غطاس في شق الطريق ، ووقع على كامله ،

V. V. Junker, Puteshestoiya po Africa. p 429 (١)

عبء ثقل لادائه هناك (١).

ولود أن نشير أيضاً إلى بعض مقتطفات مما ورد من خطابات لبتون إلى جونكر ، بإيجاز :

(في ١٧ أبريل ... قبل ثمانية أيام ، تقدم رفاهي وفي معيته ١٢٥٠ مقاتلاً ، مرة أخرى ، لمواجهة قوات الأنصار والدينكا ... وهزم المدير ساتي قوات الدينكا عدة مرات ، واستولى على ٣٠٠٠ بقرة ، ولكن بدون أن يصدر من الدينكا دلالة على الاستسلام ، ولا يزال مشرع الرك مجاهداً) (٢).

(في ٥ مايو ... نشبت معركة عنيفة مع الدينكا ، وقد ساعدتم على الحرب الأسلحة النارية التي سبق أن استولوا عليها منا) .

(١ يونيو ... لا يزال دينكا جانقز مستمرين في عدوانهم ، وقد انضموا إلى قوات الأنصار) (٣).

والمذكرات دلالة واضحة كافية .

ولما كتب لبتون عن المعارك المشتركة التي قام بها كل من عرب الرزيقات والدينكا في مواجهة القوات البريطانية - المصرية . أبرز مثلاً على التعاون الحربي بين إحدى قبائل البقارة ، وهي قبيلة الرزيقات

(١) Ibid p 429

(٢) المرجع السابق ص. ٤٢٩

(٣) المرجع السابق ص ٤٣٧ .

وقبائل الدينكا .

وبالمثل ساهمت قبائل الشلك ، مثل الديبو والابو في الحرب مع المهدي ، كما انتهز الدناقة المقيمون هناك بكثرة فائقة ، الفرصة للانضمام إلى قوات المهدي . بيد أن الأمر على ما لاحظ ر. و. كولنز بحق ...

(إن التهديد الأخطر للقوات الحكومية لم يأت من قبل مؤامرات الدناقة ، أو هجوم المشقين من المستعربين ، أو القبائل العربية التي اختلطت مع السكان الأصليين أو الأفريقيين ، وبوجه أخص من العرب الذين أقاموا بالمديرية الشمالية وكانت لديهم صلة وثيقة بقبائل البقارة ، بل جاء التهديد الخطير من جانب الاتحاد القوي لقبائل الدينكا) .

وتلاحقت الأحداث بسرعة فائقة .

ففي منتصف يوليو ١٨٨٣ ، استولى الدينكا على رومبيك ، وهي محطة خارجية حربية حصينة ، تقع في منتصف الطريق تقريباً بين ديم الزبير ولادو^(١) .

(في ١٠ أغسطس ... استولى ألوف النوير والجائز على زريبة في جوق الحسن Goah - Hassan وفقدنا ٥٠٠ جندي ، وكان القتلى من جانب الأعداء كثيرين .

وعقب هجومهم علينا ثلاث مرات ، قهقروا لقدم قوات

(١) ل. ف. جونكر . ص ٤٣٧ .

حكومية من جور غطاس .

(في ١٤ أغسطس ... الجاذز والنوير شددوا النكير على قواتنا وليس ثمة دلائل تشير على رغبة في الاستسلام ، ولست قادراً على التقلب عليهم دون مساعدة تأتي من الخرطوم) (١) .

وفي صيف ١٨٨٣ سقطت في أيدي المهديين عدة محطات خارجية أخرى غير رومبيك وجوق الحسن .

وتم حصار محطة مشرع الزك وديم الزبير .

وقطعت طرق المواصلات إلى الخرطوم .

وأثبت النيلبيون يحدارة أنهم محاربون شجعان ، فابتو الجنان ، وقد استخدموا ببراعة مناورات حرب العصابات .

وقضت عصاباتهم المتحركة على كثير من فرق الأعداء التي لم تألف الحذر ، كما قامت بوضع عوائق في الطرق ، وحطمت الكباري ، وألقت المهجمات الصغيرة التي خلفتها قوات البتون .

ولم يكونوا مسلحين عادة بأكثر من الأسهم والخراب . ولم يخشوا - مثلما لم تخش قبائل الزولو يجنوب أفريقيا - مواجهة القوات البريطانية والمصرية المسلحة بالبنادق والمدافع ، بل كتب لهم النصر دائماً .

وما لبثت قوات المهدي أن اكتسبت أنصاراً في صفوف الجنوبيين . فقد ساهمت قبائل الدينكا والشلك والنوير في المعارك الوطنية للتححرر من المستعمرين الأجانب .

(١) المرجع السابق ٤٢٧ .

وساعدت قوات المهدي النيليين الجنوبيين مساعدة فعالة منذ ١٨٨١ حتى ١٨٨٣ .

وقام تقدم قبائل الرزيقات العربية المتجولة في شمال بحر الغزال ، والاتحاد بقوات النيليين لمحاربة القوات الحكومية بقيادة لبتون .
وهيات بعض الانتصارات العارضة للقوات لبتون في مواجهة النيليين في سبتمبر ١٨٨٣ أن يرسل خطاباً مملوءاً بالتفاؤل إلى ف ن . جونكر جاء فيه :

(إنني مسرور لأخبرك بأن معظم الزوج قريباً قد خضعوا لنا وأعتقد أن الخطر من وقوع هجوم جديد قد زال .
صحيح أن آلافاً كثيرة من النوير والجانقز سبق أن هاجموا المحطة الخارجية لمشرع الرك لفترة طويلة ، لكن حاميئنا صدت الهجوم المتكرر ، وقتل كثير من الأعداء .

وأرسل لنا أمين بك ١٢٠٠ مقاتل بناء على توجيه من إبراهيم أغا محمد (جورجورو) لكي يخضع الآجار والرول وغيرهما من القبائل التي استولت على رومبيك ، وقد استطعنا الانتصار عدة مرات .)

ويكاد يتعذر تصديق القول بأن « آلافاً كثيرة من النيليين هددوا مشرع الرك » ، وعلى أية حال ، يظل هذا الزعم مجرد إدعاء من جانب لبتون .

ومع ذلك كله ، فإن انتصاره كان قصير الأمد .
فقد انطوت رسالته المؤرخة في ١٣ أكتوبر على رنة مخالفة إذ جاء بها :

(نحن محاصرون في كوكلا أدلي Kukluh Adli - محطة خارجية
على نهر الجور - وسأكتب لك في الأيام القليلة القادمة ، ليس لدي
أخبار جديدة من جونكر . إنني في مأزق .. ذلك أن ثوار
الدينكا قضوا على ٤٠٠ من جنودي ، وشق المدير ساني برفقة ٨٠٠
جندي طريقه صوب مشره .)

وأضحي مركز القوات البريطانية المصرية حرباً . وصمم لبتون
على اللجوء إلى ما ثبت جدواه من قبل ، وهو تأليب كل قبيلة
على الأخرى .

وتم اتصال زيمو سلطان اتحاد قبائل الزاندي التي كانت على عدااء
مستمرة مع الدينكا .

وفي ١٩ أكتوبر ١٨٨٣ ذكر لبتون لجونكر :

(كتبت رسالة إلى زيمو طالباً منه الحضور للمساعدة في محاربة
الجانج ، ولم أجد سبيلاً آخر لقمع التمرد ، ما لم يقوم سلاطين نيام
نيام بمساعدتنا) .

وفي نوفمبر وصلت إحدى الفصائل القومية من جيش زيمو إلى
ديم الزبير .

واستطاع لبتون من جانبه ، استقطاب آلاف من الجنود من قبيلة
البونجو ..

ولاحظ جونكر أن :

(لبتون وعد زيمو ورجاله بالحصول على مكافآت سخية ، وأنه

سيكون لهم الحق في الغنائم لدى إخضاع المتمردين) :
 ورغم أن القوات الجديدة التي دعمت قوات لبتون كانت ذات فعالية
 إلا أنها عجزت عن قلب موازين المارك لصالح لبتون .
 ومع ذلك ، فإن حدثاً غير متوقع في معسكر النيليين هو الذي
 تسبب في تأخير إلحاق الهزيمة الحتمية للقوات البريطانية المصرية .
 ففي أكتوبر ١٨٨٣ ، ذهب ثلاثون رجلاً تقريباً من الرزيقات والدافقة
 إلى أدوانجا رئيس قبيلة الدينكا ، بغرض شراء بعض الرقيق .
 ولا أحد يستطيع التكهّن بما دار بين الدينكا والمهدين ، ولكن
 حدث أن وجد جميع تجار الرقيق العرب قتلى .
 وجمع السلطان مادو رئيس قبيلة الرزيقات بضع مئات من الجنود ،
 وعلى خلاف أوامر المهدي ، قام بمهاجمة الدينكا ، لكن حاصقت
 به الهزيمة .

وكتب لبتون في هذا الصدد يقول :
 (المهدي المنتظر حظر الاعتداء على الجانق Jang ، وقد أرسل
 بعض الدراويش لمعاينة من قاموا بمصيان أمره)^(١) .
 ويبدو أن الحادث المذكور كان دالاً على أن الدينكا قد قررت
 وضع حد لتجارة الرقيق .

V. V. Junker. Puteshestviya po Afrika. p 437 (١)

وفي أوائل ١٨٨٤ ، قام لبتون بدعوة قواته الكبرى لشن هجوم عنيف في شمال شرق الاستوائية ، الخاضعة للدينكا . وطلب من سلاطين الدينكا التسليم ، لكنهم قابلوا طلبه بالرفض .

وقام لبتون في ذات الوقت بتشييد زريبة تشييداً حصيناً ، خشية الهجوم عليه .

وقام الدينكا بين الفينة والأخرى بالهجوم على الزريبة الحصينة في ١٣ يناير .

وذكر شاهد عيان للمعركة ، بأن عدد المهاجمين كان حوالي ٥٠٠٠٠ مقاتل ، وهو أمر مبالغ فيه على ما يبدو .

ورغم بذل جهود جبارة من جانب لبتون لصد الهجوم حق ساعة متأخرة من الليل ، إلا أنه منذ طلوع الفجر ، شرع وباقي جنوده في الحرب بقصد الإيواء في أسوار مشيدة بدم الزبير .

وفي ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، كانت قوات المهدي قد ألحقت هزيمة منكرة بحملة الجنرال هكس في كردفان ، على ما سلف القول .

وفي ٢٣ ديسمبر ، استطاعت قوات المهدي إجلاء القوات البريطانية والمصرية من دارفور . ومن ثم انقطع الاتصال بين بحر الغزال والخرطوم .

وعقب انتصار المهدي في واقعة الأبيض ، توالت زحف الانتصار الجدد للحاق ييجوش حركة المهدي التحررية ، ومن ثم التفت المهدي إلى المديرية الجنوبية النائية .

وقصد إنشاء علاقات حميمة مع الجنوبيين ، وقام بتعيين الشيخ كرم

الله محمد كركساوي ، وهو من النوبيين ، أميراً على بحر الفزال .
وفي يناير ١٨٨٤ ، سبق أن تراسى لأسماع لبتون الأخبار المتداولة
عن قرب شن مجرم عنيف من جانب المهدين . ذلك أن جيش
كرم الله ، المكون من جنود أشداء بلغ عددهم ١٥٠٠ ، اضطرت
فصائله خلال مسيرته .

وبلغ عدد قواته ٥٠٠٠ من الجهادية عندما وصل إلى الحدود الشمالية
من المديرية ، بالقرب من بحر الفزال ، ثم بلغ تعداد جيشه ١٠٠٠٠ مقاتل
عندما تحرك جنوب ديم الزبير (١)

وظل النيليون ، وبوجه أخص الدينكا ، على استعداد للانضمام إلى
القوات المهدية ، باعتبارهم حلفاء في الصراع لأجل تحرير البلاد .

وظل لبتون من جانبه قادراً على المقاومة .

فقد أمر ١٢٠٠ من جنوده النظامية ، الذين توفر لديهم أربعة مدافع
وأربع قواهد للقذائف ، الدفاع عن حصن ديم الزبير .

بيد أن أمره بإنشاء معسكر هناك لم يقبله الضباط الذين كانوا
جميعاً من المصريين ومواليين لحركة عرابي ، ولا الجنود السودانيون
النظاميين ولا الجهادية .

ومن ثم قام لبتون بالدعوة إلى انعقاد مجلس الضباط والموظفين
الكبار . وصدر قرار المجلس بإجماع الآراء بضرورة التسليم الفوري .

وفي ٢٠ أبريل ١٨٨٤ ، أخطر لبتون كرم الله الكركساري بالقرار المذكور ، وأقيم احتفال رسمي لنقل السلطة في الاستوائية إلى كرم الله في ٢٦ أبريل .

وأورد لبتون ، في آخر رسائله لأمين باشا ، المحرر في ٢٦ أبريل قوله :

(تخيل ... أن ما بين ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مقاتل جاؤوا اليك مسلحين تسليحاً كاملاً) . (١)

وعلىنا ملاحظة أن غردون ، الذي كان محاصراً بالخرطوم ، لم يكن على علم بحقيقة مجريات الأمور بالجنوب .

فقد أرسل برقية لكرومر في ٨ مارس ١٨٨٤ ذكر فيها أنه سيقوم بإجلاء الحاميات من بحر الغزال والاستوائية ونقلها إلى الشمال ، إذ كان يعتقد أن الأحوال في الاستوائية وبحر الغزال على ما يرام .

وفي أوائل ١٨٨٢ ، ظل رودلف سلاطين ، الذي تم تعيينه وقتئذ مديراً لدارفور مقيماً مع حاميته في مدينة دارا ، وهو تحت حصار ضار بواسطة قبائل الرزيقات .

وقامت قوات المهدي أيضاً بمحاصرة الفاشر وكبكاييه وأم شنقا ورغم أن غزوات فصائل جيش المهدي قد نجحت أحيانا في بعض المشارك في مواجهة قوات الحكومة ، إلا أن مسرح الأحداث لم

(١) المرجع السابق ص ٤٢ .

يتغير كلياً .

وترامى لأصماع سلاطين في أكتوبر أخبار حملة هكس . وراوده
الأمل في نجاحه لكي يتمكن من إنقاذه والقوات الخاضعة لسيطرته .
بيد أن قواته المحاصرة ، التي استشعرت بخيبة آماله ، شرعت في
التدمير ، فقد كان كل الضباط المصريين معادين تماماً للبريطانيين .

ومن ثم كتب ف. ر. ونجت :

(إن قوات سلاطين تمردت عليه ، متنكرة لسلطته ، ونشروا
تقارير بأن عرابي أبعد كل البريطانيين من أرض مصر)^(١) .
وأصاب الملح سلاطين بسبب تحققه أن : (... ضباطه وموظفيه
قد أصيبوا بعدوى وحى روح التمرد) ، بأكثر مما ترامى إليه من أنباء
عن انتصارات عرابي .

وفي ديسمبر ١٨٨٢ ، قام زقل الذي عيّن أميراً - عاملاً - على
دارفور - بدلاً عن كرم الله - وكان مديراً سابقاً لدارا ، واتباعاً لرئيسه
سلاطين بالظهور على مسرح بالمديرية .

وقامت كل القوات الحكومية المحاصرة برفع راية التسليم لزقل . ثم
قام سلاطين بالتسليم لما تبين ألا جدوى من مقاومته .

F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan (١)

ولدى استسلام لبتون ، قام كرم الله بالاستيلاء على كل القنائم -
الأسلحة وسن القبل والبضائع و ١٣٦٠ من الرقيق - وأرسلها إلى أم
درمان بناء على أوامر المهدي^(١).

وقام كرم الله بفرض ضرائب على القبائل النيلية المقيمة بديم
الزبير ، ووزع بعض قواته لاحتلال المحطات الخارجية التي كانت خاضعة
للحكم المصري ، مما أدى إلى إبعاد قبائل الزاندي المعادية من مديرية
بحر الغزال ، كما شرع في الاعداد لتشييد معسكر بالقرب من مديرية
الاستوائية .

وظل أمين باشا حاكم الاستوائية لمدة أشهر دون أن يكون له
أدنى اتصال بالخرطوم .

وفي صيف ١٨٨٣ ، ساد التمرد بعض مناطق الاستوائية .

وفي ٢٧ يوليو ١٨٨٣ ساعدت قوات أمين قوات لبتون في إجلاء
قوات المهدي من محطة رومبيك الخارجية ، ورفع الحصار من محطة
شامي ...

وظل أمين يعيش في هدوء نسبي حتى ١٨٨٥ ، مسيطراً على شريط
ساحلي ضيق ممتد من لادو إلى ودلاي .

وكانت استراتيجيته غير المستنيرة تقتلخص في عدم بذل أي جهد في
المحافظة على الحكم المصري على القبائل النائية ، فاركأ إياها دون

(١) المرجع السابق ص ١٢٠ .

مراف أو رقابة .

وفي ٢٧ مارس ١٨٨٤ وصلت إلى أمين باشا الأخبار المفترقة التي لها إلى لبتون عن هزيمة الجنرال هكس هزيمة منكورة ، وتسليم لاطين نفسه إلى قوات المهدي . فأصدر فوراً أوامر للعاميات لحشد نودها والدفاع عن التحصينات في المحطات الخارجية الكبرى .

وعلى هذا ، نقلت القوات الأجنبية بمحطة فويغرا إلى ودلاي ، كما لت القوات المراقبة من فانيكو إلى دوفيلي .

وأصدر أوامر عاجلة لتدعم المحطة الخارجية لبور ، التي تحمي الطريق هري صوب قم نهر السوبات .

وبعد شهرين ، أي في ٢٧ مايو ، انصاع أمين لما ورد في رسالة رم الله إليه ، الذي نصحه فيها بأن يحدد حذر لبتون والحضور إلى بر الغزال لتوقيع الاتفاق على التسليم .

وأرسلت صور من رسالة كرم الله إلى كبار الضباط والموظفين ... رأت أغلبية المجلس الذي دعا إليه أمين للتشاور أن أفضل حل هو تسليم الفوري .

وفي البداية ، كانت للحاكم نفسه ذات الرأي ، كما بين بوضوح من طابه الذي أرسله إلى أوروبا عن طريق جونكر ، وقال فيه :

(إن مديرية بحر الغزال قد سلمت لقوات المهدي بعد أن هجر لبتون كل معارنيه .

إن الشيخ كرم الله ، الحاكم المسؤول عن جيش الاحتلال (المهدي)

كتب اليّ قائلا : بأن السودان سقط كلياً في أيدي المهديّة ، وأن
الغرطوم خاضعة للحصار ، وقتل كل من مكس وعلاء الدين ، كما
قتل ٣٦٠٠٠ مقاتل ، وطلب من موافاته للتسليم .

ومن الحماسة أن يحارب الانسان دون سلاح ومهمات ، ودون
رجال يستطيع الاعتماد عليهم ، علماً بأن الدفاعة أمامي وخلفي .
لذلك فلاني سأذهب إلى بحر الغزال في يوم الاثنين (١) .

ولما كان الخطاب يحمل تاريخ ٢٧ مايو ، فإن هذا يعني أنه حرره
عقب اصدار المجلس قراره .

مهما يكن ، فلم ينفذ أمين ما نواه وأكدده للمجلس أنه من الأفضل
أن يذهب القاضي عثمان حاج محمد رئيساً لوفد التسليم ، لأنه لا يخشى
إطلاقاً على أن يماله كرم الله

وحاول أمين تبرير سلوكه لعدم تنفيذ قرار المجلس في خطاب
مؤرخ في ١٤ أغسطس ، ذكر فيه أنه لم يكن لديه أي اتصال
بسلطات الخرطوم لدى أربعة عشر شهراً ، وأن بعض منساق
الاستوائية كانت « ملأى بالدفاعة المسلحين » ، وأن الروح السائدة
لدى الجنود كانت غاية في الاحباط ، ولم تكن هناك امدادات للأسلحة
والمهمات المطلوبة .

واستطرد قائلا : بأن المجلس الذي دعا اليه هو الذي قرر تكوين

(١) المرجع السابق ص ١٤٣ .

وفد لمقابلة كرم الله .

وكانت العبارات المثيرة للدهشة ختام خطابه :

(إنني أهنئ نفسي على قراري ألا أذهب إلى بحر الغزال) (١) .

وسافر الوفد في ٣ يوليو ١٨٨٤ ، وبدأ وضع أمين أكثر حرجاً من قبل ، لأن حامياته في المحطات الخارجية انقلبت عليه وانضمت إلى قوات المهدي . وظل باقي جيشه موالياً له فيما يبدو ، وهو يترقب فعلاً هجوم كرم الله .

وأن عدداً كبيراً من فصائل الجيش البريطاني المصري وجيش أمين نفسه ، كان من الجائز أن ينقلب عليه ، لولا وقوع حادث مفاجيء اضطر معه كرم الله إلى تأجيل هجومه .

ولم يقم كرم الله نفسه ، الذي كان من تجار الرقيق فيما مضى ، بتنفيذ تعليمات المهدي بتنفيذاً حرفياً ... والسبب في ذلك يُعزى إلى ما جرى عليه العمل مجدداً من الميل إلى نهب أبقار النوبيين ، بأكثر من أن ينسب إلى عدم الميل لمحاربة الرقيق ، التي لم يتم القضاء عليها كلياً في السودان المستقل .

ويمكن القول في إيجاز ، بأنه تم اختلال جسم بما ورد في اتفاقية ١٨٨٢ .

مهما يكن ، فقد أصاب النوبيون كثيراً من أوجه النجاح في ذلك

الوقت ، فقد استطاعوا دحر القوات البريطانية والمصرية ؛ قبل قبيل
الدينكا بالقضاء عليهم ، لكي يُنسب النصر للمهدية .

وأبدى معظم الجهادية تأييداً لقوات المهدية ، كما أبدى بعض الضباط
والجنود سخطاً على أمين باشا مدير الاستوائية . وكان الضباط والجنود
مدربين تدريباً جيداً . وشقوا عصا الطاعة على أمين لرغبته في الانسحاب ،
ولاصرارهم على البقاء بالمديرية لرد الهجوم المتكرر من قوات المهدية .
وقاموا باحتلال محطات عسكرية قليلة مثل : واو وعلي وأبو قرون ،
على طريق واو - رومبيك .

وبما يدعو للأسف عدم توفر معلومات كافية تسمح بدراسة ما حدث .

ومع ذلك ، فإن عصيان الجهادية في القوات الحكومية كان ذا دلالة
وصلة بالأسباب التي دعت كرم الله كركساري قائد القوات المهدية في
بحر الفزل تأجيل هجومه على الاستوائية خلال أشهر امتدت ما بين يوليو
إلى نوفمبر ١٨٨٤ .

وفي ١٠ أكتوبر ١٨٨٤ تسلم أمين رسالة أخرى من كرم الله أنذره
فيها يقرب هجومه على الاستوائية .

وبعد شهر من ذلك التاريخ ، أي في ١١ نوفمبر ١٨٨٤ ، وصلت قوات
كرم الله المكونة من ٦٠٠ مقاتل لغزو محطة خارجية (أمادي) كانت
بها حامية مكونة من ألف جندي .

وتماقت هجمات المهدية على أمادي دون نجاح يذكر في ١١ و ١٢
و ١٧ نوفمبر على التوالي .

مهما يكن ، فقد قام المهديون بشن هجوم جديد في ٢ ديسمبر ،

بمساعدة عدد كبير من الديبنكا والأجار ، دون أن يكتب لهم النجاح أيضاً ، فلجأوا إلى تغيير خططهم ، وقاموا بضرب حصار على أمادي .

واستطاعت قوات المهدي أخيراً الاستيلاء على المحطة الخارجية ، ولم يكن هناك فيما بدا عائق حائل دون التقدم صوب لادو .

وفي ١٨ أبريل ١٨٨٥ تلقى أمين رسالة من كرم الله يخطره فيمنا بسقوط الخرطوم وقتل خردون .

وتحقق أمين ألا جدوى من انتظار عون من الخرطوم أو مصر ، واستقر رأيه على الانتقال ببعض مؤيديه من الجنود جنوباً إلى ودلاي ودوفيلي .

وكان جلاؤه من لادو ضرباً من الهروب .

وصفق أمين وهو في طريقه إلى الجنوب لما علم بأسراع قوات المهدي للعودة إلى بحر الغزال ، وهو أمر لم يكن في الحسبان

ورغم أن معظم المحطات الخارجية في شمال الاستوائية كانت تحت سيطرة المهدي ، وقد تقهقرت القوات المصرية والبريطانية إلى أقصى الجنوب من الاستوائية ... إلا أن قوات المهدي قامت بإخلاء الاستوائية دون أن تترك أثراً من انتصاراتها

ويبدو أنه كان هناك سببان دفعا كرم الله إلى الانسحاب من الاستوائية ..

أولهما : أن ضباط وجنود الجهادية شنوا عصياناً آخر على أمين ..

وقائهما : ثبوت نقص في الأغذية والمهمات في فصل الخريف ، فضلا
عن سوء الطرقات ...

وفي نهاية ١٨٨٥ قام كرم الله يسحب كل قواته من الاستوائية .
ومع ذلك ، لم يبق أمين باشا - حاكم المديرية - إلا على شريط
ضيق ، على شاطئ النيل امتد من درفيلي حتى بحيرة البرت نيازا .
وقام النيليون ، أصحاب الأراضي الأصليون باسترداد المناطق التي
سبق إخلاؤها .

الباب السادس

المهدية كأيديولوجية

كانت الدولة التي نشأت من جراء حركة التحرر الوطني دولة دينية خضعت في عهدها الباكر (١٨٨١ - ١٨٨٥) لحكم محمد أحمد عبده ، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر الذي اصطفاه الله لقيادة المؤمنين وإنقاذهم من الكافرين . ثم خضعت بعد وفاته لحكم خليفته عبده التمشي ...

مهما يكن ، فإن المعتقدات الإسلامية ، كما استمدت من المصور الوسطى البساكرة ، لم تتوافق مع تطورات العنف الذي حدث خلال عمليات الصراع التحرري . ذلك لأن الأحكام الأصولية للشريعة الإسلامية التي توافقت مع أخراض وغايات تأسيس دولة مركزية موحدة لم تلبث أن فسرت وحملت معاني جديدة .

وكان على الاسلام أن يعكس الأفكار التحررية لدى الجماهير
الثائرة .

وطالما كانت المهديّة كإيديولوجية معبرة عن آمال الملايين التي
حاربت من أجل الحرية والتحرر من ربكة الحكم الأجنبي ، فقد اتبعت
هذه الملايين المهدي أنصاراً واتباعاً له ومجاهدين معه ، ولكن ما أن
أضحت الطبقة الاقطاعية العليا جزءاً من نسيج دولة المهديّة ، وأضحت
إيديولوجية المهديّة تُمثّل بمصالح الطبقة الاقطاعية العليا الحاكمة ، حتى
انقلبت دولة المهديّة إلى أداة للقهر والظلم الطبقي ، ولم يعد بمقدور
المهديّة أن تحظى بتأييد قومي واسع في صفوف الشعب .

وكان شعار المهدي الداعي إلى (الرجوع إلى ظهور الاسلام الأول
الذي انتكح خلال حكم الترك) ، ذا دلالة معنوية قوية خلال المرحلة
الأولى من حركة التحرر الوطني ، لأنه كان يعني إعادة النظر في
المذاهب التي قبرت تحت سطوة مبادئ لاحقة ، مما جعل من الممكن
إضافة مبادئ وأحكام شرعية جديدة أكثر ملاءمة للظروف الواقعية
المحيطة بالدولة الوليدة .

والحق أن النظام القانوني للمهديّة الذي انبنى على القرآن والسنة ،
أب باستمرار على إصدار المنشورات والتعليمات التي كان لها في ذلك
المعهد القوة الانضامية للقانون .

ولعله من سوء الحظ ألا يتوفر لدينا كمّ كافٍ عن هذه المنشورات ،
ولذلك فإن المعلومات القليلة التي توفرت لدينا في هذا الخصوص لا تمكّن
إلا من معالجة غير وافية .

وذكر فريدريك المجلد في هذا الصدد بأن القرآن والنظام القانوني الذي أنشئ عليه ، جعل مساحة ونطاق العالم بأسره ينحصر في مقولة بسيطة ، وملامحة لتقسيم الناس في العالم إلى قسمين : المؤمنون والكفار ، أي دار الاسلام ودار الحرب .

ويعتبر الكفار أعداء المؤمنين . فالاسلام يشجب الأمة غير المؤمنة بالله ورسوله ، ويخلق دولة ذات عداوة مستمرة بين المسلمين وغير المسلمين .

وهذه المقولة البسيطة والملامحة هي التي تنطلق وتصدر عنها كل معالم المهدي .

فبالنسبة للمهدي ، كان غير المؤمنين هم البريطانيون والحكام الأتراك والمصريين ومحاصلي الضرائب البيروقراطيين الجشعين ورجال الشرطة وقواد الفصائل التأديبية . وذلك لأن المهدي أطلق عليهم جميعاً « الترك » مسدداً كل ضرباته الموجهة لهم .

وجاء في أحد منشوراته :

(واعلموا أن كل ما أفعله بأمر من رسول الله ﷺ . وجهادي ضد الترك بأمره) (١) .

ويعتبر كل أحاديث المهدي عن دعوة غاضبة لمحاربة الأتراك . وكان

F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian (١)

Sudan. p 46

المهدي على إدراك تام بأن النصر لن يتأتى إلا عن طريق حشد كل
المجاهدين السودانيين لإنشاء مقاومة منظمة صلبة في مواجهة الحكم
الأجنبي .

وتجسد هذه النبوة العالية الغالبة عملة في كل أوامره فيما يتعلق بأية
مسألة ، وفي كل دعوة لأتباعه بمناسبة النصر على أعدائه ، بل في كل
خطبة أمام آلاف السامعين .

فقد اعتبرت كل القوانين الصادرة في العهد التركي السابق ، باطلة بطلاناً
مطلقاً .

وجاء في أم منشور صدر من المهدي لأصحابه وأتباعه :

(ونهيتكم عن التباك الخبيث فمن شربه منكم فليؤدب حتى
يموت أو يتوب ...)^(١)

وتضمن المنشور قوله :

(ومن سار على سرقه رأما أو شرب خمر أو زنى فكتمه رافة
عليهم فهو كالفاعل) .

وجاء بالمنشور أيضاً :

(أتركوا الترفهات وفراوى الريف ، لأن موت النفوس
حياتها . ولبسوا الجيب المرقعات ولبسوا نساءكم الثياب الخلقة ...)

(١) الزيج السابق .

وجاء في المنشور :

(وإن العمل كله للنبي في الجهاد في سبيل الله ... ولا تجاوروا من ترك الجهاد ، أو فعل منكراً من المنكرات المنتهية كتاباً وسنة .

وإن الجهاد فرض ، فمن تخلف عنه فهو عاص لله ورسوله ، ولا تقبل صلاته ولا صومه ولا صدقته ، بل أمره كله هدر ...

اللهم اجعلنا وإخواننا المؤمنين على التقوى لقوله تعالى :
« إن المتقين في جنات وعيون ... فامنعوا لنساءكم عن الذوح والتسلع وقبح الأموال سرفاً ... »

ودعا المهدي إلى المساواة بين المؤمنين ، بوصفه قائداً وراعياً لجمهرة المزارعين والبدو الرحل والفقراء من سكان المدن . وتشمل المساواة الفقير والغني والخدام والسيد والعربي والأعجمي .

لأن العقيدة المشتركة ، والهدف المشترك من الجهاد المقدس ، وحد بين جميع المواطنين .

وأنه على جميع التابعين المهدي ، دون اعتبار للقومية أو القبيلة ، أن يطلقوا على أنفسهم « الفقراء » ... وأطلق عليهم فيما بعد اسم « الأسياد » .

ووجه الخليفة عهده الخطاب أحياناً إلى بعض الأنصار : « حبيب

الاسلام أو صاحب الاسلام ، (١) .

ومثل هذا الخطاب انطوى على دلالة بأن المواطنين سواسية في دولة المهديّة ، كما كان ارتداد الانصارى لجة الدمور الحشن والعمة والشال والصندل دلالة على المساواة السائدة بين أفراد الشعب دون تفرقة أو تمييز بين غني وفقير .

واهتمت كثير من منشورات المهديّة بمراعاة مصالح قطاع كبير من السكان ، بل أدت فعلاً إلى تحسين أوضاعهم المعيشية .

ذلك أنه قبيل نشوب الثورة المهديّة ، قامت السلطة التركية المصرية بالمنطقة الوسطى ، بمصادرة أخصب الأراضي الزراعية الواقعة على النيل التي كانت مملوكة للأمازيغ .

وفي سبتمبر ١٨٨٤ ومايو ١٨٨٥ أصدر المهدي عدة منشورات أمر فيها برد الأراضي الزراعية التي سبق مصادرتها بواسطة الحكومة التركية إلى ملاكها الأصليين .

وأمر أيضاً بأن ترد الأراضي التي بيعت بواسطة الادارة التركية لسداد ديون الضرائب التي كانت مستحقة على ملاك الأراضي ، بشرط أن يقوم الملاك بتعويض المشتريين (٢) .

R. Slatin. Fire and Sword in the Sudan (١)

p 232

P. M. Holt, the mahdist State p114 (٢)

وأضحى المهدي ، ثم الخليفة ، مضطراً إلى إتباع سياسة ضريبة صارمة .

مهما يكن من أمر ، فقد أعفيت بعض الفئات من دفع الضرائب ، مثل الفقراء والأشخاص الذين لم يقوموا برد ديون متراكمة ... والأجانب المقيمين بصفة مؤقتة بالسودان ، وأولئك الذين انضموا لراية « الجهاد المقدس » .

ويبدو أن هذا الاعفاء تضمن قواد الوحدات الحربية والقوات النظامية ، كما تضمن العاملين في الورش الحربية والمشات العامة وأدى المنشور الذي صدر بشأن أحكام الزواج في الفترة الأولى من الثورة ، إلى تيسير الزواج على الفقراء .

فلقد جاء في منشور المهدي المشهور :

(وقد أمرني سيد الوجود .. صلى الله عليه وسلم ... أن زواج الثيب بخمسة ، والبكر بعشرة ريات تخفيفاً لأمتي ، ومن نقص الصداق عن ذلك ، فهو أقرب إليّ من بياض العين إلى سوادها ، وإياكم والزيادات)^(١) .

وحظر المهدي الزواج بالفتاة الصغيرة التي لم تبلغ الحلم ، كما حظر خصي الأولاد المراد ببيعهم كارقاء ، وهو تقليد جرى عليه العمل وانتشر

(١) Sudan Intelligence Reports, 1898, no 60, p 148

في عهد الحكم التركي .

وصدرت منشورات كثيرة لتنظيم الأسرة وحماية حقوق المرأة .

واعتبر الزواج باطلا إذا انضم الزوج لجيش محارب ضد المهدي ،
ولكن إذا كان الزوج من الجنود النظاميين أو المجاهدين في صفوف
جيوش المهدي يعتبر عقد زواجه قائماً لمدة ست أو سبع سنوات ،
قبل السماح للزوجة برفع الدعوى للتطليق (١) .

وكان استقرار الأمن والنظام هو الشاغل الأعظم للمهدي ، فقد
هددت عصابات اللصوص التي تعرضت للقوافل التجارية بين الفينة
والأخرى ، تطور التجارة .

وأضحت السرقة جريمة شائعة في المدن .

وجزاء السارق كان قطع اليد اليمنى ، فإن ارتكب سرقة أخرى
حكم عليه بقطع قدمه اليسرى .

وحكم بالاعدام على مرتكبي جرائم تروير العملات . ولم تكن
الدية والمعارك القبلية أمراً غير مألوف .

وحاربت منشورات المهدي جرائم القتل بدون رحمة .

فقد كانت عقوبة القتل هي الاعدام ، وحق الأفعال الجنائية الطفيفة
سواء كانت بالقول أو الفعل كانت عقوبتها صارمة (٢) .

P. M. Holt, p 113 .

(١)

J. Ohrawalder, Ten Years Captivity. p 61

(٢)

وظلت موارد البلاد غير كافية دون أدنى ريب في ذلك ، إذ انصرفت كل الجهود إلى إنفاق أموال الدولة على تكاليف الحروب المستمرة .

واتخذ المهدي وسائل فعالة للرقابة على بيت المال العمومي وبيوت المال الأخرى .

وخفضت مرتبات الموظفين العموميين ، بالمقارنة مع ما كانت عليه في عهد الحكم التركي المصري .

فقد كان مرتب القاضي ٤٠ ريالاً في الشهر ، ومرتب الموظف الأدنى درجة تراوحت ما بين ١٥ - ٢٠ ريالاً ، وهو أجور لم تكن تسمح للموظف بشيء العيش الكفاف ، على حد تعبير أوهردلر .

وحظر على النساء لبس الخلى والمجوهرات ، ومن خالفت الأمر ، اعتبرت مرتبكة لعرف ديني ، وتعرضت لعقاب صارم^(١) .

وصدر منشور يلزم المواطنين بتسليم كل الخلى الذهبية التي في حيازتهم إلى بيت المال .

وأصدر المهدي منشورات عدة قصد منها المحافظة على كل الغنائم مثل الذهب والداقيق وخازن البضائع والأسلحة الحربية ، ونص على توقيع عقوبات صارمة على المختلس من بيوت المال .

وحظي اقتصاد البلاد بالاهتمام الأعظم من جانب المهدي أولاً ،

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٣ .

ثم من جانب الخليفة .

وليس صحيحاً أن يقال بأن التنمية كانت مستحيلة بأي وجه من الوجوه خلال عهد الثورة ودولة المهدي . ذلك أنه بالرغم من الحروب المستمرة التي لا حصر لها ، فقد نشأت مدن كبرى مزدهرة بالسكان مثل أم درمان ، خلال فترة قصيرة ، كما شيدت الكباري وشقت وعبدت الطرق .

واستطاعت المصانع المحلية إنتاج البارود ، وهي صناعة شديدة التعقيد كانت تعتبر تحدياً لقدرات الدولة في ذلك العهد .

وغني عن البيان الإشارة إلى الاهتمام الشديد الذي أبداه المهدي والخليفة في المحافظة على الحيول والعمل على تكاثرها للحاجة الماسة إليها في الحروب ، فقد حظرت استعمال الحيول في جر العربات ، أو حمل الأثقال أو ركوبها للفرجة في وقت السلم .

وحاول المهدي منذ بداية عهده إصدار منشورات للقضاء على الفوضى التي ضربت أطنابها في أرجاء السودان .

فقد حدث على أن يتمسك كل فرد بالحق ، حتى لو كان الأمر الصادر من المهدي نفسه متى بدا غير عادل .

وقال في هذا المنحى :

(أحبائي ، سألتكم بالله العظيم ونبيه الكريم من كانت له عليّ مظنة ، والحال إني ناسي لذلك فيطلبني قبل الآخرة ، فتبائي فقد .

اتهمت نفسي بذلك (١).

وحث المهدي أحباب الله وأصحابه إلى إتباعه في هذا الشأن بقوله :

(ومن كانت له مظلمة على الخلفاء والأمراء والأشراف فليطلب ذلك ، إذا كان من نصيحتته يطلب ذلك فلا يؤخر ذلك إلى الآخرة حتى يتأخر في الآخرة عن الله بحسن اللقاء ...) (٢)

مهما يكن ، فلم تكن سلطة الخلفاء والأمراء والمهدي ذاته تخضع للنزاع ، في الواقع .

فقد طلب من أنصار المهدي إتباع أوامر الرؤساء في خلال الحرب .

قال المهدي :

(وإياكم والشقاق والنزاع مع أمرائكم فهم معينون لارشادكم للجهاد ، وعليكم طاعة الأمراء ، وتنفيذ كل أوامرهم . لأنها أوامر من الله ورسوله ... ولا تمترضونم لثلاث معتبروا من الكافرين) ...

وطالب المهدي بوجوب طاعته في كل الأحوال بقوله :

(كونوا مخلصين ومطيعين لأوامرهم لأنها أوامر من الله ورسوله)

(١) E. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, p 58

(٢) المرجع السابق .

وإلا كنتم من الهالكين) .

وأصدر المهدي منشوراً مطولاً للكافة ، شدد فيه على وجوب طاعة الخليفة عبدالله طاعة عمياء بقوله :

(إلى كافة عباد الله المؤمنين ...

واعلموا أن جميع أفعاله وأحكامه محمولة على الصواب ، لأنه أوتي الحكمة وفصل الخطاب .

وسلموا له ظاهراً وباطناً كتسليمكم لي وصدقوه في قوله ... ولا تتخروصوا عليه .

وإذا رأيتم منه أمراً مخالفاً في الظاهر ، فاحملوه على التفويض بعلم الله والتأويل الحسن ...)^(١)

وأخفت الحرب الدينية تحت جناحيها أوجه الصراع السياسي الطبقي في السودان .

ذلك أن بعض كبار التجار - البورجوازيين - الذين ارتبطت مصالحهم مع مصالح البورجوازية الحاكمة بمصر ، دأبوا تحت ستار الدفاع عن الدين ، على الهجوم على المهدي

والحق أن بعض تعاليم المهدي التي تتعارض مع أصول الاسلام في كثير من الوجوه ، هي التي كانت محل الهجوم الشديد .

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

ووجدت معارضة المهدي تأييداً من جانب بعض الدول العربية ،
التي شن قادتها حرباً عنيفة ضد مهدي السودان المنتظر .
وكان المهدي نفسه ، على علم بما وراء ذلك ... لمـالـأه أعداء
السودان .

وقال رداً على من ارتاب في مهديته ؛ إن من أنكر مهديته
فقد كفر ...
كما قال :

(وحرضني صلى الله عليه وسلم على قتال الترك ، المخالفين للتكوين
مهديتي ومن اتبعهم على مخالفتي وجهادهم وسماهم كفاراً ...)^(١)
وقال في هذا المنحى أيضاً :

(وقد أخبرني سيد الوجود ... صلى الله عليه وسلم ... بأن
من شك في مهديتي فقد كفر بالله ورسوله ، كررها صلى الله عليه
وسلم ثلاث مرات ..
وليكن معلوماً عندكم إني لا أفعل شيئاً إلا بأمر النبي صلى الله
عليه وسلم ...
والجهاد الذي حصل للترك ، فإنه أمر من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ...

(١) . المرجع السابق ص ٦٠

وقد أخبرني صلى الله عليه وسلم بأسرار كثيرة إلى آخر فتفتح
البلاد بالدين والسنة وبعض ما يحصل فيها . وأني منصور دائماً
على من عاداني ... وبعد قليل تكون كل البلاد تحت
سلطاني (١).

ووضعت رقابة مشددة في عهد المهدي على الفقهاء والمفسرين للقرآن
والسنة خشية إبداء حجج قوية معارضة لدعوة المهدي .

وقال المهدي أن :

(التصديق بأمر المهدي صعب لا يتوافق له إلا من أدركه الله
بسابق سعادة ، لأنه لا يتندي إلى معرفة حقيقته إلا الأولياء
العارفون الذين لم يحببوا عن رؤية نبيهم صلى الله عليه وسلم) (٢).

ولعله يجعل بنا أن نذكر في هذا السياق ، ما لاحظته سلاطين من
أن المهدي منع دراسة الفقه ، وأمر بحرق مؤلفات فقهاء المذاهب
الأربعة ، وغيرها من كتب الفقه والتوحيد وطالب بأن يحفظ القرآن
دون حاجة إلى تفسيره أو الرجوع إلى كتب الفقه .

وعلى مهدي من أفعال المهدي ، حاول الخليفة تدعيم الأساس
الديني للدولة .

ولاجل ذلك ، قام أفضل المهندسين المعماريين بتشييد قبة لضريح

(١) المرجع السابق ٢٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

المهدي بأم درمان ، ولم يسمح بالاحتفال بميلاد محمد المهدي ، كما لم يسمح للسودانيين بالحج إلى مكة ، وإن سمح لهم بزيارة ضريح المهدي (١) .

ويمكن القول في إيجاز ، بأن كل من سب أو شك في رسالة المهدي أو خالف قول أو عمل الخليفة عبد الله ، أو قام بأي فعل ضد دولة المهدي ، اعتبر كافراً عقوبته الأعدام

الباب السابع

النظام الاجتماعي لدولة المهدي

والتحول الاقطاعي للفئة العليا

جمعت حركة المهدي جميع الفئات المظلومة والمستغلة من القبائل
الرحل والفلاحين ، وفقراء المدن والمهال والارقاء . وانضمت فئة
الاحيان والشيوخ والنظار إلى المهدي في عهدها الاخير .

وحاربت جماهير الشعب السوداني كأمة واحدة ، مما جعل النصر
ممكنا ، وسقطت الخرطوم ، المركز القوي للحكم البريطاني في ٢٣
يناير ١٨٨٥ ، ووفي المهدي عقب ذلك في ٢٢ يونيو ١٨٨٥ .

وانتهت وفاة المهدي المرحلة الاولى للحركة ، التي أدت إلى تحرير
معظم أرجاء البلاد تقريبا ، ثم أعقب ذلك فترة من التطور السلمي
الداخلي .

وفي خلال هذه الفترة الثانية ، قفزت الفئة المستغلة من قبائل البقارة وغيرها إلى السلطة واحتلال المناصب القيادية .

وشرح فريدريك النجلاز الجوهر الاجتماعي لحركة المهديية باعتبار أن الاسلام دين ملائم لسكان الشرق ، وبوجه خاص للعرب . فهو يكون ملائماً للعاملين بالتجارة والسمسرة والحرف اليدوية ، من ناحية ، ويكون ملائماً أيضاً للقبائل الرحل ، من ناحية أخرى . ومع ذلك وجدت بذور وجذور المصادمات والنزاعات المتكررة بين سكان المدن الذين حظوا بالانتفاع بوسائل الترف والكاليات ، وقبائل البدو ، التي كانت تعيش في فقر ، وتمسكت بأعراف وتقاليد تتوافق مع بساطة الحياة ، وإن كانت لا تخفي الحسد في مواجهة المترفين .

لذلك انساقوا وراء ركب وقيادة المهدي ، لطرد الكفار وإعادة الاحترام للأعراف والمقيدة الاسلامية الحقة ، والاستيلاء على ثروات الكفار وأعداء المهديية باعتبارها غنائم لأنصار المهدي .

« وبعد انقضاء مائة عام أو ما يقرب من ذلك ، يجدون أنفسهم في الوضع ذاته بالضبط ، الوضع الذي كان فيه أولئك المرتدون ، فيتوجب عندئذ تطهير المعتقدات مجدداً ، فيظهر مهدي جديد ، وتبدأ اللعبة ذاتها مرة أخرى ، » .

وفي رأي النجلاز ، أن حركة المهديية نشأت بسبب الصراع الذي دار بين الأغلبية المستغلة « القبائل الرحل » ، والأقلية المستغلة « أثرياء المدن » .

ولذلك كان بينها خصائص مشتركة مع الحركات المهديوية الأفريقية

الأخرى مثل حركة المرابطين والموحدين .

بيد أن حركة المهديّة السودانيّة ، تخالف حركة الموحدين ، في أن المهديّة نشأت خلال حدة القهر الاستعماري لأفريقيا أي فترة انتقال الرأسمالية إلى الأمبريالية .

ولهذا السبب ، نشأت حركة المهديّة منذ البدء ونضجت فيما بعد باعتبارها تمرداً صليماً ضد قوى القهر الأجنبي والغزو الاستعماري ، وبوجه أخص البريطاني .

ولم تقض الثورة المهديّة على مصالح كبار التجّار السودانيّين « البرجوازيين » ، وكبار ملاك الأراضي « الاقطاعيين » ، الذين كانت تؤيدهم الطبقات الحاكمة في الأقطار الأجنبية فحسب ، بل قضت أيضاً على الاحتلال الأجنبي ، والموظفين النابيعين للحكم الأجنبي ، وكافة أشكال وأدوات القهر الاستعماري .

ويعمل المؤرخون الغربيون ، في العصر الحديث ، بسبب نقطة وروعي ودراسات العلماء البريطانيّين ، إلى القول بأن ثورة المهديّة تعني الحركة المهديّة خلال الفترة ما بين ١٨٨١ - ١٨٩٨ ، أي منذ إعلان المهديّة حتى فتح السودان بواسطة قوات كرتشر .

ويتملّص قبول هذا النظر ، لأن الثورة قد بدأت وانتهت فيما بين ١٨٨١ حتى ١٨٨٤ ، ثم ارتفع لواءها في الأبيض والخرطوم في ١٨٨٥ ، فأنشأت دولة موحدة ومستقلة .

لم تكن رسالة الحركة المهديّة العمل على تحرير أرجاء وأقاليم

السودان من القوات التركية المصرية فماسب - وهو ما تحقق في العام ١٨٨٥ - بل العمل أيضاً على الدفاع عن السودان في مواجهة الغزو الامبريالي .

قائد المهدي أولاً ، والخليفة فيما بعد ، رايات صراع مرير مستمر في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني .

وفي خضم هذا الصراع ، وضعت لبنات للتنظيم الاداري للدولة ؛ وتم بعث الحبيرية في صفوف الجيش ، وتطوير الاقتصاد ؛ وأضحى الاسلام الداعي للجهاد دين الدولة الرسمي .

ولما كانت حركة المهدي قد ظلت متمسكة بالاساليب والتقاليد القديمة ، فلما لم تستطع خلق أو اتباع نظم أو وسائل جديدة للانتاج على حد تعبير فريدريك الجباز .

وذكر الجباز أيضاً ، بأنه حق لو نجحت حركة المهدي في بعض الامور ، إلا أنها تركت الجوانب الاقتصادية بدون تغيير أو تعديل ، بل مصنوعة لم تنتهك حرمتها أو قداستها .

وأضحت المصادمات بين أنصار المهدي وحركات المقاومة الداخلية مستمرة ومنتظمة .

وفي السودان ، لم يكن من اليسور تحول الفئة العليا للأنصار إلى فئة إقطاعية مرة واحدة ، ولكن ذلك تم بالتدريج ، كأمر لا يمكن تجنبه .

ذلك أن أسس التفرقة الطبقية التي بدأت في الانتشار في صفوف

للقبائل السودانية ، وسائر قطاعات الشعب ، في العهد الباكر من الحركة ، تعمقت على مر الزمن .

فلقد استولت جيوش المهدي على أخصب الاراضي والمزارع مما أدى إلى عدم المساواة في حقوق الملكية ، وتميز في الحقوق الاخرى بين الانصار وغيرهم من المواطنين ، ومن ثم نشوء صراع حاد مرير بين الطبقات الوليدة .

كان الخليفة عبدالله التعايشي ، وهو أول المؤمنين بدعوة المهدي ، وأكثرهم حماساً لها ، ينتمي إلى قبائل التعايشة والبقارة ، التي تميزت بتنظيم قوى حربي ، تحت إمرة قيادة إقطاعية من ملاك المبيد .

وعصبية قبائل البقارة هي التي تكونت منها لواء الطبقة الحاكمة في دولة المهدي .

ففي مجرى الثورة ، هاجرت كثير من قبائل البقارة الرحل إلى مدن السودان التي كانت مراكز للحكم التركي المصري ، مما ساعد على الانصهار بينها وبين قبائل الجنوب البدوية والقبائل العاملة بالزراعة في الشمال ، فضلاً عن الحرفيين .

وعقب احتلال الخرطوم ، ووفاة المهدي ، في العام ١٨٨٥ ، وقع خلاف شديد بين الاشراف (أقارب المهدي) ، وأبنساء البلد القاطنين على ضفتي النيل ، والنبلاء من البقارة والتعايشة ، وعلى رأسهم الخليفة عبدالله .

ولما كانت الراية السوداء للخليفة عبدالله تضم بعض الجنود الافريقيين

المدرّبين على فنون الحرب ، والمسلّحين بأسلحة حديثة ، وكانت فصائل جيشه مقيمة في أطراف العاصمة ، فقد استطاع إلحاق الهزيمة بالأشراف وأقارب المهدي والمنافسين له في الخلافة ، ومن لم يستجيبوا لدعوته للحضور لمبايعة .

فلقد قام بإبعاد أبناء وأقارب المهدي ، من أم درمان ، ومن مراكز النفوذ والسلطة ، وقيد حرياتهم ، كما صادر أموالهم المنقولة والعقارية (١) .

ومن ثم انقلب الوضع القديم ، إذ ما لبث أن أضحي زعماء البقارة هم السادة الفعليين للبلاد .

ومنذ العام ١٨٨٦ تقريباً ، بدأت هجرات قبائل البقارة من كردفان ودارفور إلى أم درمان ، إذ انهم سيل المهاجرين رجالاً ونساء وأولاداً برفقة القطعان والمواشي والمتاع والمنقولات على ظهور الجمال ، وكان استقبالهم فوجاً بعد فوج أمراً شتيراً حقاً .

وتحمل سكان الأبيض وأم درمان ببعض المصروفات والنفقات في سبيل إيواء القادمين .

وفضلاً عن قيام مخازن بيت المال بمد البقارة بالغذاءات والملابس والضروريات ، فقد تم إخلاء قطعة أرض كانت في وسط أم درمان

R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan, (١)
p 289

لإقامة أسوار حولها ، لكي تصبح من بيوت المال .

وبالقرب من محكمة الخليفة ، أقام كبار رجال المال من البقارة بدور واسعة ، وقاموا بزراعة أكثر الأراضي خصوبة ، واستولوا على أفضل المراعي الصالحة لمواشيهم وحيولهم .

ومنحت أفضل الأراضي الزراعية الواقعة على ضفتي النيل وبعض الجزر ، لزعماء البقارة الذين استوطنوا مديريات بربر وأبو حمد ودنقلا والجزيرة ...

« ومن ثم أصبحوا الملاك لأكثر الأراضي خصوبة ، وقاموا مقام الفصائل الأجنبية المحتلة لبلد أجنبي ... وأبعد الملاك الأصليون عن أراضيهم بدون دفع أي مبلغ من المال تعويضاً لهم » (١) .

وصودرت بعض أراضي الجزيرة من ملاكها لافساح المجال أمام المهاجرين من البقارة (٢) .

وعلى أي حال ، كان للفئة الثرية من البقارة مصلحة في إبقاء الأهالي بالأراضي التي استولوا عليها بطريق أو آخر ، وإجبار المزارعين للبقاء في جوار السادة الجدد لخدمتهم .

ويفرض على المزارع أن « يُعطي نصيباً من محصول الأرض التي

J. Okrawlder, Ten Years Captivity, p 393 (١)

P. M. Holt, p. 235 (٢)

يزرعها للسيد الجديد ، (١) .

وفي البدء ، تم تخصيص نصف حصبة المحصول من أراضي الجزيرة غير المشغولة ، أو المستغلة بواسطة البقارة ، لبنت المال ، الذي عني أساساً بإعيان البقارة .

وخضع النصف الآخر من المحصول لأحكام الزكاة والمشور .

وفيما بعد ، سقط المزارعون المقيمون في وسط البلاد ، في أسار قبضة أكثر تحكماً وعنفاً . فقد تم إعفاؤهم من كل الضرائب التي اعتادوا دفعها ، على أن يفرض عليهم توريد كميات معينة من المواد لبنت المال ، مثل ١٠٠٠٠٠ أردب من الذرة ، و ١٠٠ قطعة من نسيج القطن المحلي ، و ١٢٠٠٠٠ قطعة من النقد الجرمانى ، بقصد تقديم طعام وكساء للبقارة .

وأضحى حرس الخليفة الذي استوعب عدداً كبيراً من البقارة ، عاملاً آخر في تطور النظام الإقطاعي .

وخضعت الجزيرة لرقابة مستمرة من دولة المهدية .

و كانت الجزيرة والضفة الشرقية من النيل الأزرق ، مقسمة إلى عشرين قسماً ، خضع كل منها لرقابة موظف أطلق عليه كلمة « وكيل » .

ومن ثم تعين على جميع الزعماء والأمراء غير المنتمين للبقارة ،
التخلي تدريجياً عن مراكزهم فيما عدا عثمان دقنه ، الذي سيطر سيطرة
كامة على شرق السودان وساحل البحر الأحمر .

وحل عمال من البقارة محل عمال كل من أقاليم : دنقلا وبربر
والقلابات وكركوج والجزيرة وفاشوده ولادو ، فضلاً عن بعض المراكز
الأخرى .

وعين وكيل من البقارة بجانب الزعيم القبلي من غير البقارة في كل
تنظيم حربي .

وفي خلال المجاعة الكبرى فيما بين ١٨٨٨ - ١٨٨٩ ، ومع تضائل
نفوذ القبائل الأخرى ، وتعرض دولة المهدي لخطر الجوع ، صرفت
أكثر موارد بيت المال على أفراد وجماعة البقارة ، وبيعت كميات من
الذرة لهم بسعر منخفض ، يقل عن عشر ثمن السوق .

واعتمدت نفقات حرس الجهادية كلياً على بيت المال العمومي .

وفرضت ضرائب خاصة على الأهالي لصالح الفئة العليا من حكام
البقارة ، فلقد فرض على كل شخص لم يكن حائزاً على حصان أن
يبد ملاك الخيول بمقدار معين من الأعلاف ، علماً بأن البقارة كانوا هم
أصحاب الخيول .

وعلى الرغم من أن المحاكم كان عليها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية
طبقاً لإجراءات معينة ، إلا أنها كانت أكثر ميلاً للحكم بوجه عام
في جانب أفراد البقارة .

ولا تنوفر لدينا أنباء علمية كافية نجعلنا في وضع نستطيع معه

وصف أركان الدولة المستقلة على نحو مفصل دقيق .

ومع ذلك ، يبدو أن هناك دلائل تشير إلى نشوء دولة مركزية دينية وإقطاعية في جوهرها في مجرى الحركة التحررية السودانية .

صحيح أن العلاقات الاقطاعية سبق أن نشأت في معظم أرجاء البلاد ، بل كانت سائدة عبر وادي النيل من شمال الدوم ، حتى حدود القطر المصري ، بما في ذلك سهول النيلين الأبيض والأزرق ، والجزء الأوسط لدارفور ، وبعض المراكز في كردفان ، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه كان يوجد نظام اقطاع أبوي خاص بالمصيبة القبلية لدى القبائل الرحل وشبه الرحل ، يُعتبر من الوسائل الرئيسية للإنتاج الزراعي في الدولة المستقلة .

وفضلاً عن كل ذلك ، وجد الرق عبر أرجاء القطر بين التنظيمات القبلية والمشارعية البدائية ، وفي أرجاء الجنوب ومضاب كردفان وتلال دارفور .

وأضحت المحادات القبائل هي الشكل السيامي لمعظم التنظيمات السياسية لقبائل الرحل وشبه الرحل .

وأصبحت قبائل البجة أكثر ضعفاً ، بل تفككت عراها في بعض الأوقات ، كلما قويت شوكة السلطة المركزية .

وتركزت جميع السلطات في أيدي الفئة القليلة الحاكمة بقيادة الخليفة عبدالله . وأضحى للخليفة السلطة المطلقة في منح الأراضي لمن شاء ...

ووزع بكرم فياض ، الأراضي المملوكة لبعض القبائل القديمة ، على النبلاء الجدد على سبيل الهبة .

وفقدت الاتحادات شيوخ القبائل والمشائر والبطون استقلالها السابق ، وخضعت لعمال الخليفة الذين عينوا من الجهات النائية .

وكانت القوات الحربية للاتحادات القبائل الكبرى التي انضمت إلى جيش الدولة المستقلة ، تلزم عادة بأن تعسكر على الحدود ، بعيداً عن مناطق القبائل المنتمية إليها ، كما كان قوادها من البقارة عادة .

وحدثت هجرات قبلية جماعية خلال السنوات الباكورة لحركة التخرير ، ونتج عن ذلك تفكك عرى بعض القبائل ، وتلاحم بعضها ببعض الآخر ، وإندثار قبائل أخرى .

وشلت الفئة الحاكمة في الدولة حرباً لا هوادة فيها خلال الفترة ما بين ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨ ضد القبائل المتمردة . وكان من أسباب ذلك رغبة القبائل المتمردة في الاحتفاظ باستقلالها التي كانت تتمتع به في عهد الحكم السابق .

وحاولت قيادة الجيش البريطاني الاستفادة من النزاعات وحركات المقاومة التي كانت سائدة بين الشعب وحكامه ... فأمدت المتمردين ورجال المقاومة ضد المهدية ، بأموال وأسلحة ، وغرست تعاليمها فيما بينهم ، وحاولت الاتصال المستمر بالحركات الانفصالية ولعل مما يحدر ذكره في هذا المقام ، وصف الطرق والوسائل التي اتبعتها حكومات الدولة في محاربة خصومهم .

وشكلت مقاومات الاتحادات القبلية الداخلية في مواجهة عملية

تدريب وصهر القبائل المتعددة المختلفة لتكوين دولة المهدية ، خطراً كبيراً مهدد استمرار لشوء الدولة .

ولعل أهم تلك المقاومات ، مقاومة قبائل الكبابيش بمديرتي دنقلا وبربر . فلقد تمرد اتحاد قبائل الكبابيش الذي كانت لديه صلة وثيقة اقتصادياً مع تجار مصر ، على سلطة الخليفة في مايو ١٨٨٧ ، وذلك بمساعدة من البريطانيين .

ولكن يونس أخا الخليفة ، حطم قوة المتمردين . وأعدم شيخ صالح ، فاطر الكبابيش ، وأعدم جميع أتباعه الذين أسروا وألقى بهم في غياهب السجون ، ونفى عدداً كبيراً من النساء والأطفال إلى مديريات نائية (١) .

وقعت ثورات القبائل الأخرى بقسوة أيضاً .

وأبيد عدد كبير من أفراد قبيلة جهينة ، بعد قمع تمردهم وقتل فاطم (٢) .

وتم ترحيل معظم النساء والفتيات إلى أم درمان ، وبقيت بها على حياة الكفاف ، عاملات في نقل قرب المياه ، أو صنع الأبسطة والسلال .

واستخدمت قوات المهدية ، نفس الوسائل في قهر قبيلة رفاعة

R, Sultan, p 249

(١)

J. Ohrwalder p 25

(٢)

المتردة في أطراف كركوج الواقعة على النيل الأزرق ، إذ ذبح
النظار ، وصودرت الأموال المنقولة والمقارية الخاصة بملأها
الأصليين .

وفي كل الأحوال ، حلّ شيوخ البقارة محلّ زعماء القبائل المهزومة
التي خضعت لسيطرة حكام الخليفة ، لكي يحكم الشيوخ الجدد بمساعدة
الفرق المسلحة .

وتعهد الخليفة بأن يعمل على فصل الأمهات من الأولاد ولأزواج
من الزوجات ، وأن يبعث بالأمهات والزوجات إلى أماكن ثانية ، وأن
يحول دون رجوعهن مرة أخرى .

واعتبرت القبائل التي أبدت مقاومة ، أو تمرداً ، خارجة على
القانون .

ونجد في منشورات الخليفة أحكاماً خاصة عن محاربة المقاومة
والتنمرّد ، حيث منع المؤمنون المسلحون من البقاء بلا عمل في خلال
فصول الجفاف - كما منعوا من التجارة - إذ سمح لهم سلب الغنائم من
المعارضين المهديّة .

وبدت محاولات البقارة في إضعاف سطوة ونفوذ القبائل الأخرى
واضحة ، وتبين ذلك بجلّاء من منشور الخليفة الذي أمر الشيوخ بحرق
أشجار النسيب المنوارقة حبلاً عن حبل كسحل نيل الأصل . ومن
ثم قام الخليفة بانتهاج سياسة مدروسة لقمع حركات المقاومة لكافة
القبائل التي فاضته العداء ، وكان من نتائجها إضعاف شوكة القبائل ،
ودعم سلطة ونفوذ الدولة .

وتضاملت تجارة الرقيق بشكل ظاهر ، وبوجه أخص في بدء حركة المهدي ، إذ أقصي « صيادو الأفبال ، المصريون من بحر الغزال والاستوائية بواسطة لأفريقيين أنفسهم .

وعامل الخليفة القبائل النيلية بالجنوب على أنها حليفة له في الصراع من أجل تحرير السودان بأمره ، على ما سلف القول . وأصدر منشورات حظرت بشدة على رعائيا دولة المهدي صيد الرقيق بين القبائل النيلية .

وبعد وفاة المهدي ، عندما أخل الخليفة عبدالله بتطبيق أحكام المنشورات السابقة . حارب التيليمون تجار الرقيق حرباً لا هوادة فيها ، إلى حد جعل قوات المهدي مترددة في غزو أرجاء الاستوائية ، لذلك اقتصر تجار الرقيق العرب على صيد الرقيق من قبائل النوبا بكردفان .

وساعدت عزلة السودان أيضاً على تضاول الأعمال في تجارة الرقيق ، إذ توقف تصدير الأرقاء لكل من المملكة العربية السعودية ومصر .

ولكن على الرغم من الحظر الرسمي الوارد من الخليفة ، إلا أن بعض التجار السودانيين نجحوا في إخفاء بعض الأرقاء ومقايضتهم مع التجار الأجانب في مقابل مواد مثل الزئاض والبنارود .

وهناك دليل آخر على ندرة التعامل في الأرقاء ، إذ أن الخليفة أصدر منشوراً حظر فيه بيع وشراء الرجال الأشداء من الأرقاء . ومع ذلك كله ، أصبحت تجارة الرقيق حكراً للدولة ، وأُعرف

الخليفة بنفسه على إعداد وتجهيز الحملات الحربية خلال فترات السلام.
المتقطعة .

وكانت تجارة الرقيق مصدراً مستمراً ومؤكداً لبيت المال العمومي ،
كما كانت وسيلة لدعم فصائل جيش السود .

وعلى هذا ظلت تجارة الرقيق مستمرة ، رغم حظر الرق على وجه
رسمي . واستخدم الأرقاء في الأعمال الزراعية ، بسبب نقص الأيدي
العمالة للحروب . المتصلة المستمرة ، كما استخدموا في تجهيز الحملات
الخاصة .

وعمل بعض الأرقاء في منازل النبلاء والسادة الجدد .
ولذلك لم يكن مصادفة أن أشار إلى استعمار الرق أول منشورات
المهدي عقب استيلائه على الأبيض (١٨٨٤) بقوله (١) :

(وإذا رأيت عبداً أو حيواناً ضالاً فلا تحفه . وحاول أن
تعاثر على ماله ، وإذا لم تستطع العثور على ماله ، فأواسمه
إلى بيت المال) .

ونجد إشارة إلى ذلك في منشور آخر ، يشير إلى أن يلسب
الرقيق إلى اسم سيده ، فضلاً عن حله لاسم الخاص .
ولم يكن للأرقاء حقوق تذكر ، ولم يعتبر قول الرقيق دليلاً مقبولاً .

(R. F. Wingate; p 57

(١)

في الاثبات في مواجهة سيده أمام المحاكم .

وجذب السوق المركزي للرفيق بأم درمان ، تجار الرفيق من جميع أرجاء السودان ، ويوجه أخص فاشوده وجنوب كردفان وبحر الغزال والاستوائية .

وهناك مراكز أخرى لتجارة الرفيق ، مثل : بني شنقول والفائمر وغيرهما من ضواحي المدن الأخرى .

ووضع الارقاء للبيع تحت الحراسة في مبنى ضخم بأم درمان يجوار بيت المال .

وكان المشتري يعطى شهادة تتضمن وصفا مفصلا للرفيق المبيع ، مع ذكر أن الشراء تم في بيت المال ، ومن ثم يكون مشروعاً^(١) .

ويبدو أنه حدثت مشاجرات مستمرة بين ملاك الرفيق والمشتريين لذلك أنشئ لبيت المال هيئة خاصة من القضاة للتصديق على شهادة بيع الرفيق .

وكان الافراد العاديون يبيعون حقوقهم في الارقاء ، بشرط دفع مبلغ معين لبيت المال ، مما اعتبر مصدراً من مصادر إيرادات الدولة .

وحدث أن وقع بعض المسلمين الاحرار ، في قبضة تجار الرفيق .

ولاحظ أرملرلور أنه في خلال مجاعة عام ١٨٨٩ ، باع كثير من الناس أنفسهم أو أولادهم في سوق الرقيق^(١). ولكن ما أن حر أول عام للرخاء ، حتى أمر الخليفة بعتق أولئك الأرقاء بدون تعريض للمشتريين .

وأخذت النساء رقيقاً لدى مخالفة أوامر الخليفة - ولم يكن من غير المألوف أن يباع المتمردون من أفراد القبيلة ، أو المعارضون لحكم الخليفة ، باعتبارهم أرقاء .

ورغم أنه لم يجر العمل كثيراً على استبعاد الأحرار ، إلا أنه كان ذا دلالة على تفكك عرى القبائل إلى حد مريع مما تسبب في عدم تماسك قواها ، وأضعف قدرتها على حماية نفسها .

وحظي نبلاء البقارة بحق الأولوية في شراء الأرقاء .

ولعبت أعمال الرقيق ، قبل ثورة المهدي ، دوراً بارزاً في اقتصاد البلاد ، ولكن تضائل نظام الرق خلال المهدي ، ولم يصبح الرق ، فيما قبل المهدي أو خلال عهدها ، وسيلة من وسائل الإنتاج .

وكان لمصر أثر كبير امتد عبر التاريخ ، منذ أن كانت دولة إقطاعية وبعد أن أضحت دولة فامية بوجوازية .

ولم تتفكك عرى النظم العشائرية البدائية - متى وجدت - خلال

(١) المرجع السابق ص ٢٨٩ .

مجرى التاريخ فحسب ، بل تمزقت أيضاً تحت ضغوط النظم الاجتماعية
الطبقية القريبة عن السودان . ذلك أنه حتى قبل اندلاع الثورة
المهدية ، ساد النظام الاقطاعي ، وهو نظام أكثر تقدماً من النظام
المبودي ، في بعض أجزاء البلاد ، وأضحت الظروف في مجرى
الثورة المهدية ، أكثر ملاءمة لنمو وازدهار النظام الاقطاعي في
المستقبل .

الباب الثامن

النظام الإداري للدولة المستقلة

كان لدولة المهدي المستقلة نظام إداري محدد وواضح . ولم يعد الخليفة عبدالله قائداً حربياً لقبائل البقارة فحسب . بل رئيساً للدولة وحكومة ، وإذا سلطان مطلق لا يكاد يخضع لشرط أو قيد .

وحل محل مجلس المهدي السابق الذي كان يضم كبار الأشراف ، وزعماء القبائل ، مجلساً دائماً للخليفة . وكان ينعقد مرتين على الأقل في كل عام .

وجرى للخليفة على أن يضع أمام أعضاء المجلس بانتظام المسائل الكبرى للشؤون الخارجية أو السياسات الداخلية . وبدأت عضوية المجلس أمراً خاضعاً لمشيئة الخليفة وحده ، والاحتمال المرجح أن عضويته شملت الخلفاء والعمال وأمين بيت المال العمومي وقاضي الاسلام وكبار المستخدمين .

ويرجح أن الخلفاء - غير محدودى العدد - وأمين بيت المال العمومي وقاضي الاسلام كانوا هم المساعدين المقربين للخليفة وناصبه ومستشاريه

وأطلق على الخليفة عبدالله لقب « خليفة الصديق » ، وهو القائد العام للجيش .

وكان لكل من الخليفة محمد شريف ، ومحمد بن علي الخلو راية تضم جيشاً من أهالي منطقته أو قبيلته . . ولكل خليفة عمال تحت إمرته ، للقيام بإدارة المديرية الواقعة في حدود اختصاصه .

وكان عدد العمال والوكلاء يختلف ما بين مديريه وأخرى . وللعامل الأول المسؤول وحده أمام الخليفة ، سلطات مطلقة في الإدارة باعتباره رئيساً لإدارة الحربية والمدنية .

وعلى أمين بيت المال المحلي أو الأقليمي ، وهو المساعد ذو الصلة الوثيقة بالعامل الحاكم ، إدارة اقتصاديات المديرية ، دون أن يكون له دخل في المسائل الحربية .

ولم يكن الموظفون خاضعين لعامل المديرية فحسب ، بل لأمين بيت المال العمومي ، الموجود بأمر درمان والمقيم بها إقامة مستديرة .

ولم يكن القضاء مسؤولين في مواجهة عامل المديرية فحسب ، بل هم مسؤولون أيضاً أمام قاضي الاسلام بأمر درمان ، حيث تركزت إدارة العدالة بوجه عام .

فعلى رأس النظام القضائي قاضي الاسلام ، الذي عين بواسطة الخليفة ،

وكان هناك أربعون قاضياً تقريباً أقاموا بأم درمان بصورة مستمرة ، ولم يغادروها إلا لماماً لتنظر بعض القضايا الخاصة .

وكان قاضي الاسلام يعقد جلساته للفصل يومياً في القضايا ، وشارك الخليفة عبدالله في الاجراءات التي عرضت أمام قاضي الاسلام ، ومساعديه من القضاة العشرة .

وكانت هناك محاكم خاصة بتنظر قضايا البيع والشراء في السوق ، ومحاكم بالموانئ .

وعمل قاضيان في رئاسة الدورات المسماة للفصل في النزاع بين القوات التي أرسلت لقمع حركات التمرد ، ولتسوية المنازعات .

واحتفظ بيت المال العمومي بأم درمان بثمانين جملاً لحمل رسائل الخليفة عبدالله إلى عمال المديرية ، ولحمل رسائل أولئك العمال والموظفين إلى الخليفة .

وكان على رسل الخليفة الاشراف على شؤون الدولة في المكان الذي يبعثون اليه ، فضلاً عن مراقبة سلوك العمال « الأمراء » .

ولبيت المال العمومي الرقابة على جميع المسائل المالية ، ولقد ألتشى في بداية الثورة على أن يكون مؤسسة خاصة إلى حد بعيد ، ثم ازدادت مهامه ووظائفه بسرعة فائقة ، وتشابكت وتعقدت كلها اضطرت أعمال الدولة وفقراتها . ومن ثم استطاع بيت المال الرقابة على المسائل المالية والاقتصادية والزراعية ، والخدمات العامة والتجارة الخارجية .

وبعد سقوط الأبيض وبربر والخرطوم ، وهزيمة حملة مكس والاستيلاء على كثير من الغنائم ، أصدر المهدي منشورات صارمة أمرت بتسليم كل الغنائم مثل المهابات والأسلحة والبضائع والخازن والذهب والفضة والجواهر والأرقاء والماشية والمقارات المملوكة للموظفين المصريين والأوروبيين - مثل البيوت والبساتين والممتلكات العقارية الأخرى - نقلت ملكيتها إلى بيت المال .

وفرض على التجار دفع عشر البضائع لبيت المال .

وفي البداية ، كانت الأبيض مركز بيت المال العمومي . ولكن بعد سقوط الخرطوم ، شيدت مباني فخمة من الحجر في أم درمان باعتبارها العاصمة الجديدة ، لكي تكون مقراً لأقسام بيت المال المختلفة .

وتوفرت مصادر إيرادات الدخل للدولة لتعدد أنواع الضرائب والرسوم التي فرضت على السكان ، فضلاً عما كان يحصل عليه "كغنائم حرب" ، والأموال التي يحكم بمصادرتها ، والدخول الناجمة من احتكار الدولة لتصدير العاج والصمغ العربي وتجارة الرقيق .

ولما كانت الضرائب تدفع نقداً أو عيناً ، فقد كان لبيت المال مخازن للذرة وزرائب المواشي ودوراً للأرقاء .

وأضحى لبيت المال العمومي جهاز إداري ، أي بيت مال محلي في كل مديرية .

وفي خلال الفترة الباكرة لعهد الخليفة عبدالله ، توفّر لبيت المال العمومي خمسة مصادر كبرى للدخل هي :

- ١ - غنائم الدولة .
- ٢ - الغنائم الخاصة بالخليفة .
- ٣ - غنائم حرس الخليفة .
- ٤ - غنائم لامراء الجيش .
- ٥ - غنائم لخدمة الاسواق والشرطة .

وكان لكل نوع من الغنائم بيت مال خاص ، حددت أوجه صرفه على وجه منظم ودقيق .

وأموال بيت المال العمومي مصدرها الرئيسي الإيرادات المنحصصة من الزكاة والفطر والعشور .

وفرضت هذه الضرائب على الأهالي بموجب منشور من المهدي صدر عقب سقوط الخروطوم ، أي خلال الفترة الأولى لتنظيم السلطة المركزية للدولة .

وفضلاً عن فرض الزكاة والفطر المقررة بأحكام القرآن ، تعين على الخليفة اللجوء إلى إيجاد مصادر دخل أخرى .

وقمت مصادرة أموال المحكوم عليهم بالتمرد على الدولة على نطاق واسع ، كما فرض على الأثرياء دائماً دفع مبالغ جزافية طائلة ، وفرض على التجار تقديم قروض لا ترد أبداً .

ومن ثم ربح بيت المال العمومي في نوفمبر ١٨٩٧ ، ١٠٠٠٠٠٠ دولار .

من بيع الأموال المصادرة من أفراد قبيلة الجمالين المتمردين^(١).

وأجبرت المصروفات الباهظة التي تطلبتها المحافظة على الوحدات العسكرية للجيش الضخمة ، الخليفة لاتخاذ إجراءات غير عادية لمقابلة ظروف طارئة .

ففي ١٨٩٤ جمع عامل بربر ، بناء على أمر الخليفة ، ١٥٠٠٠ دولار زيادة عن الضرائب المقررة المعتادة^(٢).

وقام بيت المال العمومي بصرف الرواتب لمجلات الجيوش المختلفة لعدة جهات ، وتوريد الذرة للمناطق التي سادت فيها المجاعة ، كما دفع مرتبات لموظفي الدولة .

وفي خلال شهري إبريل ومايو ١٨٩٦ عقب أن بدأت بريطانيا المعظمي في شن هجوم عنيف ضد السودان ، دفع بيت المال لجنود الراية السوداء ١٠٤٩ دولاراً ، وللجهاديين ٤١٢٤ دولاراً ، ولجنود المدفعية ١٥٩٠ دولاراً^(٣).

وتم تأسيس بيت مال الخليفة عقب القضاء على نفوذ الأشراف ، وأقارب المهدي ، وبعد أن قولى كبار رجال البقارة زمام

P. m. Holt p 241 (١)

Sudan Intelligence reports, 1894, no 25 (٢)

P. m. Holt, p 291 (٣)

لطة .

وحصل بيت مال الخليفة الخاص (بيت مال الفيء) ، على إيرادات ااضي التي أعلن أنها مملوكة للخليفة ، و ^١/_{١٠} غنائم الحرب ، ومما سم عادة من بيت مال المديرية لصالح بيت مال الخليفة ، فضلاً عن يوم الجركية على البضائع المستوردة لأم درمان عن طريق بربر ، صيلة دخل الملح المحتكر .

وفرض الخليفة بموجب منشورات صادرة في عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٢ ائب على ملاك السفن النهرية تدفع لبيت مال الخليفة .

ويبدو أنه ليس من المعقول أن جميع تلك الإيرادات كان يستأر بيت مال الخليفة ، بل أغلب الظن أنها كانت تصرف لمقابلة روقات ونفقات بلاط الخليفة ، وسد الاحتياجات الطارئة ، على سلف القول .

وللملازمين بيت مال خاص أيضاً . وجاءت معظم إيراداته من يه الجزيرة ، التي فرض على سكانها ، بدلاً عن اللبس الشرعية ر والزكاة ، دفع مبلغ معين من المال ، ومقدار محدد من الندة يا .

واستمد بيت مال الجهادية Army supply treasury إيراداته من يلة أجور الأراضي الكائنة بالقرب من الخرطوم وأرباح تجارة العاج ككرة بالمديريات الاستوائية . وعفي هذا البيت بمد الجيوش بالأسلحة بية وإدارة مصانع ومخازن السلاح والذخيرة ، والانفاق على

العاملين بها .

وكانت حصيلة بيت مال ضبطية السوق تأتي من الغرامات ، أو
أثمان بيع الأموال المصادرة من شاربى الدخان والسكرارى والمقامرين ،
وذلك فضلاً عن الأرباح المتحصلة من بيع البضائع .

وقام بيت مال الضيافة بالانفاق على وسائل ترفيه الأجانب ودفع
رواتب العاملين بالسوق والبوليس .

وحصل بيت المال على إيرادات نتيجة بيع الملابس المصنوعة في
الورش التابعة له .

وتعدد مصادر الدخل لبيت المال في الأوقات المختلفة ، فتح الباب
على مصراعيه لضروب شتى من الفساد والاختلاس وإساءة استعمال
السلطة واستغلال النفوذ .

ولما تم القبض على أمين بيت المال العمومي (إبراهيم محمد عدلان)
بتهمة تبديد الأموال والاستيلاء عليها بدون وجه حق ، قام الخليفة
بعزله من منصبه . وشرع الخليفة نفسه في مراجعة دفاتر بيت المال
بعناية وحذر .

وفي دولة المهدي ، كما كان الحال في الدول الاقطاعية في القرون
الوسطى ؛ كان حجم ووزن القوة السياسية يتوافق نسبياً مع القدر
المملوك للأفراد من الأراضي والمعارات . ذلك لأن الخليفة عبدالله وكبار
عمله وقواده الحربيين من البقارة ، كانوا من كبار ملاك الأراضي
في البلاد .

ويجانب الفوائد والمزايا الناجمة لبيت مال الخليفة ، كان للخليفة

وحواريه إقطاعيات زراعية واسعة ، وأضافوا جزءاً من حصيلتها إلى أموالهم الخاصة ..

وحدث أيضاً ، أن قام عمال المديريات بالاستيلاء على أخصب الأراضي الزراعية في المديرية ..

وعلى هذا ، اشتملت أراضي الخليفة على جميع أراضي مديرية دنقلا ، وبعض الجزر النيلية ، وبعض الأراضي الكائنة بالخرطوم التي كانت مملوكة لخدوي مصر (١) .

وزادت شوكة أقارب الخليفة تدريجياً .

ولعله يكفي أن نذكر في هذا المقام ما حظي به يعقوب أخو الخليفة عبدالله ، إذ أضحى النائب الأول للخليفة ، والقائد الأعلى لجيوش المهدي .

وزاد نفوذ أقارب وحواري الخليفة على مر الزمن ، بحيث أضخوا السلطة السياسية الحاكمة في البلاد ، التي تتوارث جيلاً بعد جيل .

وكان من المحتمل أن يصبح الخليفة عبدالله خليفة المسلمين ، لو كتب للدولة المهدي البقاء والتطور .

واستخدمت جميع ضروب العملات الذهبية والفضية في التداول في الأسواق الداخلية في عهد المهدي ، كما كان عليه الحال من قبل ، وذلك رغم انتشار عمليات المقايضة والمبادلة في بعض الجهات ، بكل ضروب

(١) المصدر السابق ص ٢٣٦

الاموال المثلية ، كقطع القماش وكتل الملح والحراب .

وبعد بضع سنوات من الثورة ، أحست دولة المهديّة بحاجة ملحّة شديدة للمال ، بالنظر إلى تهريب سبائك الذهب والفضة بكيات هائلة إلى الخارج ، بسبب ازدياد قيمة الواردات على الصادرات ، الأمر الذي أجبر الخليفة على سك عملة خاصة بدولة المهديّة .

وتمّ سك عملة فضية ، بها نسبة عالية من النحاس للتداول الداخلي .

واقضى الأمر اصدار إنذارات شديدة لكي يقل التجار على التعامل بالعملة الجديدة .

وأضحت المعاملات مع الاقطار الخارجية أكثر عسراً عن ذي قبل . وحظر تصدير أو نقل الذهب والفضة إلى خارج السودان .

وتم مد بيت المال العمومي والمتاملين مع مصر وأثيوبيا بقطع محدودة في مقابل القيمة الكلية من المال .

وظلت الحروب المستمرة عائقاً خطيراً لتطور التجارة الخارجية ، بيد أن التجارة الداخلية أخذت في استرداد نشاطها وازدهارها تدريجياً ، حتى بلغت المدى الذي كانت عليه الحال في ١٨٨١ .

وقفلت الطرق القديمة للقوافل التجارية التي كانت تربط بين المديريات النجالية ومصر .

ولما تمّ استيلاء القوات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر ، توقف سير القوافل إلى مصوغ عبر طريق كسلا ، فالتجّمت القوافل صوب طرق

جديدة لكل من أسوان وسواكن .

وفرضت ضرائب باهظة على البضائع المارة عن طريق بربر ،
وحصل عشر قيمتها لدى وصولها إلى أم درمان . وتركزت أعمال
التجارة الخارجية في أيدي تجار من القبائل الشمالية مثل : الجعليين ،
والدناقلة والبرابرة .

وعمل المصريون والاعريق والسوريون والأقباط واليهود في تجارة
الجلية ، على نطاق واسع ، بداخل القطر ، وكانوا يعملون بذات
التجارة فترة طويلة منذ إقامتهم بالسودان ، كما عمل البعض بتجارة
الاستيراد والتصدير .

وكانوا يستوردون المسوجات الملونة والشالات والروائع والسكر
والأرز والأدوية ، كما كانوا يصدرون العاج والصمغ العربي المحنكر الدولة .
وأضحت أم درمان - العاصمة الجديدة - المركز الرئيسي للتجارة ،
وشقت قوافل البضائع المستوردة القادمة من الشمال أو الشرق والقوافل
المحملة بالبضائع المحلية ، طريقها لكي تلتقي عند أم درمان ، محملة بالباج
من دنقلا ، والملح من بربر ، والمحاصيل الزراعية من الجزيرة والصمغ العربي
من كردفان والعاج من الاستوائية .

وازدهرت أعمال الحرف اليدوية بسبب زيادة الطلب على المصنوعات
الييدوية السودانية خلال الحروب المستمرة . وعاد العمل من جديد في
تشديد السفن النهرية .

وفيا عدا عدة مصانع للتخيرة والبسارود ، لم تكن هناك مصانع
تذكر .

وكان مرسى السفن الرئيسي تابعاً لبيت المال .

وهناك مصنع صغير للاحذية لتوريد معظم إنتاجه للجيش المتفرقة .
وشجع الخليفة صانعي الأسلحة والمهمات الحربية مثل : الحراب والسيوف
والدروع والسروج وشبكات الصيد الضخمة .

وكثر الطلب على الآلات والأدوات الزراعية مثل الطواري
والمحاريث

وظلت ورش النسيج في العمل بكل طاقتها الانتاجية نظراً لاعتماد
البلاد على المنسوجات المصنوعة محلياً ، لما توقف استيرادها من مصر .

وسيطر بيت المال العمومي على أعمال الطباعة .

وشجعت مطابع الحجر التي استولى عليها بالخرطوم ، في العمل بمساعدة
العمال والفنيين المصريين .

وتم طبع منشورات المهدي والخليفة ، فضلاً عن الانذارات والرسائل
والاوامر ، كما طبعت بعض الكتب الدينية والتاريخية التي وصف فيها
بعض القضاة المؤرخين مثل : اسماعيل عبد القادر الكردي وحسين ود
الزهراء ، وقائع الانتصارات الحربية للمهدية على الكفار والمتمردين .

وشيدت دار جرحت فيها غنائم المهديّة مثل : عرش الملك جون ،
ملك أنيويبا ، وذي سلطان دارفور المزخرف ، والأسلحة الثمينة للخلفاء
والشيوخ المهزومين .

وجرت نظم التعليم على نهج القرون الوسطى ، واقتصرت كلها على
خدمة وظائف الدولة المهدية .

وقفلت أبواب جميع المدارس الإسلامية الخاصة عندما قام بعض الفقهاء بتوجيه نقد لأسس تعاليم المهدي .

وبناء على أمر من الخليفة ، تم تشييد المعهد العلمي الديني بأم درمان تحت إشراف فقهاء عيانتهم الدولة ، لتعليم الصغار مبادئ الكتابة والحساب وحفظ القرآن ودراسة شروح المهدي والخليفة .

وشيدت مئات الخلوي المائة في طول البلاد وعرضها على ذلك النهج . والمقصود بالتعليم فيها تعلم القراءة والكتابة أكثر من التفقه في أصول الدين وتفسير القرآن .

ومع ذلك ، أنشئت بأم درمان عدة مدارس خاصة ، يمكن اعتبارها درجة وسطى بين التعليم الديني والتعليم المعاصر الحديث .

وأهم ما درس فيها تعاليم القراءة والكتابة ومبادئ حفظ الحسابات وبعض علوم التجارة

والمحظوظون هم الذين تلقى أبناؤهم العلم بواسطة موظفين تابعين لبيت المال ، ومؤهلين في أعمال التجارة والمحاسبة . واستوعب بعض موظفي بيت المال كمربين لأبناء العائلات الكبرى .

الباب التاسع

التنظيم الحربي لدولة المهدي

جرت بعض التعديلات الجوهرية على التنظيم الحربي المهدي . فقد اتخذت القوات الحربية أشكالاً متباينة مستندة على الظروف المحلية ، ذلك لأن القبائل اشغلت باجتياح المدن للقضاء على أعدائها ، أو احتلال مواقع أمامية أو قلعات نهرية .

وعلى هذا ، قامت قبائل الرزيقات والهباتية والمسيرية بمعاربه قوات سلاطين باشا في دارفور ، وقام التعايشة ، وهم من قبائل البقارة ، بحراز أولى الانتصارات على القوات المصرية في جبل قدير ، وحاصر الجمليون والدافقة منطقة بربر ، وحارب المهندوة والبرابرة بقيادة عثمان دقنه على ساحل البحر الأحمر ، كما قاومت القبائل النيلية مثل : الدينكا والشلك والنوير قوات الحكومة التركية بقيادة لوبين وأمين باشا في كل من بحر الغزال والاستوائية .

وفي كردفان ، مقر حركة التمرد ، كانت الكوادر المنظمة للقوات الشعبية من فصائل البقارة ، وتألفت الفصيلة من ١٥٠ - ٢٠٠ مقاتل ، وهي على اتصال بفرق حربية أكبر منها .

واستخدم البقارة فصائل وفرق النيليين التي درّبت على استعمال الأسلحة النارية ، فضلا عن استخدام البازنقر ، وهم النيليون الذين استرقوا ودربوا كجنود ، وتوفرت لديهم أسلحة جيدة ، وكانوا في حالة جيدة من الضبط والربط .

واقتصرت فرق الفرسان على أبناء البقارة وحدهم . وهذه العصابة من قوات المهدي هي التي جذبت أعداداً متباينة من القبائل الأخرى ، للزحف نحو الخرطوم .

واستمر سكان المدن ووحدات الجيش المصري التي استسلمت لقوات المهدي ، في تعزيز قوات المهدي .

فقد التجهت القوات المصرية للوقوف على أهمية الاستعداد لتأييد جانب المهدي ، الأمر الذي بذل المؤرخون البريطانيون أقصى جهدهم للالتفات عنه .

ففي مجرى الثورة التي بدأت فجأة ، نشأت هيئة مركزية آمرة واحدة ، هي مجلس القبائل المستدم .

ولدى إمعان النظر في المرحلة الباكرة لثورة المهدي ، نجد وحدة قومية للقبائل ، أخذت شكلا معيناً خلال الحروب والصراعات والمقاومات المستمرة .

وعندما أمسكت الجماعة المستنفة الحاكمة بقيادة أعيان وشيوخ ونظار البقارة بزمام السلطة ، لم تعد أهداف السلطة العامة تتوافق تماماً مع أهداف القوى الشعبية التي سبق أن نظمت نفسها وانتظمت في صفوف الحركة المهدية .

ذلك إن وجود سلطة عامة نظامية أضحت أمراً ضرورياً ، لأت الخراط الأهالي في منظمات تطوعية عفوية مسلحة تسليحاً ذاتياً ، بدا أمراً مستحيلاً في ظل الظروف الجديدة

ومن ثم اختفت تدريجياً قوات المجاهدين المتطوعين ، لافساح الطريق إلى وجود منظمات وتنظيمات حربية ، مما أدى إلى فروق طبقية ، في صفوف الجيش .

ويتعين أن نذكر أنه حق في عهد المهدية الباكر ، مر جيش المهدي بفكرة انتقالية ، حق أمكن أن تصبح فرق المجاهدين المتطوعين من شق القبائل فرقاً لقوات جيش نظامي .

وقسمت قوات المهدية إلى رايات ثلاث ، هي الراية السوداء والراية الخضراء والراية الحمراء ، وكان التقسيم مطابقاً لعدد الخلفاء الذين قبلوا الخلافة أو الوكالة .

كان المهدي قائد الجيش ، والخليفة عبد الله نائبه ، ولكنه في الواقع القائد الأعلى للجيش .

ولما كان الخلفاء مقيمين دائماً في مقر المهدي ، فقد قام الأمراء (العمال) بتمييز أنفسهم باعتبار أنهم القواد الحريون .

وخصت كل راية من الرايات الثلاث الفرق المسلحة لبعض القبائل ،

كما كان لكل راية قاعدة من القوات النظامية . ولكل من راية الخليفة عبدالله والخليفة علي بن محمد حلو قاعدة من البازنقر والبقارة . ولراية الخليفة محمد شريف قاعدة من حنود القوات المصرية التي لجأت إلى المهدي ، فضلا عن جماعه من البازنقر (الأرقاء) وقسمت كل راية إلى فرق وفصائل .

وبعد وفاة المهدي ، اتخذ تنظيم الجيش أشكالا أكثر تحديدا ، فقد جعلت قاعدة القوات السودانية المستقلة من الوحدات المنظمة من الجهادية .

وكان أم الوحدات البازنقر - الجنود الأرقاء - والجنود المصريين الذين وقفوا إلى جانب المتحدين والبقارة .

واستطاع البقارة الاستيلاء على كل المناصب القيادية في الجيش ، وتم حشد ١٢٠٠٠ من القوات النظامية مع عائلاتهم للاقامة في وسط أم درمان بالقرب من بيت الخليفة . وأطلق عليهم اسم الملامين ، وتكونت من ثلاث فرق .

القائد الأعلى هو عثمان شيخ الدين ابن الخليفة .

ووجد الملامون المدد الكافي من الذرة والدخن والمرقب الشهري ، فضلا عن أردية مكونة من الجبة والجلابية والسروال والعمامة ، صرفت مرتين في العام

وسمح لكل من الملامين بأخذ إجازة قصيرة ، وكان الفرد يمنح بعض المال والطعام في المناسبات كالمرض ووفاء الأقارب والازواج .

ولعل بما له دلالة خاصة ، هو أن الخليفة لجأ إلى الملازمين في حالات الطوارئ ، فحسب ، مما ساعد على قوى البقارة أكثر .

أما القوات الأخرى غير الملازمين ، فقد انخرطت في حروب متصلة ضد أثيوبيا ومصر . . ومن ثمّ أضحت أم درمان مركز الحرب الرئيسي . فقد ضمت فوق عدد الملازمين ، ما يقدر بثلاثين ألف مقاتل من البقارة وغيرهم من أبناء القبائل الأخرى ، تحت قيادة يعقوب والخليفة .

وتمت راية علي بن محمد حلو ٨٠٠٠ مقاتل ، وجميع المقاتلين كانوا مسلحين بالحراوب والسيوف .

وخشية من التمرد ونظراً لنقص الأسلحة النارية ، لم يسمح الخليفة بحمل الأسلحة النارية والخرابيش لغير الملازمين من البقارة وحرس الحدود .

ولم يسمح لباقي القوات بحمل السلاح إلا خلال التدريبات العسكرية أو المسيرات الاستعراضية .

وتكونت القوات النظامية للدولة السودانية المستقلة من جيوش مستقلة ، مقسمة إلى فرق أو وحدات وكان الجهادية هيكل تنظيمياً أكثر وضوحاً من الوحدات النظامية الأخرى .

والوحدة الرئيسية هي السرية المكونة من مائة مقاتل بقيادة رأس الية - ras-mia - وتحت قيادته خمسة مقدمين كانوا على رأس فصائل الجيش . وكل فصيل مكون من ٢٠ مقاتلاً .

واشتملت الجيوش على عدد من الارباع (الفصائل الكبرى) كل منها مؤلف من ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ مقاتل . وقواد الارباع من الامراء (العمال) .

وأعطى الخليفة الامير ما بين ١٠٠ - ١٠٠٠٠٠ مقبول ، فضلاً عن بعض الارقاء والجواري .

لم تنشأ الوحدات غير النظامية إلا بعد تأسيس السرايا ، ولكن لم ينفق عليها من بيت المال .

ولم تكن تقسيماتها الفرعية الخاصة متطابقة ، لان تعداد كل وحدة مكونة حسب عدد أفراد القبيلة .

وفي العام ١٨٩٠ كاد تعداد الجيوش أن يكون متناسباً مع عدد السكان في كل مديرية (عمالة) .

وعامل المديرية أو الامير ، كان هو القائد المسؤول عن الجيش في العمالة .

وذكر سلاطين باشا ، أن مديريات السودان في العام ١٨٩٥ كانت سبعة ، لكل منها أمير ، على النحو التالي :

دندسلا - - - - - يونس الدكيم

بربر - - - - - الزاكي عثمان

شمال شرق السودان - - - - - عثمان دقنه

الجنوب الشرقي - - - - - أحمد فضيل

بعض مناطق الاستوائية - - - - - عربي دفع الله

— محمود أحمد

الغريب

وقول الخليفة نفسه إدارة وسط السودان الذي اشتمل على جميع أرجاء جنوب أم درمان حتى كركوج - بالنيل الأزرق - وفاشودة (بالنيل الأبيض) .

وبلغ عدد أفراد القوات النظامية المسلحة في العام ١٨٩١ وفقاً لما ذكره السيف - Eliseev ، ما بين ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ مقاتل .

عسكر في أم درمان ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ مقاتل .

و ٥٠٠٠ مقاتل بمديرية دنقلا

و ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ على الحدود الحبشية .

و ٤٠٠٠ في الشرق على ساحل البحر الأحمر .

و ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ شمال أم درمان .

و ١٠٠٠ - ١٥٠٠ بالاستوائية .

ويبدو أن ثمة مغالاة في هذا التقدير ، رغم أنه يتوافق مع تقرير أوهلندر لمجموع عدد أفراد القوات النظامية للمهدي لدى حصار الخرطوم بما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ مقاتل^(١) .

وقد تمت الحسابات البريطانية تقديراً أكثر دقة ، إذ ذكرت أنه في ١٨٩٥ ، كان عدد القوات المحاربة للمهدية أكثر من ٨٦٠٠٠ مقاتل :

(١) ج. أوهلندر ص ٢٢٦ .

٢٧٠٠٠ مقاتل من القوات غير النظامية ، و ٥٩٠٠٠ مقاتل من القوات غير النظامية (الجهادية) .

وهناك عاملان متعارضان كان لهما أثر كبير على التنظيم الحربي :
الأول : إن القوات التطوعية غير النظامية المكونة من شق القبائل ، قد قضاءت فلولها ، لكي يحل محلها تدريجياً جيش نظامي من أبناء الطبقة الاقطاعية .

فقد دلت حوادث الأشهر الأولى لثورة المهدي على تركيز شديد على أعداد وحدات منظمة تبعاً للتقسيم القبلي أو العشائري . فقد تألفت السرية من جميع الرجال القادرين على حمل السلاح .

وأضحى الشيوخ التقليديون قادة سرايا القبيلة ، وتطلب هذا التنظيم مرافقة الزوجات ، ومد الجيش بالخدمات بواسطة الأهالي .

وكان من المسير السيطرة على الجيش القبلي ، لأن الجيوش الجرداء من النساء والأطفال جعلته بطيء الحركة ، وتطلبت إمداده بكميات هائلة من الطعام للإنسان والأعلاف للحيوان .

وفضلاً عن ذلك ، كان على الجيش القبلي الانتقال من مكان إلى آخر ، بصفة مستمرة ، إذ أن طول الإقامة في مكان واحد ، أدى إلى تدمير وتخريب الأماكن القريبة منه ، وإلى نقص حاد في توريد الخدمات .

وحدث تغير تدريجي في صفوف القوات غير النظامية أيضاً ، إذ أصبح معظم قواد الجيوش من البقارة ، ومن ثم اختلوا محل شيوخ وزعماء القبائل التقليدية الأخرى ، بل لم يعد هناك اعتماد بالرابطة العشائرية ،

أو القبلية لدى تكوين أو تنظيم السريات والوحدات الحربية
وبذل المهدي أولاً ، والخليفة بعده ، محاولات لعدم المغالاة في
إمداد الجيوش على حساب الاهالي المسالين .

وسمح لجنود المهدي بالعودة إلى ديارهم في المواسم الزراعية .
وحاول الخليفة إجبار بعض قواته على القيام بأعمال الزراعة في
فترات السلم ، بعد الفزع الذي تسبب في عقله خلال المجاعة الكبرى
في العام ١٨٨٩ .

وخصصت بعض الاراضي بالقرب من أم درمان لتحقيق هذا
الغرض . وتابع العمال (الامراء) سياسات ممثلة في العملات
المتنوعة .

وسمح للجنود بالرجوع إلى منازلهم ، لكنهم أُلزموا بالرجوع إلى
صفوف الجيش وقت الحرب أو التدريب .

وكانت القوات النظامية الاساسية تتجمع أربع مرات في العام .
ويبلغ عدد أفرادها ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جندي .

واستدعيت الفرق حتى من المديرية النائية مثل دارفور والقلايات ،
وهي تقع على بعد ألف كيلومتر من العاصمة .

وعقب الاستعراض الكبير المثير للجيش ، كانت قوات المشاة
والفرسان تقوم بالتدريبات ، كما كانت هناك تدريبات على الاسلحة
النارية .

وتلقى جيش المهدي تدريبات فنية حديثة ، مما اعتبر خطوة جديدة

إلى الامام بالمقارنة عما كانت عليه الحال من قبل بالنسبة للتدريبات القبلية التقليدية . فقد تدرب على كيفية الهجوم بعدد كبير من الجنود المشاة برفقة فرق الفرسان ، والمدفعية من الخلف .

وقامت كتيبة الفرسان أحياناً بالتدريب على طريقة الهجوم الجاني والامامي أيضاً ، مع صفوف من المشاة .

وتقبقت قوات المهدي على القوات البريطانية المصرية في المعارك التي دارت بالأسلحة غير النارية ، ولم يبرز القوات المهدي في هذا المضمار غير القوات الاثيوبية . وحاربت قوات المهدي ببسالة وصمدت للحرب رغم الخسائر . فدفعت يحنودها جحشاً وراء جحشاً ، حتى انحسار العدو أو هربه ، ولكنها لم تستطع ذلك في مواجهة القوات البريطانية المصرية المسلحة بالبنادق سريعة الطلقات لمسافات بعيدة ، مما أدى إلى عواقب وخيمة .

وحروب المهدي أقرب إلى حروب العصابات .

وانتفع المهديون تماماً بما كانوا يعرفونه عن مواقع بلادهم وتعودهم على الأحوال الجارية ، وتعاطف الاهالي .

واستخدمت طلائع الجيش لمضايقة الاعداء بالفسارات المتكررة ، وتسميم الآبار ، ونسف الكباري ، والهجوم على امدادات الطعام والهجوم على أجنحة الاعداء والكائن الخلفية ، ثم الهجوم المفاجيء في المكان المناسب ...

وأشاد المجاز كثيراً بحروب الزولو وقوات المهدي إذ قال :

(منذ بضع سنوات ، قام الزولو مثلما قام النوبيون - قبل عدة أشهر - بما لم يقم به أي جيش أوروبي . ذلك أنهم كانوا مسلحين بالرمح والحرب فقط ، وبدون استخدام أية أسلحة نارية ، ومع ذلك تقدموا تحت وابل من طلقات الرصاص من فوهات ينادق المشاة البريطانيين المشهود لها بالبراعة ، لأن من حملوا السلاح قاموا بتشتيت صفوف البريطانيين ، بل الهجوم عليهم من الخلف مرة بعد أخرى ، رغم انعدام الخدمات الحربية وعدم التدريب العسكري بالطرق الحديثة) .

وكان لبيت المال العمومي فرع خاص لامداد الجيوش بالأسلحة والمهمات والملابس . وحفظ الغذاء في المخازن لتلبية لاي طلب من القوات النظامية ... وضمت زرائب بيت المال آلاف الجمال التي استخدمت في نقل فرق الجيش .

وطلب من عمال المديرية توريد العدد اللازم من الدواب للمساعدة في حمل المهمات .

وكان لكل بيت من بيوت المال في العمالات المختلفة ، فرع خاص لامدادات الجيوش .

وفضلاً عن الترسانة المركزية بأم درمان ، هناك مخازن حربية على حدود البلاد ، لمساعدة تحركات الجيش . وظل جيش المهدي في حاجة مستمرة للأسلحة . وبينما استفادت أثيوبيا من تناقضات السياسة للدول الأوروبية ، بعدم رفضها لقبول خدمات الشركات التجارية الاجنبية ،

إلا أن السودان لم يقدم على الاستفادة بشيء من ذلك .
 وظل تهريب الأسلحة على الحدود المصرية وموانئ البحر الأحمر ،
 مستمراً في أوقات متباعدة .
 وبذلت أقصى الجهود لكي تصبح جميع الأسلحة النارية المتوفرة
 في روج البلاد ، في أيدي الدولة وحدها ، فقد تمت مصادرة الأسلحة
 الخاصة لدى الأفراد .
 وكان المصدر الرئيسي لجميع الأسلحة هو الأسلحة التي استولت عليها
 قوات المهدي غنائم خلال الحروب المستمرة مع القوات البريطانية -
 المصرية ، أو القوات الاثيوبية .
 وعانى المهدي ، أشد المعاناة لكي يجد طريقاً ميسوراً لانتاج
 طلقات الرصاص ...
 واستعان في صناعتها ببعض الفنيين المصريين ، وأشرف الخليفة
 بنفسه على هذه الصناعة .
 واستخرجت مركبات الملح الصخرية ، وعرضت للبيع على ساحل
 البحر الأحمر .
 وعمل عدد كبير من المتعلمين تعليماً عالياً في رئاسة جيش المهدي
 مثل الخليفة علي بن محمد حلو ، خريج الأزهر الشريف ، والامير محمود
 خالد زقل ، الذي شغل وظائف كبرى في العهد التركي السابق قبل
 اندلاع ثورة المهدي . والنور عنقرة ، المدير السابق بالابيض ، الذي
 أيد جانب الانصار ، ثم عين حاكماً لبربر .

واستخدمت قلة من الفرنسيين في معسكرات المهديّة ، لمدة طويلة ، مثل : أوليفر بايني ... وكان الغمرض يشوب أعمالهم وتصرفاتهم .

وأحاط الجيش السوداني ذاته بوجه النصر الخالد ، رغم ما انطوى عليه من ضعف التنظيم ، بسبب انخفاض المستويين الاقتصادي والاجتماعي للدولة الوليدة .

الباب العاشر

نشوء القومية السودانية

كان للتغيير الكبير الذي حدث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحركة التحرر الوطني للشعب السوداني ، تأثير ظاهر فعال على التطور في المستقبل

كانت عمليات الوحدة القومية ظاهرة بوجه خاص خلال التمرد على الحكم التركي المصري ، وخلال الفترة التي أصبحت فيها دولة المهديّة ، في عهد الخليفة ، دولة مستقلة .

وساهم عدد كبير من الأهالي ، بما في ذلك العرب وقبائل البجة الرجل ، في الصراع من أجل التحرر الوطني ، الأمر الذي توجّب عليه تمزق عرى الاتحادات القبلية والسلطنات الاقطاعية . واعتبرت السلطات الاقطاعية مظاهر الضعف بشكل ظاهر ، ومن

ثم ، تغلب أهل السودان على مشاكل التفرقة والشتات الاقليمي واللغوي .

لذلك كانت الدولة التي نشأت وتبلورت خلال حركة التحرر الوطني ، والتي صهرت وذوبت قبائل السودان في بوتقة واحدة ، عاملا آخر من العوامل المساعدة على تكوين القومية السودانية .

وسام التهديد المستمر بالتدخل الأجنبي وخشية انهيار نزيه الدماء من جراء الالتزام بالدفاع عن الوطن ، في تشكيل الأوضاع والخطط السياسية الخاصة المحلية ، التي اتبعتها دولة المهدي الجديدة للتغلب على روح الانقسام القبلي ، وخلق سلطة مركزية قوية .

وبالرغم من كل الصعوبات الناشئة من الحروب الداخلية المستمرة ، استطاعت دولة المهدي المستقلة أن تطور الانتاج الزراعي والصناعي إلى مستوى أفضل وأكثر مما كانت عليه الحال في عهدي سلطنة سنار ، وسلطنة دارفور .

فلقد تطور اقتصاد السوق عبر الاقتصاد السائد للاكتفاء الذاتي ، لدى إنشاء كثير من الأسواق المحلية الجديدة في أرجاء البلاد المختلفة ، لكي تصبح فيما بعد أسواقا كبرى في شق المراكز .

وسوق أم درمان ، هو السوق المركزي ، الذي اتصلت به كل الأسواق الاخرى ، بما في ذلك الاسواق النائية .

وأدى انفصال المهن الحرفية عن الانتاج الزراعي ، إلى زيادة مستمرة في عدد سكان المدن .

وانتمرت سيول المهاجرين من الجهات النائية صوب وسط السودان ،
للاقامة بأم درمان ، وغيرها من المدن القريبة .

وتركزت القوات العسكرية الكبرى ومنشآت الخدمات الحربية
في المدن الكبرى . وتضامل مركز سنار ، كما تضامل إلى حد كبير
مركز دارفور .

ولم يحاوز تعداد سكان سنار في أوائل ١٨٩٠ بضمه آلاف .

وبالنظر إلى ما أصاب النظام الإداري من تغيير كامل ؟ أضحي
الانتاج الصناعي والزراعي في خدمة احتياجات ومتطلبات الحروب
المستمرة ، ومن ثم 'جند آلاف من الرجال في صفوف الجيش وفقاً
للتعاليم والمبادئ الجديدة ، وأدت الحروب المستمرة تدريجياً إلى إزالة
بعض الفروق بين العشائر والقبائل .

واتبعت الدولة الجديدة اجراءات إدارية بحثة ، قصدت منها القضاء
على الكيانات القبلية والعشائرية ، وأدى لشوء دولة مركزية موحدة
إلى طمس الحدود بين القبائل المتداخلة ، وإلى كسر الحواجز بينها
بقدر الامكان ، بغرض اندماج الاهالي وتركيز إقامة شتى القبائل في
وسط البلاد .

وساهمت الاتصالات الاقليمية التي نمت باضطراد وقوة خلال حركة
التحرر في انتشار اللغة العربية .

وأدت الهجرات المكثفة إلى نحو الفوارق الطيفية في اللهجات
العربية لشتى القبائل واللهجات العامية أيضاً ، مما ترتب عليه تقارب
اللهجات للغة المتداولة بين سكان أم درمان والابيض .

وأدت الحاجة إلى إدارة شؤون الدولة مركزياً إلى اتساع دائرة المراسلات والاتصالات بين كتبة الإدارة المركزية والمديريات .

وتم طبع جميع المنشورات والرسائل والافتادات الصادرة من المهدي والخليفة باللغة العربية ، وهي اللغة الوحيدة للإجراءات القضائية .

وسام اضطراد مركز الاسلام باعتباره رسالة جديدة في تيار حركة التحرر الوطني ، في انتشار وإزدهار اللغة العربية ، وتخرج كثير من الطلاب من المعهد العلمي مما وفر المعلمين للدولة المهدي .

ولما وجد التعلم اقبالاً ، أضفى الحديث باللغة العربية هو الحديث باللغة العربية الحقيقية للمنطقة الوسطى بأسرها .

ترب على هذا نشوء بعض الثقافات الروحية والمادية ، وتمثلت في ثقافة قومية للشمال .

وصهت الأهداف المشتركة خلال الصراع المرير في سبيل التحرر الوطني ، القوميات المختلفة في بوتقة واحدة ، وأثارت حمية الوعي الوطني .

وصفت الكتب الأولى التي ألفها المؤرخون السودانيون - اسماعيل عبد القادر الكردفاني وحسين ود الزهراء - بالفخر والزهو انتصارات دولة المهدي وتحقيق أهدافها وأغراضها .

وكان السودانيون على استعداد لتحمل أعظم التضحيات في سبيل النصر ، إذ يتعذر تصور أن يؤدي التعصب الديني وحده إلى إبراز

البطولات على النطاق الشعبي الواسع ، ومن ثم فإنه تجدر الإشارة في هذا المقام إلى بطوة شعب السودان وخصائصه القومية الطييمة .

ترتب على ما سبق ذكره ، نشوء قومية سودانية شملت صفوف القبائل الشالية كافة ، سواء كانت بأم درمان أو الأبيض أو واد مدني أو بربر أو غيرها من المدن الكبرى .

وشملت القومية الجديدة قبائل الفونج ومعظم النوبيين والقبائل الرحل والقبائل العربية المستقرة ، وبعض قبائل البجة في الشرق . وسام بقدر محدود في هذا المضمار بعض قبائل النور والزنج .

الباب الحادي عشر

الصراع بين بريطانيا وبلجيكا على أرض الجنوب

عقب وفاة المهدي بأم درمان في ٢٢ يونيو ١٨٨٥ ، بعث عبدالله التعايشي رسائل إلى كبار القادة العسكريين والسياسيين طالباً منهم الحضور في ٢٨ سبتمبر ١٨٨٥ لاداء البيعة له باعتباره خليفة المهدي .

وكان من بين من حضروا للبيعة كرم الله الكركساوي .

وفي أكتوبر من ذات العام ، وصل كرم الله الكركساوي على رأس جيش مكون من ٣٠٠٠ من الجنود الأقوياء إلى شكا ، بقرض أن يتلقى فقط أمر الخليفة بالبقاء في دارفور .

ورفضت قبيلة الرزيقات الخضوع لكثير من أوامر الخليفة ، ومن ثم

تطلبت الضرورة استمرار قوات كرم الله في دارفور .

بيد أن ما دفع الخليفة إلى سحب قواته من بحر الغزال لم يزل
صراً خفياً غامضاً .

وفي أواخر فبراير ١٨٨٦ وصل خطاب نوبار باشا المحرر بالقاهرة
في ٢ نوفمبر ١٨٨٥ إلى ودلاي ، وجاء فيه أن جميع أرجاء السودان
خضعت لحكم المهدي ، وأنه لا حول أو قوة لمصر لاتخاذ أية اجراءات
فعالة للاحتفاظ بالاستوائية ، ومن ثم فوحى أمين باشا للقيام بكل ما
في وسعه لاجلاء حاميته (١).

ولكن أمين رفض الانصياع لأوامر نوبار مدّعياً أن لديه سبباً كافياً لذلك.
فلقد ذكر في خطاب له :

(أن معظم أفراد حاميتي ، وبوجه أخص الضباط ، ليس
لديهم أدنى رغبة في مفارقة هذه البلاد) (٢).

بدون الانفصاح عن سبب هذه الرغبة ، في حين أن حاميته افتقدت
الوحدة النظامية منذ أمد طويل ، لأنه كانت للعوائد السياسية
السائدة في أرجاء وادي النيل أثر فعال في صفوف الجنود والضباط
المصريين .

فقد كانت الحاميات المصرية تضم كثيراً من المناضلين المحضرين

R. Wingate, p 293

(١)

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٣ .

المؤيدين لحركة عرابي باشا ، الذين لم يخفوا كراهيتهم حيال البريطانيين وعملاتهم مثل أمين باشا ، لكنهم على خلاف زملائهم الموالين للمهدية ، لم يكونوا على استعداد لاختلاء الاستوائية باعتبارها اجراء خطيراً .

أما بالنسبة للسودانيين الماملين في صفوف الجيش المصري ، فقد ظلوا متربصين لفرصة سانحة لهجرة الخدمة فيه للانضواء تحت لواء المهدي .

ولم يكن جنود الجهادية الذين استوعبوا في أرجاء الجنوب راغبين في هجرها ، حتى لو قدر لهم الخدمة في القاهرة .

ورغم أن أمين باشا لم يكن قادراً على سحب قواته من الاستوائية إلا أنه كان بمقدوره تركها مع ثلة من الجنود والضباط الأوفياء للخديوي لكنه لم يفعل ..

وفي مايو ١٨٨٦ ، جاء في خطاب له ما يسترعي الانتباه ، إذ قال :

(إنني سأبقى هنا .. طالما كان ذلك ممكناً . وإذا ما وصلتني معونة من أية جهة ، فإن هذا يكون أفضل)^(١) .

وتابع قائلاً : بأنه لم يبق بالجنوب قوات للمهدية ، ولا تجار شماليون من تجار الرقيق ... ثم قال ناصحاً :

(١) المرجع السابق ص ٢٩٥ .

(إن إعادة فتح هاتين المديريتين - بحر الغزال والاستوائية -
اللتين استسلمتا بصفة مؤقتة ، يمكن تنفيذه في سهولة شديدة)^(١) .

وذهب أمين إلى أبعد من ذلك للقول بأنه يمكن اعداد بعض الموانئ
البحرية في شرق افريقيا ، مثل مومبسا ، بالميات الحربية ، باعتبارها
نقاطاً استراتيجية للقوافل .

وبدا أن أمين لم يكن مستهجلاً الرجل ، خادمة لآسياده في
لندن ، لا في القاهرة ، ذلك لأنه ظل مقبلاً بالاستوائية رغم استلامه
خطاب خديوي مصر ، كسباً لمزيد من الزمن ، أملاً في وصول حملة
بريطانية لانقاذه ، وقد دأب على الكتابة لكل السياسيين المسؤولين في
أرجاء أوروبا طالباً العمل على ذلك .

ورأي كيث Keith أن نداءات أمين للمساعدة وجدت صدى
عالياً في أرجاء أوروبا^(٢) .

ففي يناير ١٨٨٧ ، وصل ف. ف. بنكر سالماً إلى مصر ، وما
لبث أن غادرها إلى أوروبا .

وأفارت محاضراته العامة ومقالاته الصحفية ، الدوائر الاستعمارية

(١) المرجع السابق ص ٢٩٥ .

(٢) A. B. Keith, The Belgian Congo and the Berlin Act, Oxford, 1919, p 7

بة ، لاتخاذ إحدى الذرائع من أجل مزيد من التوسع الاستعماري .
كانت المجملاترا أول من لبى النداء . ذلك أن خطط غردون في
مستعمرات بريطانية في شرق أفريقيا وجنوب السودان لم تندثر
لتحطيم القصر بالخرطوم حيث لقي غردون مصرعه .

لم يكن ذلك أمراً عسيراً ، فقد كان لدى ليوبولد الثاني ، مؤسس
الكونغو الحرة ، مصلحة في استثمار جنوب السودان ، لمد رقعة
: الحرة ، ولكي يضمن أيضاً موقعاً استراتيجياً لبلاده في أعالي
، لو سمحت له الظروف بذلك .

بالنظر إلى كل ذلك ، شكلت لجنة لانقاذ أمين .

تحملت الحكومة المصرية جزءاً كبيراً من نفقات البعثة ، وشارك
البريطانيون بهبات خاصة .

يمكن القول في إيجاز بأن الأقطار الرئيسية التي ساهمت في الانفاق
لحمة هي بريطانيا وبلجيكا ومصر .

كانت الحكومة المصرية أقلها اهتماماً بانقاذ أمين باشا ، لكن كان
، كما هو الحال في كثير من المناسبات السابقة ، المساهمة في دفع
ف التوسع الاستعماري لبريطانيا على حساب ميزانية مصر .

لدى إفارة مسألة قيادة البعثة ، اقترحت لجنة الانقاذ تعيين هنري
ن ستانلي ، الرحالة المشهور والاستعماري النشط .

تبين أن جدلاً عنيفاً ثار بين المجملاترا وبلجيكا حول الطريق الذي
أن تسلكه البعثة .

فلقد أصرت المجلثا على أن تسير البعثة من الناحية الشرقية
لافريقيا ، وهو يتوافق مع مقترحات أمين ، لأنه يمكن من اختراق
جنوب السودان والمناطق المجاورة لأوغندا ... وأصر ليبولد الثاني
على اتخاذ الطريق الغربي ، ولم يخف غرضه في كشف حوض أرويمي
— Aruwimi Basin .

وأيدت المانيا - ذات المطامع في أوغندا وفرنسا - ما ذهب اليه
ليبولد الثاني .

وبدلت فرنسا جهداً مضنياً كي تحظى بمدخل لها في أعالي النيل ،
بالرغم من أن اضطراد نفوذ بريطانيا في شرق أفريقيا كان يمكن أن
يحول دون توسع فرنسا في إثيوبيا والصومال .

وتبين جلياً أن ضعف موازين القوى الدولية لم يكن في صالح
المجلثا .

ومن ثم استقر الرأي على اتباع الطريق الغربي .

وكان قبصر المانيا راغباً أيضاً في انتهاز الفرصة السانحة لتعميق
مآربها في التوسع الاستعماري .

ولذلك ، تم تشكيل بعثة أخرى في برلين لانتقاد أمين باشا ،
وأعدت أموال لهذا الغرض ، وعثر على قسائد للبعثة في شخص كارل
بيتر ، وهو استعماري ذائع الصيت

وفي ٢١ يناير ١٨٨٧ ، غادر ستانلي لندن ، وفي خلال إقامته
القصيرة بالقاهرة ، وذكر أنه حظي بمقابلة الخديوي توفيق ورئيس

وزراء مصر .

وفي ٣ فبراير ١٨٨٧ ، غادر مصر إلى زنجبار ، حاملاً رسالة من الخديوي إلى أمين باشا ، وهناك استأجر ٦٠٠ جندي من الرقعة .

وبعد مرور حملة ستانلي برأس الرجاء الصالح ، وصلت إلى نهر الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧ ، ثم أبحرت ضد التيار حتى مدخل نهر أرويمي Aruwimi .

ولم تصل القصيدة القائدة برئاسة ستانلي نفسه إلا بصعوبة شديدة إلى الشاطئ الجنوبي لبحيرة ألبرت نياتوا ، وذلك في ١٤ ديسمبر ١٨٨٧ ، ووقفت عند قرية كفاللي .

وبقي أمين في ودلاي ، على الشاطئ للقاء للبحيرة . وفي ٢٩ أبريل ١٨٨٨ تمكن ستانلي من مقابلة أمين في كفاللي ، وكان قد حضر إليها بسفيلته الخاصة ، وقام ستانلي بتسليمه جميع الرسائل ، وفرمان الخديوي ، والأوراق المرسلة من لوبار باشا .

ودار حوار طويل بينهما ، ولكن تعذر على ستانلي ادراك ما كان يرمي إليه أمين وطرقه لمواجه الموقف المتأزم

وكان فرمان الخديوي لأمين يعطيه خياراً بين مفادرة الاستوائية برفقة الضباط والجنود والموظفين إلى مصر ، مع تعهد حكومته على دفع مرتبات من يلتحق بخدمتها ، بما في ذلك أمين باشا نفسه ، أو أن يبقى الضباط والجنود هناك على مسؤوليتهم الخاصة دون توقع أدنى مساعدة من الحكومة المصرية .

وكان الفرمان المذكور موافقاً تماماً للمصالح البريطانية والبلجيكية ، فإن غادر أمين باشا السودان إلى القاهرة ، لم تعد الاستوائية - تلقائياً - أرضاً مصرية ، بل تكون أرضاً غير مملوكة لأحد كما ذهب الاستعماريون .

ولو بقي أمين باشا في الاستوائية ، فقد كان يتمين عليه الاستقالة من منصبه كمدبر لها ، بل ترك خدمة الحكومة المصرية .

وعلى هذا تكون النتيجة في الحالتين واحدة بالنسبة لكل من بريطانيا وبلجيكا .

ومهد الفرمان الطريق لخدمة المصالح التجسارية لبريطانيا العظمى وبلجيكا ، التي كان على ستانلي حلها إلى أمين . واقتصر مؤدى ما ورد في الفرمان على نقل الاستوائية ، أو ضمها إلى الشركة البريطانية لشرق أفريقيا ، أو لدولة الكونغو الحرة .

وفي كلا الحالتين ، يجب أن يكون الحاكم في خدمة بريطانيا أو بلجيكا .

وأدرك أمين أنه سواء كان مآله خدمة بريطانيا أو بلجيكا ، فالخطر لا مفر منه إن بقي بالاستوائية ، للملاحقة قوات المهدي لأفرو ، كما أنه كان راغباً عن الإقامة بالقاهرة .

وذكر لستانلي أنه قد يحظى في القاهرة بآيات الحمد والثناء ويقابل بالتجمل والاحترام لدى وصوله ، ولكنه إن يلبث أن يبقى بدون عمل سواء في القاهرة أو استانبول ، كي يمضي سريعاً إلى زاوية الأعمال والنسيان .

وكان من الواضح أنه كان لزاماً عليه أن يختار بما عرض عليه في
الفرمان ، إلا أنه قرر كسب بعض الوقت ، لذلك وافق على مفادرة
الاستوائية ، دون أن يذكر شيئاً عن خططه في المستقبل استاني .
وكي يتمكن من اصدار الأوامر الضرورية لجلاء قواته ، تعيّن عليه العودة
إلى ودلاي . وهناك حدث ما لم يكن متوقفاً ، مما جعل من تنفيذ
خطة إنقاذ أمين ، التي وضعت بعناية ودقة أمراً بعيد النال .

وراقب الخليفة عبداً عن كذب نشاط وتحركات أمين . فقد علم
بانتقاله إلى ودلاي ، حيث لم يعثر له على نشاط هناك ، كما لم تشكل
إقامته خطراً على السودان .

بيد أن الأخبار التي شاعت قبيل وصول ستاني إلى الاستوائية ،
جعلت الخليفة يبادر بالتأثر والانتقام

ففي صيف ١٨٨٨ غادرت أم درمان فصيلة مكونة من ١٥٠٠ مقاتل
بقيادة عمر صالح إلى الجنوب .

وفي ١١ أكتوبر ١٨٨٨ ، وصلت إلى لادر ، ثم تجلت عنها
Forsake .

وفي ١٩ أكتوبر ، استولت قوات المهديّة على الرجاف بعد معركة
طاحنة ، وكانت خاضعة لسيطرة القوات البريطانية المصرية .

ولما رجع أمين إلى ودلاي لإعلان الجلاء العام ، انفجر لهيب التمرد
في مواجهته في صفوف حاميته

وكان المحرضون على ذلك من الضباط المصريين ، من أتباع الثورة

العراقية . ومن الجنود السودانيين من أبناء القبائل النيلية .
والقي المتمردون القبض على أمين ، وكونوا مجلساً حربيّاً ، وقاسوا
بتعمين حماد أغا بدلاً عن أمين ، كما عينوا سالم بك نائباً لحماد .
مهما يكن ، فإنه عندما وصلت أنباء سقوط الرجاف ، قرر
المجلس العسكري - military council - مد يد القون للحامية
المصرية ومحاربة قوات المهديّة (١) .
وفي ١٢ نوفمبر ١٨٨٨ شن عمر صالح غارة مفاجئة على فضية
حماد أغا ، وذلك في طريق الرجاف ، وقتل في المعركة حماد أغا
وكثير من ضباطه .
وحاربت قبيلة الباري في صفوف المهديّة .
وفي ١٤ نوفمبر ، وصلت أنباء النصر الجديد للمهديين إلى دوفلي .
وقام سالم بك - خلف حماد - بتجميع معظم قواته من المصريين ،
الذين بلغ عددهم ١٢٠٠ مقاتل في دوفلي ، تاركاً وراءه النساء والأطفال
والقي القبض على أمين في ودلاي .
وفي ٢٥ نوفمبر ، قامت قوات المهديّة ، بعدد يربو قليلاً على قوات
سالم ، بهجوم عنيف شرس على الحصن المنيع الذي كانت به القوات
المعادية ، ولكن بدون جدوى .

ومن ثم ، قام عمر صالح بوضع خطة استراتيجية هادفة إلى سحب قواته المجهدة ، إلى موقع خلف حصن الرجاف . وأضعت الحامية المصرية في موقف لا تحسد عليه ، مهددة بقوات المهدي وقبائل الباري من الجهة الشمالية ، كما تم تهديد قوات ستانلي ، من الجهة الجنوبية .

واضطر سالم بك المبادرة بإرسال أمين وقابليه المقربين إلى أقصى الجنوب . للأقامة بقرية تنقرو على شاطئ بحيرة البرت نيازا .

وكانت مسألة الجلاء مرة أخرى . فلقد رفض معظم الجنود والضباط كلياً مغادرة السودان إلى مصر ، واستولوا على جميع الأسلحة والمهمات الكائنة بمخازن ودلاي وساروا غرباً صوب الجبل .

وقوى فضل المولى ، قائد ودلاي ، وهو رجل طامع متكبر متعجب ، ومقامر أشر ، قيادة هذه الجماعة من القوات المصرية ، وقاد سالم بك الجزء الباقي من القوات التي قررت تركه الاستوائية^(١) .

وفي ٢٦ فبراير ١٨٨٩ قلم سالم برجة حول المديرية لتجميع النصارى المنفرقة وتحريكها صوب كافالي . لأجلاء أكبر عدد من قواته ، ولكن ستانلي لم ينتظر رجوعه .

وفي ١٠ أبريل ١٨٨٩ ، غادرت حامية ستانلي ، المكونة من

١٥١٠ مقاتلين ، كافي إلى زنجبار ، عبر يونيورو Uniyoro وتنجانيقا ماراً بأوغندا (١).

ولما كان سالم بك قد بحث عن أولئك الراغبين في الانضمام إلى صفوف ستانلي بدون جدوى ، إذ ترك معظمهم البلاد برفقة فضل المولى ، فقد رجع إلى تنغرو في ٢٢ أبريل ، ووجد أمين وقد غادرها بصحبة ستانلي .

ونجح أمين في انقاذ ٦٠٠ نسمة فحسب من الاستوائية ، بما في ذلك زوجات وأطفال الجنود والضباط والجهادية ، الذين استوعبوا من الجنوب ، فضلا عن الخدم والجمالين .

ولم يجاوز عدد الضباط والجنود الاربعة ، وقد قبل أكثرهم العودة على مضض خشية العقاب ، أو الاجراءات التأديبية التي قد يتعرضون لها لدى عودتهم .

وتضاءلت قوى الحماية خلال مسيرتها .

ففي ٢٤ مايو وحده ، ذكر ستانلي أن مجموعة من ٩٩ مقاتلا من المهدي هربوا في مواجهته ، لكنهم أمطروا مؤخرة حاميته بوابل من الرماح أثناء هروبهم (٢).

F. R. Wingate p. 463 (١)

H. M Stanly, op. cit In Darkest Africa, (٢)
London, 1890.

ولم يعد إلى القاهرة غير ٢١ ضابطاً فحسب .

واستغرقت المسيرة ثمانية أشهر .

وفي ٤ ديسمبر ١٨٨٩ ، وصلت مسيرة ستانلي إلى زنجبار . فعاد إلى أوروبا ، أمين الذي كتب له النجاة ، فقدّر عليه أن ينتقل من خدمة سيد إلى آخر ، حق التحقق بخدمة الحكومة الألمانية ، وما لبث أن قتل بواسطة العرب في تنجانيقا .

وفي أوروبا ، نشر خبر وفاته عرضاً في الصحف دون أن بأسف عليه أحد تقريباً .

ويمكن القول بأن اليوم الذي غادرت فيه حامية ستانلي وأمين باشا كافالي إلى زنجبار (١٠ / ٤ / ١٨٨٩) ، هو اليوم الرسمي لتحرير الكامل لجنوب السودان من قهر القوات البريطانية المصرية .

ولما تم القضاء على كل منها ، حصل الجنوب على استقلاله ، وتمتع بفترة سلام نسبية ...

وكتب أمين نفسه قائلاً بأن كل شيء ظل هادئاً عندما غادرت بحر الغزال القوات البريطانية المصرية وقوات المهدي^(١).

F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian (١)
Sudan, p. 295

ولعل من العسير تصور ما كانت تتمخض عنه العلاقات بين المهدي والنييليين في المستقبل ، لو لم تقم حملة إنقاذ أمين بتهديد أمن الدولة المهديّة المستقلة .

منها يكن ، فقد كان اتجاه السياسة المهديّة متسماً بالمرونة .

فقد أراد الخليفة في البداية توحيد الأعراس والسلاطين ، وشجب تجارة الرقيق ، وحظر السلب والنهب في الغزوات الحربية ، لكنه لم يلتزم بمثل ذلك خلال الحروب والحملات المتتالية ، مما أدى إلى إضعاف صراع المعادين للاستعمار بوجه عام .

كان الهدف الرئيسي لعمر صالح طرد القوات البريطانية المصرية المتبقية من أرجاء الجنوب ، وصد حملات ستانلي الهجومية التي لم يكن بمقدور المهديين النفيق بمواقفها .

وفضلاً عن ذلك ، كان عليه تنفيذ للنظم الادارية المهديّة على القبائل النيلية .

ويعتبر خطاب عمر صالح المرسل إلى الخليفة في ٢٧ أكتوبر ١٨٨٨ ذا دلالة بالغة في هذا الخصوص ، إذ قال :

(لما كان مطلوبنا هو أمين ورجاله من الأعراب ، وأتباعه من المسيحيين ، فقد أجلت موضوع الأرقاء ، ولم أحصل على أي منهم إلا بالمقايضة .

وعندما انفرد من محاربه أمين ، ستقوم بالأهتام بالزواج بغرض تأديبهم ، وهو ما لم يتم حتى الآن ...)

وشدد عمر صالح على أن أمين « هو الغرض المطلوب »

وغادرت القوات المسلحة لأمين وستاني البلاد ، وكان من العسير على قوات « فضل المولى » التي كانت مما تزال بالجنوب ، الصمود دون تأييد من جانب إحدى القوى الأوروبية .

واظلت مهمة عمر صالح الثانية - السيطرة على الإدارة بالجنوب - دون نجاح يذكر .

ويجب ألا ينظر إلى اتجاه الخليفة باعتباره مجرد محاولة لاختضاع النيليين للسلطة المركزية المهدية واجبارهم على دفع الضرائب أسوة بالشاليين ، وتوريد جنود لجيوش المهدية ، بل يتعين اعتباره أنه اعترف من جانبه بمساهمة النيليين في الصراع الضاري في مواعمة المستعمرين ، ومساواة للتنظيمين في الحقوق والواجبات مع كافة المواطنين ، والرغبة في سريان قوانين دولة المهدية على أبناء الجنوب .

ويبدو أن عمر صالح استلم تعليمات مشددة من الخليفة للمحاولة لانشاء علاقات ودية مع الجنوبيين ، وقد بذل كل ما في وسعه للوفاء بذلك .

فقد شرع بوصفه أحد الأنصار المخلصين ، في نشر مبادئ المهدية لكي يتشرب الجنوبيون تعاليم الاسلام وأفكار المهدية ، لكنه ما لبث أن عدل عن ذلك ، لما لم يجد أذناً صاغية .

ومما يمكن ، فقد التزم بالتنبيه على وجوب عدم النهب والسلب أثناء وبعد انتهاء الغزوات .

وتولى الأنصار دفع تكاليف الطعام ، وأعطوا الماشية ، وحصلوا على كميات من المساج نقداً ، أو عن طريق المقايضة في معظم الأحيان .

وفي إحدى خطابات عمر صالح إلى الخليفة ، طالب بإرسال بعض النقود بغرض شراء زوجات لجنوده (١) .

وكان من المسير جداً تجنيد صفار الجنوبيين في صفوف الجهادية :
(لم تكن هناك إمكانية . . لزيادة أفراد جيشنا ، كما هو الحال في الأقطار العربية الأخرى .

فالزواج الذين تغلبنا عليهم ، ليس بمقدورهم أن يألوا أعرافنا ،
أو يطبقوا تعاليمنا ، فحياتنا غريبة بالنسبة لهم .

والدين الذي نؤمن به يصعب فهمه عليهم أو اتبعه ، لذلك
فهم يبتعدون عنا (٢) .

وبعد وصول عمر صالح للاستوائية بفترة وجيزة ، واجهه نقصاً
مريعاً في القوى العاملة ، ليس بسبب الخسائر الناشئة من غزواته وحملاته
في مواجهة أمين وفي مواجهة مناشوات بعض الجنوبيين فحسب ، بل
بسبب الخسائر التي لحقت بجنوده من جراء الأحوال الجوية غير

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan p. 77

(٢) المرجع السابق ص ٧٧ .

المألوفة أيضاً .

ودأب عمر صالح على الالتجاء من الخليفة تزويد جيوشه بالجنود المدربين والمسلحين بأسلحة جيدة أيضاً .

وقال في هذا المنحى :

(بالنسبة لرداءة الجو ، فإن الرجال الذين لحتاج اليهم يجب أن يكونوا من الأشداء) .

واعتمدت وسائل النقل بين الاستوائية وأم درمان ؛ على السفن والمراكب ، التي كانت وسط البلاد في أشد الحاجة إلى استعمالها .

وكانت الرحلة النهرية تستغرق بضعة أشهر ما بين أم درمان إلى الرجاف .

وظل المهديون في حاجة مستمرة للأسلحة والمهمات والملابس والأطعمة . ونجح عمر صالح تدريجياً في تنظيم سلسلة من المحطات الخارجية بين الرجاف وودلاي . ولدى استعمالها ، شق المهديون طرقاً داخلية في البلاد محاولين التغلب على القبائل النيلية .

وتدهورت العلاقات بين المهديين والنيليين من سيئ إلى أسوأ .

وعلى هذا ، فإنه بعد المبادرة بإنشاء روابط ودية مع النيليين ، حدثت صدامات مسلحة مستمرة بين النيليين وقوات المهديية .

ولم تكن قوات عمر صالح مستعدة لتحمل غماطر ترك النقاط الخارجية تحت حماية فصائل صغيرة .

ورغم أن عمر كتب إلى الخليفة في أغسطس ١٨٩٠ ، قائلاً أن جميع الزعماء والسلاطين حق أقاصي حدود بحر الغزال ، خاضعون للمهدية ، إلا أن زعمه كان أبعد ما يكون عن واقع الحال .

ذلك أن المنطقة الوحيدة التي خضعت للمهدين كانت مجرى ضيقاً على شاطئ النيل ، بينما كانت فصيلة فضل المولى المكونة من ١٥٠٠ مقاتل محملة ودلاي .

وفي أواخر ١٨٩١ ، وقعت معركة بين قوات المهدي المتجهة يمينا حق ودلاي وقوات فضل المولى .

وكان الهجوم على حصن منيع بواسطة قوات ضئيلة مآله الفشل المحتوم ، ومن ثم لم يستطع عمر صالح الاستيلاء على ودلاي بل اضطر إلى الانسحاب إلى الرجاف .

وما لبث أن حدث شقاق في صفوف قوات فضل المولى ، إذ انضم ٨٠٠ جندي إلى فصيلة سالم بك في مارس ١٨٩١ ، التي كانت مع بقية الحاميات المصرية مقيمة بكفالي ، خارج الاستوائية ..

ومن ثم ، فإن ما بقي من قوات فضل المولى لم يتجاوز ٥٠٠ جندي لذلك السحب من ودلاي إلى بور .

ولما وصلت أنباء عمر صالح إلى الخليفة ، استشاط الأخير غضباً ، وأرسل الحاج محمد عثمان أبو قرجة ، قائد المشهور ، لكي يحمل محله . ووصل أبو قرجة الرجاف في ١٨٩٣ ، فقام بتعزيز الحصون هناك وتشديد الدور والمخازن .

وفي أغسطس ١٨٩٣ ، أرسل فصيلة مكونة من ٤٨٠ مقاتلا للقيام
بزيارة ودية للمكركة .

وهناك علم المهندون لأول مرة بأخبار الحملة البلجيكية الحربية التي
قامت بنهب بعض قبائل المكركة وانسحبت إلى منطقة الزاندي .

وقام أبو قرجة بتوجيه الدعوة إلى انعقاد المجلس الحربي ، على
وجه السرعة ، ومن ثم قرر المجلس اقضاء البلجيكيين من جنوب
السودان .

ولم يكن وجود قوات بلجيكية في ذلك الاقليم من القارة الافريقية
أمراً مفاجئاً ، بأي حال من الأحوال .

ذلك أن مؤتمر برلين كان قد وافق على أن يقوم ليوبولد الثاني
باحتيال بعض الأراضي المجاورة لنهر الكونغو في الشمال ، كما أن
مساهمة البلجيكيين في إنقاذ أمين أكدت مصلحة بلجيكا في الشاطئ
اليسر لأعالي النيل الأبيض . بل أكثر من ذلك ، فقد تم اتفاق بين
شركة شرق أفريقيا ودولة الكونغو الحرة ، في ٢٤ مايو ١٨٩٠ ، على
تقسيم مناطق النفوذ البريطانية والبلجيكية في أفريقيا الوسطى ،
وجعل النيل الأبيض حتى بحيرة البرت نيازا ، الحد الفاصل بين
مستعمرات بلجيكا وبريطانيا ، التي اشتملت على أوغندا والأراضي
المجاورة .

ونصت الاتفاقية أيضاً على أن يعقب ذلك ، نقل الممر الممتد من
الضفة الجنوبية لبحيرة البرت نيازا إلى الضفة الشمالية لبحيرة تنجانيقا ،
لمصالح شركة شرق أفريقيا East African Company .

مهما يكن ، فإن الحكومة البريطانية والدوائر الاستعمارية التي نظرت إلى جنوب السودان على أن يكون مستعمرة بريطانية في المستقبل ، لم تعترف بتلك الاتفاقية على الإطلاق ، ورأت أن مطالب بلجيكا لا تعدو أن تكون مطلباً بعيد المنال Tall order ، ولكن ذلك لم يفضب أو يزجج ليوبولد الثاني .

وفي فبراير ١٨٩١ ، غادرت فصيلة بلجيكية بقيادة كركهوفن Kerckhoven ليوبولد فيل ، وانجحت صوب المديرية الاستوائية . وقتل كركهوفن أثناء الطريق ، وحل محله الليفتانت ميلز .

وفي ١٧ أغسطس ١٨٩١ ، انضمت إلى فصيلته فلول حامية لفضل المولى .

وحظي ميلز برواية عن القدر الساخر والقائد الماهر .

وأصر ميلز على العثور على فضل المولى للاستفادة منه لصالح بلجيكا . وفي ٤ أكتوبر ١٨٩٢ ، تقابل الاثنان في نقطة خارجية لبور ، حيث اختفت فلول حامية أمين .

وأبرم فضل المولى ، المقامر حسن النية ، والضابط بالجيش البلجيكي نيابة عن ليوبولد ، اتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٨٢ ، تضمنت شرطاً نص على إلحاق فضل المولى وحاميته بخدمة الكونغو الحرة .

ولعله يحمل إيراد بعض مقتطفات منها لما اتسمت به من طرافة :

(والأشخاص المذكورون أعلاه - مثل فضل المولى ، وأحمد علي - كانوا فيما سبق موظفين بالحكومة المصرية ، فضلاً عن

التابعين لهم من المدنيين والعسكريين ، قبلوا بطوعهم واختيارهم الانضمام إلى دولة الكونغو الحرة ، وتخصيص الأراضي باسم الدولة الحرة .

ووافقوا أيضاً على رفع علم الدولة الحرة والخضوع لقوانينها وتعاليمها ، وخدمتها بقلب مخلص ، في كل الظروف والأحوال ، والخضوع خضوعاً تاماً للحكومة المذكورة) .

ووقع ميلز على الاتفاق ... وبصم الأطراف الآخرون بأختامهم في ١٩ أكتوبر ١٨٩٢ .

وفضلاً عن الاتفاقية المذكورة ، وقع الطرفان على عقد تضمن حقوق وواجبات المواطنين لدولة الكونغو الحرة الجديدة .
وعين فضل المولى حاكماً على مديرية الاستوائية ، وإن كان ذلك بتفويض من الملائم ميلز .

وتم الاتفاق أيضاً على أن تقوم دولة الكونغو الحرة بدفع تكاليف جميع أفراد الحامية ، وأن يكون مرتب الحاكم ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة ، يدفع على قسطين ، أحدهما يكون عيناً ، وأن تقوم الدولة الحرة بتوريد الأسلحة والمهمات للمواطنين .

وبدا الشرط الثاني للعقد ملائماً لرغبات ميلز ، فقد نص على موافقة جنود الحامية على البقاء في الأماكن التي يجدها البلجيكيون . وكان أجل العقد الموقع من الجانبين لمدة عام واحد . يبدأ من أول

نوفمبر ١٨٩٢ ، وينتهي في ٣١ أكتوبر ١٨٩٣ (٢١)

وتبين أن ميلز كان حقيقياً إلى حد كبير ، فقد أمد فضل المولى
بمحرر اعترف بوجهه على أن الحلف الجديد لأمين باشا أضفى في
خدمة الحكومة البلجيكية ، وأيد حق بلجيكا في المطالبة بالشاطئ
الشمالي لأعالي النيل بالإشارة إلى معاهدة ١٨٩٠ بين الشركة البريطانية
لشرق أفريقيا ودولة الكونغو الحرة .

وكان على فضل المولى تسليم المحرر لبريطانيا في حال استيلائها
على الاستوائية (٢٢)

وما أن وضعت الترتيبات الإقليمية في شكل قانوني ، حتى سخر معظم
أفراد و فرق فضل الله في الحرب ضد المهدي . . .

فقد صدرت الأوامر لها بمصد قوات المهدي التي هددت أرجاء
الجنوب . وتركت فرق من القوات الجديدة في كي Kibbi وغلفند
Ganda وكوروب Korobe .

ووقعت مناوشات عدة في سبتمبر ١٨٩٣ بين القوات البلجيكية
وقوات المهدي بالقرب من لايمون .

(١) R.O. Collins, The Southern Sudan p 184

(٢) المرجع السابق ص ٩٩ .

وارتكب فضل المولى اخلاقاً جسيماً بالشرط الثاني للمقد ، إذ قام بإجلاء قواته من النقاط الخارجية في غاندا Ganda قرب حدود دولة الكونغو الحرة وأولى الخليفة عبدالله اهتماماً كبيراً لجنوب السودان .

وفي صيف ١٨٩٣ ، غادر أم درمان ، عربي دفع الله ، أحد الأقارب المقربين للخليفة ، الذي عين عاملاً على الاستوائية ، سلطات واسعة . ووصل إلى الرجاف في آخر أكتوبر ، واستولى على قيادة الحامية .

وبلغ عدد أفراد قوات المهدي في الاستوائية ، بما في ذلك الامدادات التي أرسلها الخليفة ١٥٠٠ مقاتل وشرع العامل الجديد في إعداد معسكر بالجنوب لدمر القوات البلجيكية .

وتلقى فضل المولى في منتصف يناير ١٨٩٤ تقريباً ، أمراً مشدداً من القيادة الحربية البلجيكية لتحريك قواته من غاندا إلى دافل Daffle موزة أخرى ، ورفع علم الدولة الحرة ، وكان عليه أن يثبت أنه مستحق للمال والأسلحة التي تلقاها من ميلز .

وفي ذات الوقت ، لم يكن المهديون على علم بشيء من ذلك ، وهم مشغولون تماماً لما لم يعللوا على أي جندي من البلجيكيين لما اقترحوا من غاندا . . .

وشرعوا في المطاردة مفاجئين حامية فضل المولى ، بالقرب من ودلاي ، فقتلوا عليها تقريباً ، ولقي فضل المولى رحقه دون أدنى ضجيج . وما لبث أن انتشرت أخبار انتصارات دفع الله في أرجاء

الاستوائية ، واتخذ البلجيكيون اجراءات سريعة لتحصين موندو .

ورغم أن هجوم المهديين على النقاط الخارجية قد فشل في ١٢ مارس ١٨٩٤ ، إلا أن القوات البلجيكية تقهقرت إلى عكا Akka ، ثم تركزت في دنغو Dungu على نهر يولا Uela .

وسنعود لبحث هذا الأمر لدى دراسة المصير الذي آلت اليه دولة المهديّة المستقلة ...

فذلك أن طمع الملك ليوبولد الثاني ألقى الدوائر البريطانية الحاكمة إلى الحد الذي جعل بريطانيا العظمى تدلي بإعلان رسمي لبلجيكا في أول مارس ١٨٩٢ تنذرهما فيه بأن على دولة الكونغو الحرة الالتزام بما تعهدت به في أول أغسطس ، من أن تكون حدود الجهة الشمالية للدولة خط عرض ٤° شمالاً ، و ٣٠° شرقاً ، ومن ثم يكون جنوب السودان خارجاً عن حدود الدولة الحرة .

وحاول ليوبولد الثاني تبرير الاحتلال بالإشارة إلى اتفاقية مايو ١٨٩٠ ، لكن أثبت الدبلوماسيون البريطانيون دون عناء أنه لم يكن لبريطانيا يد في نشاط الشركة البريطانية لشرق أفريقيا .

مهما يكن ، فقد حدث أمر غير متوقع في مجرى الصراع الدبلوماسي ، جعل بريطانيا تعيد النظر تماماً في اتجاهها حيال جنوب السودان .

ففي ٤ فبراير ١٨٩٤ ، تم توقيع اتفاقية بشأن الكامبيوت بين فرنسا والمانيا . وتضمنت الاتفاقية وعداً من المانيا بعدم الاعتراض على

التوسع الفرنسي في أعالي النيل ، مقابل اعتراف فرنسا بمطالب ألمانيا تجاه الكاميرون .

ولما بذلت بلجيكا المساعي لاعادة المفاوضات مع بريطانيا ، أضحت بريطانيا أكثر ميلاً إلى الوصول إلى تسوية معها ، لأن بلجيكا تعتبر في نظر الدوائر البريطانية الحاكمة ، منافساً أقل خطراً من فرنسا القوية والأكثر عنفاً .

وكان من نتائج المفارقات البريطانية البلجيكية توقيع اتفاقية بينهما في ١٢ مايو ، تم بموجبها أن أجرت بريطانيا الشاطئ الأيسر للنيل الممتد من بحيرة البرت نيازا حتى فاشوده ، وجزءاً من حوض بحر الغزال ، الواقع على خط طول ١٠° شمالاً ، الملك ليوبولد الثاني ، لدى حياته ، باعتباره سلطان دولة الكونغو الحرة ، والأراضي الواقعة فيما بين خط طول ٢٥° إلى ٣٠° شرقاً من جرينوتش ، وشريط الأرض الممتد حتى ماماني - Mahachi - قد أجرت أيضاً لدولة الكونغو الحرة .

وفي مقابل ذلك ، أجر ليوبولد الثاني لبريطانيا ، شريطاً يمتد من الأراضي عرضه ٢٥ كيلومتراً بمحذاء الحدود الشرقية للكونغو من أقصى جنوب شاطئ بحيرة البرت نيازا إلى أقصى جهة شمال شاطئ بحيرة تنجانيقا .

وقد رسمت الحدود بين النفوذ البريطاني والقسم المصالح في شرق أفريقيا والكونغو ، بشكل جميل كاندجا ، وهي محل صراع وزاع بين بريطانيا وبلجيكا خلال ١٨٩٠ - ١٨٩١ ، اقليماً معترفاً به ، باعتباره

أرضاً تابعة لدولة الكونغو الحرة (١) .

ووافق ذلك مصالح كل من بريطانيا وبلجيكا ، لكنه قصر عن تحقيق خطة بريطانيا الرامية لإنشاء مستعمرات لها ممتدة من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح .

واكتسبت بلجيكا أملاً عريضاً في امتداد رقعة الكونغو الحرة على حساب جنوب السودان ... ولم يكن لوجود دولة المهدي المستقلة أي أثر على المهندسين الذين قاموا بوضع وصياغة الاتفاقية ، بل لم يأبهوا بموقف الحكومة المصرية ، التي ظلت تعتبر جنوب السودان أرضاً تابعة لمصر .

مهما يكن ، فقد ثبت أن الاتفاقية كانت عائقاً خطيراً في طريق فرنسا صوب الشرق ، وعبر وادي النيل ...

ذلك أن فرنسا عارضت الاتفاقية بشدة ، وأبدتها في ذلك المانيا . وأخيراً ، تمين على بريطانيا وبلجيكا إعادة النظر في الجزء الرئيسي المتعلق بالمضيق الفاصل بين أوغندا ودولة الكونغو الحرة ، وفيما يتعلق « بمقابل تأجير جنوب السودان لبلجيكا » .

وفي ١٤ أغسطس ١٨٩٤ ، أصابت فرنسا نجاحاً سياسياً ، فقد

A. Z. Zusmanovich. Imperialeschesky nagdel (١)

Basscina Kongo (1876 - 1894) p 257

عقدت مع بلجيكا معاهدة ، أوضحت بموجبها الحدود بين مستعمرات فرنسا ودولة الكونغو الحرة ، تمر على امتداد نهر أوبانجي و... ومن ثم على امتداد Watershed of the Nile ونهر الكونغو إلى خط ٣٠° شرقاً من جرينوتش .

وامتدت بموجب هذا النص الجديد في الاتفاقية حدود دولة الكونغو الحرة بعيداً عن الخط الموازي لخط الطول الشمالي . ومن ثم أعطت الاتفاقية البريطانية البلجيكية ، الموقعة في ١٢ مايو ١٨٩٤ ... والاتفاقية الفرنسية البلجيكية ، الموقعة في ١٤ أغسطس ، لـ ليوبولد الثاني مركزاً مرموقاً .

لذلك كان له كل الحق في الاعتقاد بأن دولة الكونغو الحرة قد تضم - على مر الزمن - جزءاً من جنوب السودان .

وكانت النقطة الخارجية لدنغو ، على الشاطئ الأيسر لنهر يولا - حيث يصب نهر كبال - أقرب نقطة لحدود جنوب السودان في صيف ١٨٩٤ .

وكانت النقاط الرئيسية للمهدية ، واقعة في عكا بالقرب من دنغو ، وفي أول سبتمبر حاولت فصيلة بلجيكية بقيادة ميلارد طرد المهديين من عكا ، لكنها هزمت شر هزيمة .

وفي ١٠ ديسمبر ، وصل كابتن فرانكو إلى دنغو ، وصدر له الأمر بتعطيم مقاومة المهديين والتقدم صوب أعالي النيل . وكان فرانكو سعيد بالخط في البداية ، فقد انهزمت أمامه قوات المهدي مكونة من

٧٠٠ مقاتل ، ومؤيدة بقبيلة زانديه بزعامة رتوي ، بالقرب من عكا .
 وبدأ لفزانكو أنه لن يجد صعوبة في الوصول إلى بحر الغزال ،
 فاتجه شمالاً عبر النيل ، ولكن حدث ما لم يدر بخلافه .
 ففي ١١ ديسمبر ، عندما توجهت فصيلة بلجيكية إلى الشمال ،
 هوجت وقضي عليها بواسطة بافوكا Bafuka ، وهي قبيلة زاندية ،
 لذلك أسرع فزانكو بسحب باقي قواته إلى دنقور .
 وتتلخص المصادمات التي أعقبت ذلك بين قوات المهدي والقوات
 البلجيكية منذ سبتمبر ١٨٩٤ ، حتى منتصف فبراير ١٨٩٥ ، في أنه
 رغم تملأ حظ القوات المهدي أحياناً ، إلا أنها استطاعت ضد زحف
 القوات البلجيكية صوب أعالي النيل .
 ورغم افتقاد القوات المهدي للإمدادات والمهمات والمعدات اللازمة ،
 إلا أنها قامت بالواجب الحربي الملقى على عاتقها في تلك الحدود
 النائية .
 وفي خريف ١٨٩٦ مرت القوات المهدي بفترة عصيبة
 ذلك أنه لم يبق للدفاع عن الرجاف غير ١٠٠٠ مقاتل ، ولم تتوفر
 لديها أسلحة أو مهمات كافية (١) .
 ولم تكن قوات عربي دفع الله وقتئذ قادرة على مقاومة البلجيكيين

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan, p. 134

الذين حشدوا قوة ضخمة في وادي أولو .
ولم يفت في عضد ليوبولد الثاني الفشل الذي أصاب فرنكو
ففي صيف ١٨٩٥ ، أرسلت بعثة جديدة إلى جنوب السودان ،
مكونة من حاميتين ، واتخذت حامية بارون وهانس الطريق الجنوبي
من ستانليفيل إلى بحيرة البرت نياتزا متبعة صوب النيل .
وانتهت فصيلة الكابتن شالكن صوب نهر يولا Uela ، ثم إلى الشمال
الشرقي صوب اللادو .

وفي ١٣ ديسمبر ١٨٩٦ ، غادرت فصيلة شالكن المكونة من ١٢٨٠
جندياً ، و ٢٢٠ من المرتزقة ، معسكرها ووصلت إلى بدن Bedden
على بعد ٧٠ ميلاً من الرجاف (١) ، في ١٤ فبراير ١٨٩٧ .

وفي ١٧ فبراير ١٨٩٧ ، نشبت معركة حامية الرطيس بين القوات
الرئيسية للمهدية وقوات شالكن بالقرب من أحد الحصون ، فهزمت
القوات المهدية ، واضطرت للتقدم إلى بور .

واستولت القوات البلجيكية على الرجاف (٢) . ومع ذلك لم تستسلم
قوات المهدية إلى اليأس ... ولما استعادت قواها ، شلت هجومها
مفاجئاً في ٤ يونيو ، منقذة الحصن ، وكادت أن تطرد الحامية

(١) المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٥٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٨ - ١٥٩ .

البلجيكية .

كانت هذه هي المحاولة الجادة الأخيرة لتحرير الجنوب من البلجيكين^(١).

وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، هزمت قوات الدولة السودانية المستقلة في مواجهة القوات البريطانية المصرية في موقعة كرري .

واستدعى كرم الله قواته من بحر الغزال ، كما حدث في عهد باكر في العام ١٨٨٥ ، واتجه بها ، بناء على أمر الخليفة صوب دارفور .

وكانت شكا الواقعة في أقصى الجنوب ، بمثابة النقطة الامامية في حدود مديرية بحر الغزال .

وكانت هناك حامية مستديمة ، بينما كانت الوحدات المتحركة تجوب أرجاء المديرية بحثاً عن الرقيق .

وفي العام ١٨٩٢ تلقى الخليفة نبأ وصول القوات البلجيكية في أعالي نهر بورما . وفي أوائل ١٨٩٤ نظم البلجيكون حملتين لفزو بحر الغزال ، إحداهما بقيادة الليفتنانت نيلز ، وصلت إلى حفرة التماس الواقعة في جنوب دارفور ، واشتبكت في معركة مع قوات حسين قريب آخر سلطان لدارفور ، وكان قد أعلن نفسه سلطاناً لدارفور قبيل الفزو .

(١) المرجع السابق ص ١٧٠ .

وفي ١٨ مايو ١٨٩٤ أبرم في يسر اتفاق مع نيلز نص على أن
تسلم مناجم حفرة النحاس إلى ليوبولد .

وكانت الحامية الثانية بقيادة الليفتنانت فايفز ، واتجهت في ٨
مارس من زيمو Zemio - لكنها ووجهت بمقاومة شديدة من جانب
النيليين ، فاضطرت إلى النكوص على أعقابها ، دون أن تحقق هدفها
للوصول إلى ديم الزبير .

ولما تلقى الخليفة خبر تحرك الحامية ، أرسل سرية مكوفة من ٤٠٠٠
مقاتل كانت ببحر الغزال .

منها يكن ، فإن قوات المهدي لم تشتبك في أية معركة على الإطلاق
مع البلجيكيين الذين كان عليهم اجلاء المديرية في فبراير ١٨٩٥ طبقاً
للاتفاقية بين فرنسا وبلجيكا .

ومن الجائز أن يكون الخاتم عوض موسى ، قائد القوات المهدي ،
قد خالف مشور الخليفة ، متحدياً القبائل النيلية .

ولا علم لنا بحقيقة ما حدث بين النيليين وقوات المهدي ، غير أن
٨٨٠ مقاتل من بين ٤٠٠٠ مقاتل عادوا إلى شكا ، ثم حافظت قوات
المهدي فيما بعد على الحياد تجاه النيليين .

واتسمت العلاقات بين المهديين والنيليين طوال فترة دولة المهدي
بتعقيد شديد . فقد أدرك المهدي أولاً ، كما أدرك الخليفة أيضاً ، أن
على جميع سكان السودان محاربة العدو المشترك في جبهة موحدة .
ومن ثمّ نظر إلى النيليين باعتبارهم حلفاء طبيعيين لاجلاء الغزاة

المستعمرين .

وكان اتجاه السلطة المركزية يهدف إلى تقوية وتطوير علاقات الصداقة بين الشمال والجنوب . ولكن لم يتم تنفيذ هذه الخطة ، لسوء الحظ ، لعدة أسباب .

ذلك لأن الكراهية التي ترسبت في نفوس أبناء الجنوب من جراء ممارسة تجارة الرقيق عبر عقود طويلة ، في مواجهة الشماليين ، كان من العسير التغلب عليها .

ولما كانت دولة المهدي المستقلة بحاجة إلى جنود لشد أزرها في حروبها المتصلة ، فقد لجأت السلطة المركزية بأمر درمان على ما جرى عليه العمل من قبل ، وهو طلب الرقيق من أرجاء الجنوب .

وكان من أخطاء المهدي أنها حاولت تطبيق النظام الإداري السائد في الشمال على الجنوب ، وهو نظام لا عهد لهم به من قبل .

وأن أية غزوات أو حملات الردع ، حتى لو كانت في منطقة صغيرة نسبياً ، كانت تسبب إثارة ضارة

وبالرغم من خطأ بعض التصرفات والأوامر الصادرة من السلطة المركزية بأمر درمان ، إلا أن علاقة المهديين اتسمت بالود والصداقة والتعاون مع النيليين .

ومهدت انتصارات المهدي في المناطق الشمالية الطريق لحروب ناجحة للنيليين ، ذلك أن قوات المهديين ساعدت النيليين كثيراً في حروبهم ضد البتون وأمين باشا ، بل حتى عندما أضحت العلاقات بين المهديين

والنيليين بمنأى عن النأخي والصدافة ، فإن الطرفين وقفوا جنباً إلى جنب في مواجهة القوات البريطانية المصرية .

ودلت الحوادث على أن النضال البطولي الجاه للنيليين هو الذي أعاد إلى البلاد استقلالها بالنسبة لمعظم أرجاء الجنوب . والحق أنه منذ ١٨٨٥ ، أضحت مجتمعات الدينكا والشلك هي صاحبة السلطة في بحر القزال .

ولما أبعدت قوات أمين باشا ، استطاعت قوات المهدي السيطرة على أراضي في محاذة ضفتي النيل . ولم تكن حركة تحرير النيليين حركة مهدوية على الإطلاق ، لكنها تطورت دائماً في موازاة لها ، كما كانت معادية في جوهرها للإمبريالية الاستعمارية .

الباب الثاني عشر

دور الثورة المهدية

في حركة التحرر الوطني في الشرق

أبرزت حركة التحرر الوطني السوداني في كثير من الأقطار المستعمرة وشبه المستعمرة بأفريقيا عميقاً. فقد ذاعت أخبار الزعيم الديني الذي دفع الأهالي للاستقلال ، وحارب بدون تردد ، حتى طبقت شهرته آفاق مصر وإيران وتركيا والهند ، وأقطار الشرق الأقصى وآسيا الوسطى .

فقد نقلت أخبار الثورة بواسطة مبعوثين ومفوضين عن المهدي إلى الأقطار المجاورة ، كما نقلت بواسطة الحجاج والمسافرين والتجار ، والجنود الذين شهدوا الوقائع الحربية لقوات المهدية ، وأخيراً بواسطة الصحف الرسمية التي لم تستطع أن تتفادى عن مثل ذلك الحدث

السيامي الخطير .

وأدركت الحكومة البريطانية أن انتصارات الثورة السودانية قد تثير موجة جديدة للحركة التحرر الوطني بمصر ، وكان لذلك أسباب جديدة ، وبوجه أخص أثناء حصار الخرطوم .

ذلك أن آثار الحركة العربية ، رغم انهزامها ، كانت ولا تزال ذات أثر فعال ، وقد يؤدي المثل الرائع الذي ضربه السودانيون إلى أن يتبع من جانب المصريين .

والحق أن جماهير العمال كانت ضد تعاون الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية ... وضد سياسة الارهاب والقهر للحركة المهدية الوطنية .

وكانت قيادة الجيش على حق تماماً في الخشية من القوات المصرية . ولم يكن مصادفة أنه قبل ١٨٨٥ ، وجدت وحدات من الجيش البريطاني لحماية حدود مصر ، وأضحى كل الضباط في الجيش المصري بالسودان من البريطانيين .

وساعد ذلك كرومر على القول :

(إذا حاول المهديون غزو مصر ، فإنه يجب القبض على أفراد الحملة ، لدى مواجهتها مع القوات البريطانية) (١)

E. Cromer, Modern Egypt, p 552

(١)

ولم تثر الإشارة إلى القوات البريطانية دون إسماء إلى القوات المصرية ، حاسة القوات الأخيرة في المعارك التي نشبت مع قوات المهدي .

ويمكن أن نستدل من الاحصاءات الرسمية على صورة أقرب إلى الحقيقة بما ذكره المؤرخون البريطانيون دون تمحيص كاف .

ففي جانب المصريين ، سام ٥٣٠٠٠ من الأهالي في المعارك لصالح السودان ، وعاد إلى مصر ١١٠٠٠ ، وقتل ١٢٠٠٠ أثناء معركة هكس باشا ، وبقي بالسودان ٣٠٠٠٠ مقاتل .

ووفقاً لما أورده « ونجت » ، فإن أولئك إما أن يكرهوا قد قتلوا أو انضموا إلى الأعراب ، ثم شقوا طريقهم إلى الأرجاء المختلفة في البلاد . ولقي ٤٠ ٪ مصرعهم خلال المعارك وهجر الباقي ، أي ما يبلغ ١٨٠٠٠ مقاتل قوات المهدي .

وكانت هناك حاميات مكثرة من المصريين فحسب في صفوف تلك القوات ...

ولم يستطع المؤرخون ، مثل : سلاطين وأهرلدر ونجت الذين لم يلتزموا جانب الموضوعية ، اخفاء واقعة أن بعض الجنود المصريين انضموا إلى قوات المهدي . ولم يكن أولئك راغبين في العودة إلى العمل تحت إمرة الضباط البريطانيين ، بل حاربوا في سبيل حرية مصر على أرض السودان .

ورفض كثير من العسكريين المصريين تكليفهم بالعمل ضد القوات

السودانية .

ونضرب مثلاً على ذلك بقول أحد الجنود ، والنواب المصريين الذين أرسلوا إلى الخديوي في فبراير ١٨٨٤ :

(سمعت أن الضباط البريطانيين أخبروا سعادتكم أننا نرغب في الذهاب إلى السودان ، أو إلى أي بلد آخر مع البريطانيين)^(١).

ونضرب مثلاً ثانية بقول جندي آخر :

(اختارنا البريطانيون - للعمل في السودان - دون أمر من جنابكم السامي ، ورغبوا في مرافقتهم بالقوة . ولما كان لمعلمنا أقارب وإخوة في السودان ، فنحن على ثقة أن محاسنكم وعدلكم لا يرضيان لنا بصحبة البريطانيين .)

كان للسودانيين شعور غامر لتأييد الحركة العربية ، كما كان للمصريين مصاطف مماثل حيال ثورة المهدي ، وفقاً لتقاريرات شهود عيان ، وذلك لتضحية السودانيين من أجل الدفاع عن الوطن .

واستشاط المهدي غضباً عندما تلقى نبأ مصرع غردون أثناء حصار الخرطوم ، على خلاف أوامره في هذا الخصوص ، على حسب

رواية سلاطين ، فقد كان يؤمل في قضاء عرابي بفرعون^(١) .
 أما بالنسبة للحكومات الأوروبية ، فقد خشيت أيضاً على مصير
 مستعمراتها ، حيث أغلبية السكان من المسلمين .
 وكثرت صحف روسية بوجوازية :
 (إن خطر حركة المهدي يكن في أن يكون بمثابة الشراة
 التي تشعل فتيل الصهوة في العالم الاسلامي)^(٢) .
 واتخذت إجراءات سريعة للتقليل من شأن سلطة المهدي .
 وقد أعلنت الحكومة العثمانية رسمياً بأن المهدي بدع للنبوة .
 ومضت الصحف تقول
 (أعلن الجامع الأزهر بأن المهدي دجال)
 مهما يكن ، فإن ذلك لم يمنع من أن يكتسب المهدي شعبية أكثر
 على مر الزمن . وجاوزت حركته حدود شرق السودان ، وامتدت
 إلى الأقطار المجاورة ، بل جاوزت سلطنات بورنو وسوكتو حتى
 بلغت شمال نيجيريا .

R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan; (١)

p 210

See N. P. Ostroumov, Sudānsky Makhdi (٢)
 Vozmiksheev. 1881 g

وهاجر رابع أحمد المصطفى النشيطين في التمرد الذي قاده سليمان
ابن الربيع ، لدى إحياء تمرد ، إلى بورنو ، حيث تولى قيادة حركة
مهدية في جوهريها .

وفي ١٨٩٣ أذنت قوات التمرد سورتو جيش الشيخ كيري محمد
الأمين ، كما قهرت سلطة بأكلها ، وجعلت ديكوا Dikoa عاصمة
البلاد

(وأضحت بورنو دولة مهدية مثل السودان الإنجليزي المصري ،
خلال ست سنوات)^(١) .

وكان بعض ما جاء في صحف ذلك العهد دالا على انتشار أفكار
المهدية :

(فاسم المهدي انتشر في جميع أرجاء السودان ومصر ،
وشق الطريق إلى الملكية العربية السعودية حتى بلغ اليمن والحجاز
وطرابلس ، هاجر بعض الحجاج التونسيين إلى السودان عبر دنقلا
للانضمام إلى ثوار المهدي)

وترددت أصداء المهدي حتى امتدت إلى الهند .

وظهر فقير في الهند وشرع في المناداة بانتصار الاسلام عالميا ،

(١) R. Palmer, The Bornu Sahara and Sudan,
London, 1936, p 269

ولجأ حركة المهدي ، وأن لواء الاسلام سيرتفع عالياً خفاقاً ، فوق الصليب المسيحي .

واستظهر قائلاً :

(إن أتباع دولة المهدي في الهند ، شرعوا في نشر وجهة نظرهم في الجرائد والمثبورات في أرجاء الولايات ، مما حدا بحكومة الهند إلى أن تعلق أهمية كبرى على ذلك ، ورأت أن من الضروري مصادرة المثبورات ، بل إن الطبقات الحاكمة في مكة ، اعتبرت المهدي زعيماً للمسلمين في مسائل العقيدة الاسلامية) .

وبناء على روايات الصحف ، ذكر أوستروموف :

(كان المهدي المنتظر اتصال بالتمردين المسلمين في تونس والجزائر ، حتى كانت أنباء انتصاراته على الكفار تقابل بالفرح والاستبشار إلى حد جعل الحكومة الفرنسية تعدل عن خطتها الرامية إلى إرسال معظم القوات الجزائرية إلى Tatkin) (١) .

وتبادل المهدي الرسائل مع بعض الشيوخ المراكشيين ذوي النفوذ الذين أكدوا له استعدادهم للانضمام إلى حركة المهدي ، ملتزمين أن يكون محمد غالي مفوضاً عن أمير مراكش . وأيد المهدي اقتراحهم ،

N. P. Ostroumov, Sudansky Mahdi
Voznikshet v 188 g. p 213, 218, 233

ثم أرسل في مايو ١٨٨٥ خطاباً إلى محمد غالي ومنشوراً إلى أهالي
قيز .

ودأب المهدي أيضاً على تبادل الرسائل مع العناصر المناوئة لبريطانيا
في القاهرة :

(فلقد كتب عدة رسائل لكبار الشيوخ والعلامة بالقاهرة ،
ولم تعاجله المنية فقد كان من الجائز أن يستند بثقوته إلى أحماق
مصر (١))

ويمكن استظمـار اتصالات المهدي بالقاهرة واستانبول والهند من
رسائل غردون . ولم يكن المسلمون وحدهم هم الذين أبدوا تفاعلاً مع
المهدية ، لأن طبيعة المهدية المعادية لبريطانيا جذبت إليها الأيرلنديين
إلى جعل (المهاجرين الأيرلنديين بأمريكا المعادين لبريطانيا ، على وشك
إرسال حامية وشحنات كبيرة من الأسلحة عوناً للمهدين) (٢) .

ووجدت الثورة السودانية من أجل التحرر والاستقلال الوطني صدى
شعبياً واسعاً في أرجاء العالم الشرقي .

ولكن ليس مما يتوافق مع المنطق اعتبار حركة المهدية في السودان
ظاهرة استثنائية ذات قوة خارقة خاصة بها ، كما لا يجوز أن تُعزى

J. Ohrwalders Ten Years Captivity p 259 (١)

N. P. Ostroumov p 244 (٢)

انتصارات المهدي مجرد انتشار أفكارها وحدها في الأقطار المجاورة .

ذلك أن من المسلم به ، أنه عند نهاية القرن التاسع عشر ، شارف التوسع الاستعماري العالمي على نهايته ، فالتحذت حركات التحرر الوطني والمعادية للاستعمار الطابع الديني في كثير من أقطار آسيا وأفريقيا ، لتشابه الوعي الاجتماعي وقيامه على العلاقات الأبوية الاقطاعية السائدة وذويع تعدد القبائل خلال المرحلة الجينية لتكوين كل الدول العربية ، ولأنه كان للاسلام جذور راسخة في نسيج الأفكار السائدة لدى الجماهير الشعبية .

ففي مثل هذه الظروف ، كان الاسلام واقعا منظما فعلا في إثارة ونشوء وتطوير كيانات الدولة وتوحيد القومية في ظل راية الجهاد .

وقبل نشوء الأزمة العامة للرأسمالية ، قام الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين والزعماء الدينيين بالتصدي لقيادة حركات التحرر الوطني . ذلك لأنه لم يكن هناك طبقة عاملة وقتئذ في معظم أقطار أفريقيا ، كما كانت هناك عوائق كثيرة حالت دون اتصال أفراد الشعب وأكثرهم من المزارعين ، مع الحركات العمالية التقدمية في الدول الحديثة .

وكانت الحركة الوطنية المعادية في كل من ليبيا والصومال متوافقة مع الحركة التحررية السودانية ، وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى السنوسي الذي ساهم كثيراً في النضال المسلح ضد الاستعماريين الإيطاليين عامي ١٩١١ و ١٩١٢ ... وإلى صومالي الذي حارب بضراوة بقيادة ملاح محمد بن عبدالله حسن ، القوات البريطانية طوال أحد وعشرين عاماً (١٨٩٠ - ١٩٢٠) .

كانت حركة المهدي في السودان حركة تقدمية ، وحدث ملايين
السودانيين للكفاح من أجل الاستقلال في مواجهة الاستعماريين .
وكان على السودانيين في خضم الثورة ، ومجى الحروب الصعبة ،
العمل باستمرار على الدفاع عن استقلال السودان ، وإثارة الوعي الوطني
ولتحقيق التطلعات السامية من أجل الحرية والتقدم .

— تمت —

الخوطة ١٩٩٣

فهرس

ص	
• • • • •	الاهداء
٧ • • • • •	مقدمة الترجمة
١١ • • • • •	الباب الأول : السودان عشية الثورة
٣١ • • • • •	الباب الثاني : أولى انتصارات حركة التحرر في شرق السودان
٤٥ • • • • •	الباب الثالث : انهيار المناورات السياسية البريطانية
٦٥ • • • • •	الباب الرابع : الثورة في شرق السودان
٧٩ • • • • •	الباب الخامس : حركة التحرر في جنوب السودان
١٠١ • • • • •	الباب السادس : المهدي كأيديولوجية
١١٧ • • • • •	الباب السابع : النظام الاجتماعي للدولة المهدي والتحول الاقطاعي للفئة العليا
١٣٥ • • • • •	الباب الثامن : النظام الإداري للدولة المستقلة
١٤٩ • • • • •	الباب التاسع : التنظيم الحربي لدولة المهدي

ص

الباب العاشر : نشوء القومية السودانية	١٦٣
الباب الحادي عشر : الصراع بين بريطانيا وبلجيكا	١٦٩
الباب الثاني عشر : دور الثورة المهدية في حركة التحرر الوطني	
في الشرق	٢٠٣
الفهرس	٢١٣

